دور الكنيسة

في

هدم الدولة العثمانية

تأليف

ثريا شاهين

الأستاذ بكلية الإلهيات في جامعة مرمرة
في استانبول - تركيا

ترجمة

الدكتور محمد حرب

رئيس المركز المصري للدراسات العثمانية
وبحوث العالم التركي والبلقان

دار المنارة

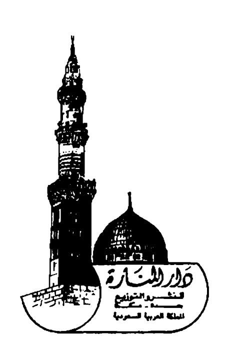
للنشر والتوزيع

دور الكنيسة

في

هدم الدولة العثمانية

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م



دار المنارة
للنشر والتوزيع
جدة - السعودية

جدة: ٢١٤٣١، ص.ب: ١٢٥٠ - هاتف الإدارة: ٦٦٠٣٦٥٢
هاتف وفاكس: ٦٦٠٣٢٣٨ - هاتف المستودع: ٦٦٧٥٨٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الموضوع	الصفحة

تقديم

١ إحدى وثائق الكتاب
رسالة البطريرك «جريجوريوس» إلى قيصر روسيا التي يبين له فيها كيفية هدم الدولة العثمانية من الداخل[1]

كتب البطريرك جريجوريوس في رسالته إلى القيصر الكسندر يقول:

«من المستحيل سحق، وتدمير الأتراك العثمانيين بالمواجهة العسكرية؛ لأن الأتراك العثمانيين ثوريون جداً ومقاومون، وواثقون من أنفسهم، وهم أصحاب عزة نفس واضحة، وهذه الخصال التي يتمتعون بها إنما تنبع من ارتباطهم بدينهم، ورضائهم بقضاء الله وقدره، وتشبعهم بهذه العقيدة، وأيضاً من قوة تراثهم وتاريخهم، وطاعتهم ومؤازرتهم لسلطانهم وقادتهم، واحترامهم لكبارهم.

الأتراك العثمانيون أذكياء، وهم مجدّون مجتهدون متجاوبون مع رؤسائهم الذين يوجهونهم ويقودونهم في الطريق الإيجابي الصحيح مما يجعلهم قوة هائلة يخشى منها؛ فهي تتميز بالقناعة والتصميم وشدة المراس والثبات عند المواجهة.

إن كل مزايا الأتراك العثمانيين هذه بل، وبطولاتهم وشجاعتهم؛ إنما تأتي من قوة تمسكهم بدينهم، وارتباطهم بأعرافهم وتقاليدهم، وصلابة أخلاقهم؛ ولذا:

---

(١) انظر صفحة ٧٠ ـ ٧١ من هذا الكتاب.

أولاً: لا بد من كسر شعور الطاعة عندهم تجاه سلطانهم وقادتهم وتحطيم روحهم المعنوية وروابطهم الدينية؛ وأقصر الطرق لتنفيذ هذا، تعويدهم التعايش مع أفكار وسلوكيات غربيَّة غريبة لا تتواءم مع تراثهم الوطني والمعنوي.

ثانياً: لا بد من إغراء الأتراك العثمانيين لقبول المساعدات الخارجية ـ التي يرفضونها بدافع من إحساسهم بعزتهم، وتعويدهم عليها ـ؛ حتى لو أدى ذلك إلى إعطائهم قوة وقدرة ظاهريين فقط ولمدة محدودة.

وفي اليوم الذي تهتز فيه روابطهم ومعنوياتهم، ستهتز قدراتهم الذاتية فهذه المعنويات والروابط هي التي تدفعهم نحو النصر، إضافة إلى قدراتهم الأخرى وكثرتهم العددية ـ التي تبدو في الشكل أكبر مما هي عليه في الواقع، في السيطرة والحكم، ووجودهم في المجتمع الدولي.

كذلك يمكن هدمهم وتدميرهم بإعلاء أهمية وقيمة الأمور المادية في تصوراتهم وأذهانهم ـ أي إفسادهم بالإغراءات المادية ـ ولهذا، فإنه ليس بكافٍ إحراز انتصارات عليهم في ميدان الحرب العسكرية فقط، ولكن العكس هو الصحيح، لأنه إذا اتبع طريق الحرب ـ وحده ـ لتصفية الدولة العثمانية، فإن هذا الطريق من شأنه أن يمس أحاسيس ومشاعر وفاء الأتراك العثمانيين، ويكون سبباً في تنبههم وسرعة إيقاظهم ووصولهم لمعرفة حقيقة ما يخطط ويُبيَّت في الخفاء لهم ولوطنهم من تخريب وتدمير.

إن ما يجب عمله هو إكمال هذه التخريبات في بنيتهم الذاتية والاجتماعية ومكانتهم الدولية دون أن يشعروا بشيء» اهـ.

[٢] بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أنبياء الله الذين دعوا إلى الهدى والتسامح وحثّوا على المجادلة بالتي هي أحسن. . . لأنّه لا إكراه في الدين قد تبيَّن الرشد من الغيّ. . هؤلاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضربوا أحسن الأسوة في الدعوة إلى مكارم الأخلاق وحثّوا أيضاً على الوفاء لمن أسدى إلينا معروفاً فهل جزاء الإحسان إلّا الإحسان. وأمر القرآن بالشكر العملي فقال: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾. . فطبّق المسلمون من جانبهم مبادىء العدالة والمساواة والإحسان إلى أهل الذمّة. . وكان تسامحهم مع أبناء الديانات الأخرى مضرباً للمثل في الإحسان. . ليس بادعاءاتنا بل بشهادة من قال وشهد وكتب من كبار مفكري الغرب في جميع عصور التاريخ، وليس هذا مجال الكتابة في هذا. . فكتب التاريخ والحضارة تفيض بالشهادات الحيّة للمعاملة الحسنة التي لقيها اليهود في الأندلس، حتى عاشوا عصرهم الذهبي هناك وكتبوا تاريخهم وشعرهم وأدبهم بلغتهم، ولكنهم للأسف!!. . تناسوا كل وصايا الأنبياء وما تستلزمه ضرورات الخلق النبيل؛ فعضّوا اليد التي أحسنت إليهم.

وكذلك فعل الأروام الأرثوذكس بالدولة العثمانية التي أكرمتهم وأحسنت إليهم وأعطتهم من ظروف التسامح الديني ما كان يوجب عليهم العرفان بالجميل، ولكنهم بدلاً من ذلك تآمروا، وحوّلوا الكنائس دور العبادة إلى أوكار للتجسّس والتآمر والقتل.

وهذا هو موضوع كتابنا: «دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية»، وهو ليس كتاباً في الإنشاء ولا في التهجّم والصياح وكيل التهم. .

إنّه كتاب وثائقي، يخاطب العقل الموضوعي. . والعقل المنصف. . الذي يبحث عن الحق. . وينشد حكم الإنصاف والعدل والصواب. إنه يصوّر سماحة الإسلام، وتعصّب الأروام الأرثوذكس واليونانيين الصليبيين وتآمرهم على الدولة التي عاملتهم بموجب المبدأ

الإسلامي ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾، وبموجب التسامح الديني الذي طبع الحضارة الإسلامية منذ نشوئها.. وبموجب قول رسول الإسلام محمد بن عبد الله ﷺ الذي قال: «من آذىٰ ذمياً فقد آذاني» أو كما قال...عليه الصلاة والسلام.

إنّ الإسلام يقف شامخاً عظيماً في قيمه ومبادئه ومُثُلِه، والشموخ الأعظم هو في تطبيقاته العملية لهذه المُثُل في عالم الحقيقة والواقع.

وإذا كان التشدّق بحقوق الإنسان ورقة سياسية رابحة في عالمنا المعاصر، تُستخدم كحجر من أحجار الشطرنج الدولي السياسي الذي يمارسه اللاعبون الكبار، ويحرّكون أحجارهم وفق الهوى والمصالح الاقتصادية والتنمية، وبمحاباة مُقرفة تمليها عنصرية ذميمة منتنة، فاحت رائحتها وظهرت على حقيقتها بوجوهها البشعة؛ فهي تحابي طرفاً دون طرف ومن غير خجل!!.. فإنّ الحضارة الإسلامية مارست حقوق الإنسان، ودعت إليها، وطبّقتها بسماحة يعترف بها القاصي والداني.

إننا نقدّم هذا الكتاب لمن يهمّه الأمر... ويبحث عن الحق من جميع الأطراف.. ولا نُريد أبداً تأليب طرف على طرف ولا تعبئة محور ضد محور لأننا كنا عبر خمسة عشر قرناً دعاة للسلام والحق والعدل.. ونعلم حق العلم.. أنّ الخطأ لا يُعالج بالخطأ.. لأنّ الحق هو الذي سينتصر في النهاية سواءً كنا في صفّه حقيقةً أو ادّعاءً. لقد قال التاريخ كلمته في هذه الدنيا وأشار بأصابع الاتهام إلى مجرمي الحرب في كل حقبة من أحقاب التاريخ، وهؤلاء نالوا جزاءهم وسينالون الجزاء الأكبر في يوم القيامة الذي يؤمن به أهل الأديان السماوية الصادقون في تديّنهم وإيمانهم ومعرفتهم بحقيقة الدين الحق..

لقد وقفت أوروبا كلها بقضِّها وقضيضها في حروب صليبية متصلة لم تنقطع واحتلّت بيت المقدس تسعين عاماً.. وبقيت قرنين

من الزمان ترسّخ أقدامها في المشرق الإسلامي.. وبعد الجرائم التي يتقزز منها الضمير الحر والتي يعرفها المنصفون من دارسي التاريخ.. خرجوا يجرّون أذيال الخيبة والعار ليذكر التاريخ في سطر واحد: «لقد مرَّ الصليبيون من هنا وطردتهم الحضارة الإسلامية».

٣ لم يكن جيش صلاح الدين، وقلاوون، وقطز، والظاهر بيبرس، ومن قبلهم نور الدين الشهيد، وعماد الدين زنكي هم الذين طردوا الصليبيين، لقد كانت حضارة، في مواجهة حضارة، وقيماً عالية تواجه قيماً متدنيّة..

لقد قتل الكثيرون من الطرفين وكل منهما يدّعي أنّ قتلاه شهداء. ولكنّ المؤرّخ المنصف الذي يبحث عن الحق، يعلم الفرق بين القواد وأحلامهم.. وبين القواد وسيرتهم وحياتهم وقيمهم الأخلاقية، ومَن الذي كان يقاتل بشرف ونبل ويعيش كواحد من جنوده؛ وبين الذي كان يقاتل بلا شرف ولا ضمير ولا نُبل.. ليحيا حياة الرفاهية على حساب آلاف الضحايا، ولكي يجمع المال ويحقق السيطرة ويحافظ على منصبه ويرضي شهوة الإجرام والقتل والتعصب(١).

وكم ستكون دهشة دارس التاريخ وهو يقارن بين عظمة صلاح الدين الأيوبي المسلم، وبين القواد من أعدائه الصليبيين: يقول وليام غاي كار عن الحروب الصليبية:

[وقد اتخذت هذه الحروب طابعاً دينياً مسيحياً وأُظهرت للشعوب

---

(١) يُراجع في هذا على سبيل المثال ما نقلته الصحف العالمية عن رؤساء الصرب وقادتهم وعما كانوا يملكونه قبل الحرب، ثم عن القصور والحسابات الكبيرة في البنوك العالمية التي امتلكوها بعد أن قاموا بحربهم العرقية. ومعسكرات التصفية الجسدية بدون محاكم تفتيش لأنهم أخذوا الفصل الأخير منها فقط اختصاراً للوقت، وامتهاناً للدين المسيحي الحقيقي وتدنيساً لتعاليم النبي عيسى عليه السلام، والذي يجلّه المسلمون ربما أكثر مما يجلّه المسيحيون أنفسهم.
﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ﴾.

الأوروبية على أنها حملات تهدف إلى حماية الحجّاج المسيحيين إلى مهد المسيح، وإعادة الأراضي المقدّسة المسيحية (فلسطين) إلى أحضان المسيحيين. أمّا الحقيقة وهي حقيقة تظهر بسهولة لدى دراسة تفاصيل سير هذه الحملات وأعمالها الواقعية، فإنّ العوامل التي تدفع قوى الشر في العادة إلى العمل، وهي الحقد والتكالب على المغنم والجشع إلى ثروات الغير، هي التي حفزت المدبِّرين الحقيقيين لها. وقد انتهت بعض الحملات بالنجاح، وتحطم بعضها الآخر على صخرة المقاومة الإسلامية، أمّا النتيجة النهائية لها فهي بقاء فلسطين عام ١٢٧١ بأيدي المسلمين][1].

وقد كان هذا الكتاب عن «دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية» فصلًا من رسالة علمية تقدم بها الدكتور ثريا شاهين للحصول على درجة الدكتوراه من كلية الإلٰهيات بجامعة استانبول عام ١٩٧٨.

تطالع في هذا الكتاب تسامح الحكم العثماني تجاه النصارى تسامحاً بلغ مداه حتى عده المؤلف: [من الأخطاء التي يمكن عدّها على الدولة العثمانية]، وعلى سبيل المثال: [تركها التجارة البحرية في أيدي الروم، إضافة إلى أن التجارة البرية والتصدير والاستيراد في الواقع كان في أيدي الأروام تماماً، فأكملوا إحكام الطوق بالسيطرة على التجارة البحرية والبرية، لقد سيطروا بالفعل على ساحة التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط فكان لهم عام ١٨١٦ ستمائة سفينة تجارية، وثلاثون ألف بحار، وهم بموقفهم هذا أصبحوا في وضع من شأنه تهديد الأسطول العثماني، فإذا وضعنا في الحسبان أن أغلبية العاملين في الأسطول العثماني، من الروم، نفهم بسهولة حجم الخطر،

---

(١) أحجار على رقعة الشطرنج.. ويليام كار. (الفصل الثاني: الحروب الصليبية).

خصوصاً وأن هذه السفن التجارية كانت تمتلك مدافع مقامة عليها!!][1].

[٤] إنَّ مثل هذه الوثائق وتلك الإحصائيات كثيرة في الكتاب، وهي غنيّة عن التعليق. وإذا كان الدكتور ثريا شاهين يعتبر التسامح العثماني مع الأقليات خطأً أدّى إلى نكبات فظيعة؛ فلأنَّ هذه الأقليات للأسف تمتاز بالغدر والخيانة وعدم الوفاء لليد المحسنة الكريمة.

وعن مثل هذا يقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: [والواقع أنّ الإسلام لم يشتبك في قتال مع النصارى أو اليهود إلّا بعد أن **وصل هؤلاء وأولئك إلى منزلة في السلوك والسياسة عريت عن الشرف والعدالة، وبعدت عن مرضاة الله** كما يصوّرها موسى وعيسى عليهما السلام أنفسهما، فهم تمرّدوا على أنبيائهم قبل أن يتمرّدوا على محمد عليه السلام. وهدموا حدود الحلال والحرام كما آلت إليهم، قبل أن يهدموا حدود الحلال والحرام كما بينها القرآن الكريم][2].

وتقرأ في هذا الكتاب كيف استغل اليونان والأروام حقّ بناء الكنائس وترميم قديمها؛ لتأليف الجمعيات السرية وتهييج واستغلال الأحاسيس القومية والسعي لتدمير الدولة العثمانية، وتطّلع في هذا الكتاب أيضاً على تطور «مبدأ اليونان الكبرى»، وكيف نما وترعرع، وما هو موقف البطريركية منه، وكيف، ومتى، وأين بدأ التحرك الفعلي، والخطوات الأولى للتمرد، ثم الخطوات التالية التنفيذية لدولة اليونان الكبرى!! وتتأسف كثيراً حين تقرأ عن النوايا الحسنة للدولة العثمانية التي تصل إلى حد الغفلة.. حين أضاعوا «تبه دنلي علي باشا»، وكان

---

(١) انظر صفحة ٤٨ من هذا الكتاب.

(٢) نظرات في القرآن لمحمد الغزالي ص٢٥٩.

إدارياً يقظاً وقوياً، وكان الأمن مستتباً في أثناء ولايته في بانيا، وكان المسلمون والنصارى يعيشون أخوة متحابين، وكانت سلطته تحدُّ من تآمر وخيانة الروم واليونان وتمنع تحركهم - بسبب خوفهم منه -.

هذا الوالي. . . الذكي الفطن، ساعدت غفلة الدولة العثمانية على استبعاده بلعبة سياسية بسيطة، وبتقرير كاذب، حتى اضطر إلى الانتحار بسبب وقوعه بين غفلة الدولة العثمانية وتآمر ومكر الأروام واليونان[1].

هذه الغفلة. . لم تكن وقفاً على العثمانيين فقط. . فقد تجاوزت جميع الشعوب الإسلامية للأسف حدود المنطق والواقع والتعقل؛ ليصبح فهمهم للتسامح الديني مطية لخروج الأمر من أيديهم بخسارة فادحة. والعرب لم يكونوا آنذاك أذكى من العثمانيين؛ فقد وثقوا بوعود السياسيين الغربيين، ومنحوا الأقليات المسيحية امتيازات كبيرة، وانساقوا وراء الحسِّ القومي الذي سهّل على الدول الكبرى تدمير الدولة العثمانية. وكانت مكافأة العرب على ذلك معاهدة «سايكس بيكو» و«وعد بلفور» ووقوعهم تحت نير الاستعمار الغربي. . وبعد أن فرّغ المتآمرون هنا وهناك نفوس العثمانيين ونفوس سكان المناطق من القيم الأصيلة بحجّة التقدمية والتحديث، زرعوا فيها الشك والحيرة، وغزوها فكرياً وعقائدياً، حتى أصبح الشرقيون ببغاوات تردد ما يقال لها. . ثم أصبحوا قروداً يرقصون على النغمات الغريبة من أجل ابتسامة ماكرة، أو رشوة سانحة، أو تصفيق صفيق!!. .

ويحضرنا هنا تساؤل محرج وهو: هل نستطيع اتهام العثمانيين بسوء التصرف؟. . والجواب: لا. . . فقد كانت دولة الخلافة العثمانية تراهن على أنَّ المعاملة الحسنة والتسامح الديني، وإعطاء الأروام

---

(١) انظر صفحة ٦١ من هذا الكتاب؛ فصل: التآمر والقضاء على تبه دنلي علي باشا.

واليونان الحرية الدينية، وتعلّم اللغات الأجنبية وفتح المدارس التبشيرية، وإصدار الصحف والمجلات وبقية الامتيازات الممنوحة لهم.. كل ذلك لا بُد وأن يثنيهم عن التآمر والكيد والخيانة؛ ولكنه كان رهاناً خاسراً للدولة العثمانية.

وفي كتاب «تركيا والتنظيمات» عبارة قالها أنجلهارت مؤلّف الكتاب هي:

«بفضل الحقوق التي حصلت عليها البطريركية الرومية بعد الفتح الإسلامي العثماني، أصبحت هذه البطريركية بحق، حكومة داخل حكومة، ولا يمكن إنكار أن تنظيماتها الأولية قد حُرِّفت وبدلت بصورة قطعية غريبة».

«لقد حقق الأروام الذين يعيشون في ظل الدولة العثمانية نجاحاً منقطع النظير، للدرجة التي تجد فيها مدارس رومية في كل مكان تنظر إليه»[١].

ومرة أخرى كيف كافأ الشيطان يد الإحسان.. وما الذي فعله اليونانيون في الأناضول، وما أحدثوه في تمردات المورة، وحرب البلقان، سواء أكان ذلك أثناء تقدمهم نحو أنقرة أو انتشارهم في منطقة «مرمرة»، أو انسحابهم، أو أثناء العمل على إحياء مبدأ جمهورية بونطوس من جديد. فقد ارتكبوا وقتها من الشرور والرذائل وأعمال الإرهاب ما تقشعر منه الأبدان، وأصبح وصمة عار في جبين الإنسانية إلى الحد الذي لا يصدّقه العقل!! كل ذلك أمام أعين دول الائتلاف الأوروبية المشاركة في الحرب العالمية، حتى إن بعض الوحدات لم تستطع تحمل رؤية ذلك فتدخلت لمنعها[٢].

---

(١) د. ويلهالم رينج، المجلد السادس.. دائرة معارف محيط التربية.. ألمانيا.

(٢) بعد أقل من قرن تكرر المشهد في البوسنة والهرسك.. والشيشان.. وكشمير.. وفلسطين.. وبلغاريا.

هذا كله قرره واعترف به كتّاب نصارى منصفون. . . وسجل في التقارير التي أعدّتها لجان تقصّي الحقائق الدولية[1].

في هذا الكتاب تقرأ أمثال تلك التقارير التي تقول:

[وقد، وضعوا في صناديق المواد الغذائية العتاد والمعدات العسكرية: من ملابس عسكرية وأسلحة وذخيرة وأرسلوها إلى الكنائس على أنها مليئة بالمساعدات الغذائية والمعونات ـ من طعام وملابس ـ للفقراء لتوزيعها عليهم؛ وقد استطاعت الحكومة العثمانية كشف هذا المكر والخديعة ومعرفة ذلك وتسجيله][2].

[لقد حَرَّض (خيروستوموس) الجنود اليونانيين، والأروام المحليين على ذبح الأتراك المسلمين خلال خطابه الذي قال فيه: إنَّ شرب دماء التركي ثواب، فبقدر كميّة الدماء التي تشربونها من جسد الأتراك بقدر ما تقتربون من الجنة»!! ـ اقتلوا كل من يلبس الطربوش ـ ويقصد الأتراك][3].

وتقرأ في هذا الكتاب أيضاً تدخل الدول العظمى والمجاورة لدعم الكنيسة اليونانية والأروام، وقد شعرت روسيا بالخيانة التي يدبّرها الأروام، وزكمت أنفها رائحة ما يحدث فأرادت أن تأخذ شيئاً من الغنيمة، ودخلت لتسرق ثورة الأروام لحسابها فاضطرت الدولة العثمانية إلى مجاراة روسيا ومنحها امتيازات. فبدأ عندئذ التدخل «كل دولة تريد أن ترعى مصالح طابورها الخامس».

إن [وثائق إسقاط الخلافة مدوّنة بمخطوطات مكتب السجل العام بوزارة الخارجية البريطانية رقم ٧٨/ ٨٧٤ رقم ٢٠ بتاريخ ٧/ ١١/

---

(١) انظر صفحة ٩٦ من هذا الكتاب: فصل احتلال تركيا: اليونانيون ـ الأروام المحليون ـ البطريركية.

(٢) انظر صفحة ٩٨ من هذا الكتاب.

(٣) انظر صفحة ١٠٤ من هذا الكتاب.

١٨٥١ ورقم ٤٢٧/٧٨ رقم ٣٣ بتاريخ ١٨٤١/٢/١٧ ومصدّق عليها من الملكة فيكتوريا. وبدأت الخطة على مائدة عشاء بين اللورد شافستيري واللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا حيث قدّم الأول للثاني مشروع الاستيطان اليهودي، وعندما وافق الثاني أعلن الأول أنّ الله قد اختار بالمرستون ليكون أداة لخير شعبه القديم. ثم وضعت الخطة لمساومة السلطان وهي التي ذكرها السلطان عبد الحميد في مذكّراته، وعندما قاومهم وضع بالمرستون خطة للقضاء على السلطان والدولة. تقوم هذه الخطة على إحياء شباب تركيا وتزويده بالمال اليهودي حتى يتم صهره داخل الثقافة اليهودية. وبدأ التنفيذ وسقطت الخلافة][1].

هذا الكتاب الوثائقي المهم عن دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية ليس قصة للصراع بين المسيحية والإسلام... أبداً... فالإسلام والمسيحية دينان سماويان نزلا من عند الله لإخراج البشرية من ظلمات التعصّب والجهل والأنانية[2].. ومن ظلمات التآمر والكيد والمكر الشيطاني الذي يستغل الدين أسوأ استغلال؛ لإثارة النعرات الدينية؛ لتحقيق المصالح الخاصة من تسنم المناصب إلى ملء الجيوب بالمال الحرام...

إن الكتاب موجّه للمنصفين من أبناء الديانة المسيحية.. ليروا كيف استغلّت شياطين الإنس الكنيسة وهي دار عبادة لتحقيق مآرب ومكاسب شخصية، فأهدرت القيم والمبادىء وأشعلت نيران الحرب الضروس وأسالت دماء الأبرياء من أبناء الديانتين لتحقيق المكاسب الشخصية والنفعية الآنيّة.

---

(١) راجع (الصهيونية جذورها في التاريخ)، راجينا الشريف. وكتاب الرجل الصنم.
(٢) انظر صفحة ١٢٦ من هذا الكتاب: الدكتور الدواليبي يروي قصة لقاءات الحوار بين الإسلام والمسيحية في دولة الفاتيكان عام ١٩٦٥.

لقد هدموا جدار التسامح الديني الرقيق، وشوَّهوا حقائق التاريخ. فمنذ أكثر من ألف عام يعيش المسيحيون في العالم الإسلامي أفضل مما يعيشون في بلاد الغرب، ويعرض لك الكتاب أخبار كثير من المسيحيين هاجروا من الدولة العثمانية إلى بلاد الغرب؛ ثم رجعوا إليها فاستقبلتهم حتى بعد أن أساءوا إليها!!

أليس جريمةً أن يسكت المنصفون على إقامة حائط من الكراهية بين أبناء الديانتين؟!!

لماذا يسكت المنصفون والمتعلّمون وأولوا الرأي وموجهو الفكر في العالم الغربي الديمقراطي لحساب مستغلي الدين وجامعي الثروات؟ وهم يعلمون أنّ هذا السكوت ثمنه عذاب أجيال البشرية، وإقامة عداء تتأجج فيه الكراهية، وتسير تحت ضغطه الحضارات إلى التصادم والبشرية إلى الفناء!!. نقول لجميع قيادات المذاهب المسيحية في العالم: أين أنتم من المجازر التي ترتكب ضد العالم الإسلامي؟

إنه في اليوم الذي كانت حدود الإسلام تمتد من إسبانيا وجنوب فرنسا إلى حدود الصين والهند، لم يُرِقْ لكم الإسلام قطرة دم واحدة، فأين أنتم بعد أن خطت الدموع مجاري لها على وجوه أطفال المسلمين؟!!

لا تقولوا: إنّ المسلمين يقاتل بعضهم بعضاً! لأنكم أدرى الناس بأنَّ الحقيقة في هذا العالم تبدو بعض ملامحها بعد ثلاثين سنة. وإذا قلتم: إنّه لا دخل لكم في القرار السياسي لدول الغرب، نقول:

إنّ إصدار الفاتيكان لوثائق تبرىء اليهود وتتبنى وجهة النظر الصهيونية قرار سياسي تقبّله قادة الغرب بالارتياح. وإنَّ زيارة البابا لكنيس اليهود لأوّل مرة في التاريخ أيضاً قرار سياسي تلقّاه قادة الغرب بالترحاب.

وإن جولات البابا في أفريقية وديار المسلمين هو أيضاً تحرك سياسي الهدف منه التبشير بين المسلمين! بحيث يؤدي التبشير وتحديد النسل إلى تقلص أعداد المسلمين.

هذه الجولات تهلل لها وسائل الإعلام الغربية ويتلقّاها قادة الغرب بالارتياح][1].

إننا نقدّم هذا الكتاب الموضوعي الوثائقي للمنصفين والباحثين عن الحقيقة لتصحيح الوضع الخاطىء... من قبل رجال الكنيسة تجاه الدين السماوي العظيم الذي يقدّس اتباعُه نبيَّهم عيسى عليه الصلاة والسلام كما يقدّسون نبيهم محمداً عليه الصلاة والسلام: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾، وينزّهون أمه القديسة مريم العذراء البتول عليها السلام.. ويحترمون الدين المسيحي وأهله، ليس في هذا القرن، بل منذ أربعة عشر قرناً، حين كان المسلمون حضارة قوية لا تخشى أحداً. لقد كان التاريخ الإسلامي تاريخ التسامح والإنصاف والعظمة الإنسانية.

وأمّا تقديم هذا الكتاب للمسلمين فهو: لكي يعرفوا أساليب شياطين الإنس في إثارة النعرات، وتأجيج روح العداوة والكراهية، ليطفئوا نور الله الحقيقي، من أجل إضاءة شموع الليل في أوكارهم التآمرية..

إننا نريد من المسلمين أن يشاركوا في إطفاء نيران الحرب والتآمر والقتل؛ فإنّ الله عز وجل علّمنا في كتابه العزيز:

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟

(١) المسيح الدجال ـ سعيد أيوب ص٣٢٢.

نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾﴾.

الله جلَّ في علاه يطفىء نيران الطغاة المفسدين المجرمين التي يوقدونها لجرِّ البشرية إلى آتون القتل والتدمير..

والمسلمون يقومون بواجبهم في اليقظة والانتباه لكي يفوّتوا الفرصة على هؤلاء المجرمين... ولينقذوا البشرية من الوقوع في الفخ الشيطاني، ولذلك يجب ألّا يكونوا مغفّلين لا يعلمون ما يُدبّر لهم وما يحاك ضدهم.

ومن أجل هذا.. نُقدم هذا الكتاب ليكون لبنة في صرح سلام الإسلام... الذي جرّبه البشر أكثر من ألف عام، ورأوا ثماره اليانعة؛ وليس ليكون لبنة في صرح الكراهية التي يشَيِّدُ قلاعها المتشدقون بالسلام الكاذب، الذي يزرع مزيداً من بذور الحقد والبغض والأفخاخ الموقوتة، لإراقة مزيد من دماء الأبرياء المقهورين المسحوقين، لحساب من؟! لحساب شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا.

والله محيط بالكافرين.

محمد نادر العبد الله

دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية

تأليف
ثريا شاهين

ترجمة
الدكتور محمد حرب

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

بين أيدي القراء، دراسة هي في الأصل فصل من رسالة علمية، تقدم بها الدكتور «ثريا شاهين» للحصول على درجة الدكتوراه من كلية «الإلٰهيات» جامعة «استانبول» عام ١٩٧٨.

وإن أسلوب الرسالة في لغتها التركية كان صعباً، واصطلاحاتها كثيرة، وكان يمكن ترجمتها كلها رغم هذه الصعوبة في الأسلوب، لكنني أردت أن أترجم منها ما يقع ضمن دائرة اختصاصي واهتماماتي، وهو الجانب التاريخي؛ إذ أن هذا الفصل مما يمكن إدخاله في باب التاريخ الإسلامي.

وسبب اهتمامي بهذا الفصل أني بصدد إعداد دراسة لأسباب سقوط الدولة العثمانية، والدراسة العثمانية هي تخصصي الدقيق، وبحثي المستمر.

وحاولت هنا جاهداً أن أبسط أسلوب الدكتور «ثريا شاهين» بقدر ما استطعت حتى يسهل علىٰ القارىء العربي المثقف، وعلى الباحث في التاريخ الإسلامي عامة، وفي التاريخ العثماني خاصة والذي يشكل تقريباً، حتى الآن، نصف تاريخ المسلمين.

والحق يقال، أن الدكتور المؤلف بذل هِمَّةً عالية في البحث والتنقيب وأشهد له بذلك. لقد بذل جهداً مشكوراً في السعي وراء المصادر والمراجع واصطيادها، واستفاد منها فائدة لاحظتها في كل سطر من رسالته، مما دفعني لترجمة هذا الفصل، موضوع الكتاب،

لأستفيد منه في دراستي عن أسباب سقوط الدولة العثمانية.

ومما شجعني على نشره مشيئة الله متمثلة في طلب الناشر المعروف، الأستاذ «محمد نادر حتاحت» صاحب دار المنارة بجدة.

وهو من هو في دفعه لحركة التأليف الإسلامي، والترجمة من وإلى اللغات الإسلامية، لفائدة العلم النافع.

وهذا الفصل المترجم، مثله مثل بقية رسالة الدكتور «ثريا شاهين» وهي رسالة كبيرة ضخمة، نال بها لقب «دكتور» قبل أكثر من ربع قرن، تمتلىء - بل أقول تزدحم - بالحواشي المستقاة من أنواع المراجع والمصادر التي احتاجها البحث.

وفكرت في مسألة وضع هذه الحواشي، بما فيها من مصادر ومراجع، في هذه الترجمة، فوجدت أن الأمر سيكون شاقاً - وأيّ مشقة!! - بالنسبة للمثقف والباحث العربي، والناطق بالعربية، خاصة وأن أغلب هذا الصنف من الناس لا يقرؤون التركية، وبالتالي فإن هذه الحواشي لا تشكل بهذه الصورة شيئاً مهمّاً لهم.

لكن الذي يجيد التركية، أو يريد الاستزادة من المصادر والمراجع التركية الموجودة في نهاية هذا الفصل في الرسالة الأصلية، فعليه بالعودة إلى كتاب الدكتور «ثريا شاهين» في أصله التركي. وعنوان الكتاب: «Fener Patrikhânesi ve Türkiye» للدكتور «Dr. M. Süreyya Sahin».

والله أسأل أن أكون قد وفقت في تقديم مادة جديدة قوية موثّقة إلى المكتبة العربية يُحتاج إليها في معرفة تطور تاريخ المسلمين، وعلامات التوقف فيه.

الدكتور محمد حرب

رئيس المركز المصري للدارسات العثمانية
وبحوث العالم التركي والبلقان

تمهيد

إنه لمن الفائدة بمكان، أن نستعرض في البداية وبإيجاز تلك الأسباب التي هيأت الجو لقيام الكنيسة بتمردها الواسع النطاق ضد الدولة العثمانية وضد الحكم العثماني. ولا بد كذلك من التحدث بإيجاز أيضاً عن الحقوق التي اعترفت بها الدولة العثمانية للنصارى وهي حقوق في الأصل كفلها الإسلام لأهل الذمة، ولم تكن الدولة العثمانية في عهدها إلاّ أداة لتنفيذ الشريعة الإسلامية. وفي هذا الصدد ينبغي أن نتحدث عن الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للكنيسة ولشعب الكنيسة.

□ تسامح الحكم العثماني تجاه النصارى:

تعود صلة العثمانيين بالكنيسة إلى الفتح الإسلامي للقسطنطينية. فالسلطان محمد الفاتح عقب فتحه للقسطنطينية أمر بإجراء انتخابات لاختيار بطريرك جديد لمنصب البطريركية وقد كان وقتها شاغراً. فاجتمع رؤساء الكنيسة والرهبان وأتباع الكنيسة في القسطنطينية، واختاروا «جورجيوس سكولاريوس» بَطْريرْكاً، بإجماع الأصوات، وكان هذا الانتخاب قد أُجري وفق أنظمتهم وطرقهم الخاصة واتخذ «جورجيوس سكولاريوس» حينها لقباً كهنوتياً له هو: «جِنّاديوس» واشتهر به.

منح السلطان العثماني محمد الفاتح، لهذا البطريك، الحق في إدارة شؤون النصارى روحيّاً ومذهبيّاً. والواقع أن السلطان محمد لم يكتفِ بمنح جِنّاديوس هذه السلطة فقط، بل تفضل بمنحه لقب «رأس المِلّة» وهو لقب يعني الرياسة المدنية أو إدارة الشؤون الحياتية للنصارى، وبهذه الصورة جعل السلطان محمد الفاتح، هذا البطريرك جنّاديوس، مسؤولاً عن جميع شؤون إخوانه في الديانة، وبالتالي

اضطلع البطريرك بالمسؤولية «الجسمانية» أيضاً، بجانب مسؤوليته «الروحانية».

وبهذه الصورة اتسعت صلاحيات بطريرك النصارىٰ في القسطنطينية ـ وكان صاحب هذا المنصب في الأصل هو الرئيس الروحاني للأرثوذكس. واعترفت به السلطات الرسمية العثمانية على أنه كيان ديني مستقل ـ نقول إن هذه الصلاحيات قد اتسعت إلى الحد الذي تجاوزت به نطاق الكنيسة فلقد أصبح هذا البطريرك رئيساً للأرثوذكس داخل الكنيسة وخارجها، وأصبح صاحب السلطة الكاملة على جماعته بعد أن دعمته الدولة العثمانية وأيّدته، وذهبت إلى أبعد من هذا فجعلت، منصب البطريرك، مساوياً تماماً لمنصب الوزير في الوزارة العثمانية، وكان منصب الوزير في ذلك العهد منصب مهم جداً.

والنتيجة؛ فقد أصبح البطريرك مرجعاً للأرثوذكس، ليس في مسائلهم الدينية فقط بل وفي شؤونهم الحقوقية والجزائية، وأصبح بالفعل: السلطة المطلقة والمرجع الأول في هذه الشؤون وهذه المسائل. ويجب أن نعلم هنا أنه كان تحت رياسة هذا البطريرك «مجلس شعب» أيضاً.

وفي إطار السلطة العثمانية، كان للبطرريك حق التحدث في «الديوان» في أي وقت يشاء وفي أيّ موضوع يرى فائدته له ولمن يتبعونه، لأنه رسمياً رئيس الجماعة النصراينة داخل الدولة العثمانية، وهذا يعني أنه كان يدافع عن حقوق الروم الدينية والمدنية، في الدوائر الحكومية.

وتوضح لنا الفرمانات العثمانية التي أصدرها سلاطين آل عثمان في هذا الموضوع، مدى الحرية والإستقلال التام الذي تمتع به البطريرك في ترتيب التنظيمات الكنيسية والجماعات الدينية للنصارى الذين يرأسهم. والحق أن السلطات العثمانية لم تتدخل كذلك في مدارس الأقليات الدينية للشعوب التي عاشت في كنفها، وبالتالي لم

تتدخل في برامجها التعليمية. في ظل القوانين العثمانية كانت الجماعات الدينية من جماعات الأقليات غير المسلمة داخل الدولة، تستطيع إنشاء المدارس «على درجاتها» حسب النظم التعليمية السائدة في الدولة. وكانت هذه المدارس ـ عادةً ـ تبنى في مبانٍ ملحقة بالكنائس، وكان القساوسة هم الذين يقومون بأداء العملية التعليمية في المدارس النصرانية، مثلما كان المشايخ علماء المسلمين يقومون بالعملية التعليمية والتدريس في المدارس الإسلامية.

والتاريخ خير شاهد على التزام سلاطين آل عثمان الذين أعقبوا محمد الفاتح، بكل الإمتيازات التي منحها هذا السلطان للنصارى، بل إن امتيازات النصارى في الدولة العثمانية قد زادت بسبب بعض الظروف السياسية، ونتيجة لبعض الضغوط الخارجية. حتى وصل الأمر بأن أصبحت البطريركية «دولة داخل دولة». وبتعبير آخر إن البطريرك وأعوانه لم يكتفوا بالحفاظ على كيان الكنيسة وكيانهم فقط، بل أصبح مدى النفوذ والسلطة اللذين يتمتعون بهما في ظل الحكم العثماني المسلم أكبر بكثير جداً مما تمتعوا به منهما في ظل أعظم عهود بيزنطة النصرانية قوة، ولعب البطريرك في داخل الدولة العثمانية المسلمة دوراً أكثر أهمية من ذلك الذي لعبه في عهد الدولة البيزنطية وهي نصرانية، ولم يكن ذلك إلا بفضل الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للكنيسة وأتباعها. وقد شهد الغربيون على هذا واعترفوا به.

□ سوء استغلال الكنيسة للتسامح العثماني:

ومن الطبيعي أن تكون مسؤولية الكنيسة، أمام الدولة ـ العثمانية ـ بقدر الحريات والسلطات التي منحتها هذه الدولة للكنيسة، إن البطريرك ـ رسمياً على المستوى العثماني ـ هو الرئيس الديني وهو في الوقت نفسه الرئيس الروحي لطائفته، وبالتالي فهو أيضاً المسؤول الذي يجب على الدولة أن تخاطبه فيما يخص شؤون طائفته. ومن السهل جداً

إدراك هذا بكل صراحة ووضوح عند قراءة الفرمانات العثمانية المنظِّمة لشؤون الكنيسة فهي تنص على أنه «لا بد من النظر في كل أنواع الأمور والمسائل الخاصة بهم، بمعرفة البطريرك المذكور..».

وهنا، نتوقف عند خاصية أخرى تسترعي الانتباه ويجدر بنا الوقوف أمامها، ألا وهي قَسَم البطريرك أمام سلطان الدولة العثمانية، فقد كان البطريرك المنتخب يَمْثُل أمام السلطان ليقسم: «على أن يظل مخلصاً للسلطان وأن يُنفِّذ قوانين الدولة العثمانية ويحترمها». وان هذا القَسَمْ الذي يُسمّىٰ «يمين نامه»، يتلوه البطريرك أمام السلطان في حضور خمسة أشخاص، وينص على أنه لن يخون الدولة العثمانية، وأنه سيؤدي عمله على أتم وجه، وأن يكتب للدولة عن كل من تبدر منه خيانة للبلاد، سواء كان من رجال الدين النصارى أو من غير رجال ذلك الدين..».

لكن الواقع يحدثنا أن البطريركية قد تناست هذه المسؤولية كما تناست ذلك القَسَم الذي أقسمه كل بطريرك وهو يتسلم سلطاته رسمياً من الدولة العثمانية. ليس هذا فحسب، بل ترك البطريرك ـ وهو رأس الكنيسة ـ واجبه الديني واشتغل بالسياسة، والتآمر على سلامة الوطن وخان الأمانة بخيانته للدولة العثمانية التي يتبعها.

والغريب أن البطريرك قد قام بالأعمال التي خان بها دولته التي ائتمنته في حرية تامة. ذلك لأن أوضاع البطريركية، وأوضاع دور العبادة التابعة لها، من كنائس وأديرة وغيرها، قد ضَمِنَتْها الدولة بفرمانات عثمانية، وكان لهذه الدُور حصانة كاملة أيضاً بمعنى أن سلطات الدولة لا تتدخل البتّة في النظم الداخلية لدور العبادة المذكورة، وبمعنى آحر كانت الكنائس في ظل الدولة العثمانية حرَّة في شؤونها الداخلية، كما كانت إدارتها نصرانية تماماً.

كانت الدولة العثمانية تُطَبِّق سياسة واحدة وواضحة تجاه كل

الأقليات الأخرى أيضاً وبالطبع فإنها كانت تطبق على الأروام أتباع البطريركية نظاماً إدارياً يتسم بالسماحة ليس فقط تجاه دينهم بل أيضاً تجاه نظامهم الدِّيني أو المِلِّي. وحقيقة إن الدولة العثمانية لم تكن تمسّ تقاليد الرومان ولا أعرافهم.

لقد أصاب الدولة العثمانية ضرر كبير، نتيجة هذا التسامح، لأنه دفع النصارى الروم التابعين للدولة العثمانية في أوروبا، إلى إبراز أنانيتهم مما نتج عنه ـ بمرور الوقت ـ ولع هؤلاء بأفكار الإستقلال عن الدولة العثمانية والإنفصال عنها، والتسبب في تجزئة الدولة العثمانية، ومن ثم إنهيارها، بعد أن ظلت موحدة طوال ستة قرون. وفكرة الإستقلال عن الدولة كوّنت ـ بمضي الوقت أيضاً ـ لدى النصارى وحدة فكر ووحدة هدف. وفي هذا التكوين لعبت الكنيسة ـ بدون أدنى شك ـ دوراً ضخماً. وتحولت الكنيسة بمرور السنين إلى موجِّه للدين، وموقظ للإحساس القومي، كما تحولت أيضاً إلى مركز مقاومة وإعداد وتوجيه واسع وكبير لمناهضة السلطة العثمانية.

□ حدود حق بناء الكنائس الجديدة وترميم قديمها:

كانت البطريركية تراعي عند ترميم كنيسة ـ أو ما شابهها من دور العبادة عندهم ـ أن يكون هذا الترميم في شكل يناسب شكل بنائها القديم، وألاّ يزاد عند الترميم أي زيادات أو إضافات. أما عند إنشائها كنيسة جديدة فالقانون العثماني كان يشترط الاستئذان فيه. ودرجت السلطات العثمانية على الموافقة الفورية لطلب إنشاء كنيسة أو دير في بعض مناطق الدولة. وكان من بين عدة حقوق منحتها الدولة العثمانية للنصارى ـ خاصة في عهد مصطفى فاضل باشا كوبرولوزاده ـ الحق في إنشاء كنائس في الأماكن التي لا يوجد فيها كنيسة، بمعنى أنه يمكن إقامة كنيسة في كل مكان فيه نصارى. قال الأمير «قان ديمتري» أمير الأفلاق في كتابه «تاريخ الدولة العثمانية» كلمة درجت وذهبت بين

الروم مثلاً، وهي: «لقد أقام الوزير العثماني مصطفى فاضل كنائس أكثر مما أقام جوستنيانوس».

ولا يمكن إنكار أن هذا التصرف قد تسبب في أضرار كثيرة، ذلك لأن الأحاسيس القومية لدى النصارى قد هاجت بعد الفاعليات الثقافية وغير الثقافية التي تجمعت كلها حول الكنائس. هذا الشعور الذي أثر تأثيراً واسع المدى في هدم الدولة، كانت له مسمياته كما كانت له أهدافه. وهنا، يجب علينا إلقاء نظرة على كُنه هذه المسميات وهذه الأهداف، في خطوطها العريضة:

١ ــ مبدأ «اليونان الكبرى»

القصد والأهداف:

فكرة «اليونان الكبرى» هي إيديولوجية أو مفهوم أو مبدأ نصراني له أسماء متعددة تؤدي كلها إلى معنى واحد. من هذه الأسماء اسم «ميكالو آيديا» يعني «الفكرة العظمى» أو «الهدف الكبير» أو «الغاية العظمى».

يهدف مبدأ «اليونان الكبرى» إلى إحياء الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وهي «الدولة البيزنطية» بأوسع حدودها، وإقامة «دولة اليونان الكبرى» في الشرق الأدنى، على أن تكون اسطنبول عاصمة لهذه الدولة «اليونان الكبرى». والغريب في هذا الأمر أن الروم اليونانيين يعتبرون أنفسهم وارثي الدولة البيزنطية ويريدون إحياءها بجميع حدودها، مع أنه لا يوجد أدنى رابطة بينهم وبين الدولة البيزنطية، ولا علاقة بينهم وبينها لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية العرقيَّة.

وكانت لهم نقطة بدء يبدؤون منها لكي يصلوا إلى رسم خطوط الحدود التي يأملونها لدولتهم الكبرى.

كانت نقطة البداية هي العمل على استقلال اليونان عن الدولة

العثمانية؛ ويعقب إستقلال اليونان الإستيلاء على الجزر الأيُونيَّة (الجزر السبعة)، والحصول على «تساليا» وعلى «أبير»، وامتلاك جزيرة كريت، والجزر الإثني عشر، وجزيرة قبرص، وجزء من الأناضول في تركيا، وهو ذلك الجزء الذي يمتد حتى صقاريا بما فيه اسطنبول، ثم احتلال شواطىء البحر الأسود، لإحياء دولة بُنْطس الرومية.

بعد هرب «جريجوريوس الثامن» إلى اليونان ليلة فتح استطنبول قامت السلطات العثمانية بتفتيش البطريركية، فعثرت على ما يسمى «الكتاب الأسود». وتظهر في هذا الكتاب بوضوح حدود دولة الروم اليونانية أو «اليونان الكبرى» الذي يتصور النصارى قيامها مستقبلاً، مشتملة على كل منطقة بحر إيجه والبحر المتوسط في جانبه التركي، ودولة بُنطس القديمة ومركزها مدينة طرابزون التركية، وسواحل بلاد الأرناؤوط أي السواحل الألبانية، وقبرص، والجزر الإثني عشر، كما تظهر فيه مدينة اسطنبول، مركزاً للقسم البيزنطي في تقسيم الحياة المعنوية الدينية في عالمٍ فَصَلَ النصرانية إلى كاثوليك وأرثوذكس.

وقد وصف «قوياتزيديس»، مبدأ اليونان الكبرى بأنه: «إحياء الإمبراطورية البيزنطية ـ اليونانية، وجعل آسيا الصغرى هيلينية بعد القضاء على الدولة العثمانية في الأناضول وفي البلقان».

كما صرح «الفتريوس فنزيلوس ـ فيما بعد ـ بقوله: «منذ شبابي وأنا أعتبر جزيرة سكيروس، مركز الهيلينية». (هذه الجزيرة تقع في وسط بحر إيجه تماماً).

وأوضح «ديمتري كيتسيكيس»، مدى أبعاد آمال فينزيلوس وطموحاته، عندما كتب ما نصه: «يريد فينزيلوس الأناضول كلها حتى بحر مرمرة، بما في ذلك ازمير وقبرص وجزر بحر إيجه، وكل منطقة طراقيا، واسطنبول».

وكتب الدكتور «لوقاريس»، وهو عضو هيئة التدريس في جامعة

أثينا ووزير سابق لوزارة المعارف في بلاده اليونان، ما نصه: «إن مبدأ اليونان الكبرى، ترميم جغرافي للقومية اليونانية، ولإعادة الممالك القديمة التي يمكن لليونانيين أن يعيشوا فيها بشكل كليّ وفي كيان واحد.. وقد ولد من هذا المبدأ، أول محاولة لتوحيد الدول الصغيرة المبعثرة التابعة لليونان القديمة أي بيزنطة».

٢ ـ تاريخ مبدأ اليونان الكبرى

التطور التاريخي:

ويتخذ النصارى الفتح العثماني لاسطنبول، تاريخاً لانبثاق مبدأ اليونان الكبرى، كما يؤرخون أيضاً لبدء فكرته، بالإسكندر المقدوني.

بمجرد أن فتح السلطان العثماني «محمد الفاتح»، القسطنطينية وهي اسطنبول حرص على الحفاظ ـ بناء على بعض الأسباب ـ على البطريركية، ساعتها بدأت الكنيسة ـ يعني البطريركية ـ مع النصارى التابعين لها في العمل على إقامة الدولة البيزنطية القديمة دون أن يُشعِروا العثمانيين بذلك.

وعلى ذلك فقد قال المؤرخون الغربيون أنّه عندما أخذت البطريركية مكانها في الدولة العثمانية واستقرت أحوالها فقد أصبحت الدولة العثمانية في دخولها على بيزنطة أشبه ما تكون بفرشاة الدهان وهي تعمل على جدران أياصوفيا. فالتماثيل المصنوعة من الفسيفساء تحت هذه الفرشاة لم تَذُب، ولم تُمحَ»[١].

---

(١) غطى العثمانيون عند فتحهم القسطنطينية جدران كنيسته أيا صوفيا ـ وكان عليها رسوم نصرانية كثيرة من الفسيفساء ـ بطبقة من الدهان لطمسها، وحولوا الكنيسة إلى جامع أيا صوفيا. وفي عهد الحكومة الكمالية أزيلت طبقة الدهان فظهرت رسوم الفسيفساء وهي تحكي جانباً من الديانة النصرانية. (المترجم).

ويؤيد الدكتور «لوقاريس» أفكار الآخرين في هذا الموضوع بقوله:

«إن انهيار الدولة البيزنطية تحت معاول السلطان محمد الفاتح، لم يستطع أن يزيل هذه الفكرة من روح هذه الأمة التي دخلت تحت نير العثمانيين، بل العكس هو الصحيح، فالانهيار البيزنطي قد قوّى وعمّق هذه الفكرة ـ أي فكرة ومبدأ اليونان الكبرى ـ وولّد أملاً ثابت الأركان في سبيل التخلص من نير الإسلام».

٣ ـ البطريركية ومبدأ اليونان الكبرى

يقول الدكتور «لوقاريس»: «لقد غدت البطريكية ـ بمقياس معين ـ دولة الوارث لحقوق امبراطورية إنهارت وانتهت من الوجود. لقد ارتدى البطريرك ـ من أجل شعبه النصراني ـ مسوح الإمبراطورية البيزنطية، وحمل علامات الدولة البيزنطية، ليس هذا فحسب، بل حمل البطريرك في هذه الأثناء شعار الصقر الذي يحمل على جسمه رأسين».

لقد بلور الدكتور لوقاريس بهذا، وضع البطريركية ومعنى هذا أن بيزنطة لم تنتهِ ولم تَمُتْ بل استمرت في الحياة في مكانها الرسمي، وهو مقر البطريركية في اسطنبول.

أما بعد أن فتح السلطان سليم الأول الشام ومصر، فقد منح هذا السلطان لبطريركية اسطنبول لقب «أوكومينك» بمعنى «عالمية»، وبذلك حقق لها مكانة أعلى من بطريركية انطاكية والاسكندرية، فالسلطان سليم بمنحه بطريركية الروم في اسطنبول هذا اللقب إنما قد أظهرها وكأنها بابوية، وكان هذا يعني وجود حكومة لنواة اليونان الكبرى وقد ظلت موجودة بعد ذلك واستمرت حتى اليوم.

قام «آر ـ جانين» بتوضيح العلاقة التي تربط البطريركية بمبدأ

اليونان الكبرى في قوله: «تهرول البطريركية وراء وَهْم إقامة بيزنطة القديمة لصالح اليونان». و «إن البطريركية هي الحارس الأمين لمبدأ اليونان الكبرى. وهي التي تتابع قضية الإمبراطورية البيزنطية». و «البطريركية هي المكان الذي تنمو فيه الهيلينية وتجد فيه الرعاية والاهتمام، ومنه تصدر وتنبع كل الأعمال الساعية والمشجعة على التجمع الهيليني، بل الذي تخدم فيه تكوينها ووحدة العمل في سبيلها».

ولقد استخدمت البطريركية مظلة الدين لتستطيع التحرك جيداً في ظلها وذلك لتكثيف نشاطاتها من أجل استقلال اليونان عن الدولة العثمانية، وتحقيق مبدأ اليونان الكبرى فوق أراضي الأناضول. وأدّى هذا إلى أن تقوم البطريركية بتنظيم حملات الدعاية الضخمة لتوحيد كل أرثوذكس العالم ضد الدولة العثمانية، ولم يكن أمام البطريركية وسيلة إلا هذا لكي تستطيع النجاح في خيانتها للامبراطورية العثمانية.

٤ ــ التحرك لإقامة اليونان المستقلة (تمرد الموره وبعض أسبابه واستعدادات ما قبل التمرد)

التحرك الفعلي وبداية التمرد:

أوضحنا فيما سبق أن السلطان «محمد الفاتح»، قد أحيا البطريركية ولم يكتف بهذا بل منح الكنيسة إمتيازات روحانية ومادية معاً. وبعد أن منحت السلطة العثمانية، البطريرك، لقب «رئيس المِلَّة» تحولت البطريركية بالضرورة إلى نوع من «قصر الحكم» و «مقر الحاكم». وبذلك أصبح البطريرك «حاكماً». وبجانب مجلس السينود ـ ووظيفته دينية صرفة ـ تمّ إنشاء مجلس مستقل هو «المجلس الجماعي المدني»، ويتألف من أكثر القوميين بروزاً بين أهالي الملّة الرومية،

وكان هذا المجلس يسمى «مجلس المستشارين» وكان البطريرك يحمل دائماً على صدره علامة صورة الصقر ذي الرأسين، وكان يحمل هذا الشعار البيزنطي أيضاً عندما يكون في القصر السلطاني وعندما كان يمْثُل أمام السلطان!!

وكان للبطريرك، بلاط، ولم يكن أحد يستطيع مقابلته إلا بواسطة بلاطه هذا، وبعد حصوله على إذن خاص، بالمقابلة. واستمر هذا الوضع حتى انفصال ميليتيوس!!

وكان لمبنى البطريركية مبان ملحقة به أشبه بملاحق القصور السلطانية ومنها «المطبخ العامر» نظيراً وندًا «للمطبخ العامر» في قصر السلطان العثماني!!

كما كانت للبطريركية مجموعة من شخصيات يحمل كل منها لقب «كخيا باب البطريركية» وهذه المجموعة من الشخصيات كانت بمثابة سفراء للبطريركية لدى الحكومة العثمانية، مع فارق هو أن السفراء يراجعون وزير الخارجية العثمانية، أما «كخيا باب البطريركية» فيراجع وزير العدل العثماني. وكان الكخيا من هؤلاء يرعى أمور الروم بدرجة مثيرة للانتباه، فمثلاً إذا قبض رجال الضبطية على أحد الأروام لأي سبب كان، يسرع كخيا باب البطريركية مهرولاً إلى وزارة العدل العثمانية ويتباحث في الأمر وكأنه يحتج عليه!!

كما ذكرنا فيما سبق أن درجة البطريرك الرسمية تعادل درجة وزير عثماني، وأنه يستطيع دخول الديوان العثماني حيث السلطان والوزراء، ليبحث ويدافع عن مصالح النصارى الروم، ومن هنا زادت ـ بعد فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ م ـ قوته وأهميته «ولا يستطيع نصراني أرثوذكسي، أن يقترب من الباب الهمايوني دون أن يمر بالبطريركية. واستخدمت الكنيسة هذا المنصب والموقع القانوني في الديوان العثماني والوزراء لخدمة أغراضها ولتحقيق أهدافها»!!

وفي كتاب «تركيا والتنظيمات» عبارة قالها «انجلهارت» مؤلف الكتاب هي:

«بفضل الحقوق التي حصلت عليها البطريركية الرومية بعد الفتح الإسلامي العثماني، أصبحت هذه البطريركية بحق - حكومة داخل حكومة - ولا يمكن إنكار أن تنظيماتها البدائية قد حُرّفت وبُدِّلت بصورة غريبة»!!

كان رئيس كنيسة اسطنبول مسؤولاً عن أعراض وأموال وشرف النصارى الأرثوذكس الشرقيين. وكان هو الذي يصدر أحكامه على الأرثوذكس وهو الذي يوقع عليهم جزاءاته سواء كان هذا الجزاء نفياً أو حبساً، كما كان هو الذي يُحصِّل منهم الضرائب، وهو الذي يعزل القُسسْ وغيرهم كما كان يستخدم وسيلتين مهمتين: الرقابة، والطرد من «رحمة الكنيسة»، والحق أنه كان يسيء استخدام هاتين الوسيلتين!!

حاصل الأمر أن البطريرك وهو رأس الكنيسة، لم يكن مقيداً بأي تحديد لسلطته من أي نوع كان أثناء قيامه بأداء عمله، وهو عمل - كما أسلفنا القول - مرتبط بالحياة المدنية والحياة السياسية من نواح متعددة. كما كانت الإمبراطورية العثمانية - التي تعيش البطريركية في كنفها - مجبرة على التعاون مع البطريركية في سبيل ضمان وضع البطريركية عند تنفيذ مطالب الحكومة العثمانية.

لقد صار البطريرك، كما هو واضح وبيّن الآن، صاحب نفوذ كبير على شعبه بفضل الإمتيازات التي اعترفت له بها الحكومة العثمانية منذ البداية وكذلك بفضل السلطات التي مُنحت له.

زاد هذا النفوذ واتسع بعد الفتح العثماني لشبه جزيرة الموره، وبفضل إحسانات وموافقات السلطان محمد الفاتح على القسس والمطارنة والأساقفة. إن هؤلاء قد أصبحوا رؤساء روحيين روميين للنصارى الأرثوذكس جميعاً - يعني: البلغار والصرب والألبان - ونجدهم قد صاروا كذلك رؤساء سياسيين في نفس الوقت. وإنها لحقيقة ماثلة أمام

الأعين أن هذه الشعوب تتبع سلطتين: سلطة العثمانيين كسُلطة مادية وسلطة الروم كسلطة روحية. وقد انتقلت سلطة الأساقفة في كل البلقان رويداً رويداً إلى القساوسة الروم. وأخذت الرسوم الكنيسية الرومية تحل محل الرسوم الكنيسية السلافية.

انتشرت المدارس الرومية، وأصبحت اللغة اليونانية لغة الحضارة، لأن الروم أكثر تميزاً من الناحية الثقافية. وكما استُخدمت هذه اللغة للتجارة، فقد بقيت لغة للكنيسة وللمدارس. وأخذ المثقفون وسكان المدن يتحدثون اللغة اليونانية في معاملاتهم اليومية ذلك لأنه لم يكن لهم لغة رئيسية أصيلة واحدة.

أخذت البطريركية تعمل بهمة وجدّ شديدين في سبيل إعداد أسس امبراطورية الروم القادمة. وكانت أولى خطواتها في هذا السبيل، العمل على ترويم حقيقي لشعوب البلقان التي اتحدت باسم الروم تحت سلطتها أي تحت سلطة البطريركية وأخذت تعمل على أن يكون هناك وطن يوناني حقيقي يمتد من الموره حتى الكربات. ومن جملة إجراءاتها في هذا الصدد أن أصدرت أوامر أدت إلى أن تصبح اللغة اليونانية في بلغاريا هي اللغة الوحيدة التي تستعمل في العبادات وفي التعليم. ومنعت كتب العبادات المكتوبة باللغة السلافية منعاً باتاً من كل مكان. وقامت البطريركية بالفعل بجمعها وإحراقها.

والخلاصة، إن سياسة اتخاذ الرومية، بل والترويم الجبري القسري قد اشتد كثيراً في أوائل القرن التاسع عشر في البلقان.

صَوَّر الرحالة الذين زاروا البلقان في ذلك الوقت، هذه البلاد، بأنها «بلاد رومية يونانية» فقد كان التجار الروم، والرهبان الروم، والمعلمون الروم، هم المسيطرون على كل مكان. وأسَّسَ البطارقة أيضاً تنظيماً تربوياً كبيراً ليعلموا هذه الشعوب البلقانية ليس اللغة اليونانية فقط بل علموهم المبدأ اليوناني القومي والفكرة اليونانية والأعراف

والتقاليد اليونانية. وبالتالي تحولت البطريركية إلى ركيزة للثقافة اليونانية، والقومية اليونانية، وأيقظت الأحاسيس القومية بإدارتها العلمية والمُنَظَّمة، وزَرَعَ رجال الدين الأرثوذكس بوعظهم في دروسهم الدينية؛ إرادة التحرك، وفكرة إنبعاث قوميتهم من جديد، في قلب الشعب الأرثوذكسي. وأصبحت مواعظ ونصائح القسس في الكنائس، أيضاً، تدور حول تحريض كل رعايا الدولة العثمانية على الجري وراء الحرية والإستقلال. وأصبح من نهج الكنيسة منذ الفتح الإسلامي العثماني للقسطنطينية (وهي اسطنبول) يدور في فلك تنظيم الروم، تحت ستار العملية التعليمية والتربوية في الكنائس وفي المدارس التابعة لها وتحت ستار أداء الطقوس الدينية.

يُفصح الدكتور «لوقاريس» عن هذا الموقف الذي أصرت عليه الكنيسة بعد الفتح الإسلامي للقسطنطينية بقوله: «ترك الشعب النصراني للكنيسة القيام بالعملية التعليمية في الدين وفي الأخلاق، كانت تقوم في البداية بتلقينه التعليم الأوَّلي في ناحيتين: اللغة والدين، ثم تفتح له المدارس العالية».

ويستمر الدكتور «لوقاريس» في بيان دور الكنيسة في هذا الصدد، بقوله: «وهكذا ظهرت مراكز هامة لترويج الفكرة اليونانية، في مناطق عديدة في أرجاء الدولة العثمانية. واستخدمت الكنيسة ـ في هذا الدور التربوي ـ القسس الذين بلغوا مبلغاً عالياً من الدراسة والتعليم والإعداد، وكانت ترسل الأروام ذوي القابلية والإستعداد لخدمة هدف الكنيسة، إلى أوروبا للدراسة، ثم كانت تكافئهم بأن تجعلهم «معلمي الأمة» وتحولهم بذلك إلى رهبان للفكرة العظمى أي مبدأ «اليونان الكبرى».

ولُقِّن الشباب ـ خفية وفي شكل سري ـ هذه الفكرة، كفكرة إتحادية مقدسة. وبجانب هذا كان يتم التعريف أيضاً بالقيم الفكرية اليونانية النصرانية.

يضيف نفس الكاتب، إلى تعبيره السابق، عبارة: «ازدياد المدارس، وتلقين المعلمين والطلاب الأفكار التي أدت إلى الثورة الفرنسية».

لقد كثرت وانتشرت المدارس التي يديرها القساوسة، ويرصد هذه الظاهرة، الدكتور «ويلهلم رينج» في المجلد السادس من «محيط التربية» وهو دائرة معارف من عشرة أجزاء منشورة باللغة الألمانية، يرصدها بقوله: «لقد حقق الأروام الذين يعيشون في ظل الحكم العثماني نجاحاً منقطع النظير للدرجة التي تجد فيها مدارس رومية حتى في الأماكن التي فيها أقل المجتمعات الرومية عدداً، في كل مكان تنظر إليه: في الإبير وفي مقدونيا وفي طراقيا وفي الأناضول حتى طرابزون وقيصريه».

تقوم البطريركية في هذه المنشآت التعليمية بتعليم اللغة اليونانية والفكرة (الإيديولوجية) اليونانية والعادات والأعراف والتقاليد اليونانية. كما كثفت البطريركية نشاطها في التعليم باللغة اليونانية بالذات حتى تكون هذه اللغة إحدى اللَّبنات الأولية لتحقيق مبدأ الفكرة العظمى أي «اليونان الكبرى» ولم يكن للغة العثمانية (وهي لغة الدولة) أي نصيب - ولو بالقدر الضئيل - في برامج التعليم في مدارس الروم، والواقع أن عدم تدريس اللغة العثمانية (وهي لغة الدولة) للطلاب النصارى كان غاية تهدف إليها البطريركية. وتحقيقاً لغايتها هذه، منعت منعاً باتاً تدريس اللغة العثمانية في المدارس الرومية.

كان الروم في أماكن عديدة من الأناضول لا يعرفون إلا اللغة التركية التي أصبحت لغتهم الأصلية. وكان هؤلاء الروم يتلون كتبهم المقدسة باللغة التركية ولم يكونوا يعرفون كلمة يونانية واحدة. ولذلك فإن أكبر هدف للبطريركية في ذلك الوقت هو أن يتعلم هؤلاء اللغة اليونانية. وفي سبيل هذا الهدف كان هناك دوماً مدرستان للتعليم في بعض القرى الكبيرة، واحدة إبتدائية، والأخرى إعدادية. وقد أطلقوا على المدرسة الإعدادية اسم «الهيلينية».

وأثمرت هذه السياسة عن تحول بعض الأروام في نَوشهير، وقيصرية، ونِي يْده (نيكده) فأصبحوا يشتعلون حماساً في سبيل مبدأ اليونان الكبرى أكثر من اليونانيين أنفسهم. وكان هذا بسبب هذه المدارس وجهودها.

دُرِّست في هذه المدارس أيضاً - وأمام أعين المسؤولين - أشياء ما كان يمكن لأي دولة كانت أن تسمح بتدريسها: كتب تاريخية ومنشورات تقول بأنه كان للروم ذات يوم صولة وشوكة وسلطان، أما الآن فيا حسرتا بعد أن سقطوا في براثن العجز والمذلة!!.

تُرى!؟ أكان مطلوباً من الدولة العثمانية ألاَّ تتنبه للبرامج المدرسية وألاَّ تشرف على ما يُدّرس من كتب ومنشورات؟! مادة التعليم في هذه المدارس الرومية هي كتب ومنشورات تبعث الأمل في إحياء مبدأ اليونان الكبرى في قلوب التلامذة، مستخدمة في ذلك المثولوجيا اليونانية، والفلسفة اليونانية القديمة، والأدب اليوناني القديم!! الحقيقة أنه كان يمكن أن تفعل الدولة العثمانية هذا، بل كان الواجب على الدولة أن تفعل هذا. ولكن بأي وسيلة وواسطة تستطيع فعل ذلك؟ المسلمون كانوا على جهل باللغة الرومية وباللغات الأوروبية. ولقد كانت أكثر مؤسسات الدولة حساسية وأهمية وهي وزارة الخارجية العثمانية، في يد الموالين للكنيسة. وكان من الطبيعي للدولة أن تسند مهمة الإشراف على هذه المدارس إلى الروم الموالين للكنيسة وهي مدارسهم تسندها إليهم أنفسهم مع أنهم موالون لفكرة بعث اليونان الكبرى!!

وقد بدا واضحاً في القرن التاسع عشر الميلادي أنه كان للبطريركية جهاز من المتعاونين والمساعدين والمناصرين لنشاطها. وقد سجل مُنَصِّر أمريكي هو بنيامين إس. جي. دبليو - أقام في تركيا في تلك الفترة - في كتاب له بعنوان «التركي واليوناني»، أن من جملة

المساعدات المقدمة للبطريركية في نشاطها قسم كبير من الغنائم التي اغتصبها الأروام في غرب الأناضول من الشعب التركي وما وهبه أروام الأناضول للكنيسة الأرثوذكسية الرومية لبناء المدارس والمستشفيات وسائر احتياجاتها!!

إن البطريركية قد حركت أموراً هامة لصالح هدفها باستغلال هذه المدارس، وبذلت جهوداً مضنية بهدف الإعداد لتمرد منظم من أجل تحقيق استقلال اليونان عن الدولة العثمانية.

٥ ـ أمراء الكنيسة الأرثوذكسية الروم ومقاومتهم للدولة العثمانية

ألحق السلطان الفاتح مجموعة شبان من أولاد نبلاء الروم، بالقصر السلطاني، ورباهم تربية عثمانية ثم عينهم بعد ذلك في مناصب الدولة الهامة وأشهر هؤلاء: «محمد الرومي» و «حاجي مراد باشا» وأخوه «مسيح باشا» وهما من أسرة «باليولوج» المشهورة.

اشتغل هؤلاء في الأعمال المالية الهامة كما اشتغل بها قسم من النصارى الروم من طبقة النبلاء البيزنطيين، ولقد عاد إلى اسطنبول بعد الفتح الإسلامي بعض كبار الشخصيات الرومية الذين كانوا قد فروا إلى الغرب وعاشوا فيه حياة اتسمت بالفقر والحاجة والتشرد.

إن مانويل باليولوج الذي عُيِّن بجمرك اسطنبول عام ١٤٧٦ م هو نفس الشخص الذي هرب من اسطنبول إلى الغرب عقب الفتح الإسلامي للقسطنطينية ثم عاد.

وهناك في تلك الفترة أروام آخرون قد عُيِّنوا للقيام بأعمال الالتزامات المالية الكبرى للدولة مثل الضرائب الجمركية أو معادن صربيا، كما كانت المراسلات السياسية التي يرسلها السلطان محمد الفاتح من ديوانه إلى الغرب، وكذلك المعاهدات التي يعقدونها معه

تكتب باللغة الرومية، وبالطبع كان الكتبة الروم هم الذين يكتبون هذه الرسائل وتلك المعاهدات!!

وكان هناك عائلات رومية عريقة من منطقة إيجه ومن اسطنبول، تقيم بجوار البطريركية وقد تجمعت هذه العائلات حول مركز البطريركية الروحانية في حي الفنار في اسطنبول. ونظراً لأنهم يقيمون في حي الفنار فقد أطلق عليهم لقب «أمراء الفنار». وقد افتتحت البطريركية مدرسة لتعليم مختلف اللغات الأجنبية. وكان يدخلها الشباب الرومي. ويقوم أمراء الفنار هؤلاء بإلحاق أولادهم بهذه المدرسة ويضمنون لهم تعلم عدة لغات. وكان هؤلاء الأولاد يتعلمون ـ بجوار لغتهم ـ اللغات العثمانية والعربية والفارسية بشكل متكامل، وكانوا على نفس المستوى من الدراسة يدرسون اللغتين الإيطالية والفرنسية.

وقد كان في داخل البطريركية العديد من المناصب والمهام الهامة، نصفها ديني والنصف الآخر مدني. وقد برز موظفون كانوا يؤيدون إقامة العلاقات الحميمة مع أوروبا ويُنقصون من قدر الباب العالي، وكان من بين أصحاب هذه المناصب من لديه استعدادات ومواهب عديدة، بحيث يطَّلعون فيها على الحياة السياسية الدولية، ويعرفون عدداً من اللغات الأوروبية وقد تعلموا إلى جانب اللغة العثمانية، اللغة العربية أيضاً. إن هؤلاء المنتمين إلى الكنيسة الأرثوذكسية في حي الفنار كانوا مرجعاً في شؤون الدولة العثمانية الداخلية والخارجية وفي الأمور العسكرية كذلك. وقد احتلوا وظائف في الديوان السلطاني بحكم عملهم مع رئيس الكتاب وهو وزير الخارجية الذي يُعَدُّ مساعداً للصدر الأعظم في الشؤون الخارجية. والمعروف أن الصدر الأعظم هو الوكيل المفوض من السلطان.

وكان المترجمون في الديوان السلطاني يديرون العلاقات بين الصدر الأعظم ومساعده من ناحية، وبين سفراء الدول الأجنبية من

ناحية أخرى. ولمّا كان الأروام التابعين للكنيسة يحتلون كل مناصب أعمال الترجمة تقريباً، فقد كان لهم دورٌ خطير في خيانة والعمل على هدم الدولة العثمانية، لعبوا فيه بمقدراتها وأثروا تأثيراً خطيراً على مصيرها ومستقبلها.

وبجانب إدارة الترجمة في الديوان السلطاني، كانت هناك إدارة للترجمة في قيادة الأسطول السلطاني كانت كلها موكلة إلى الروم أيضاً، هذا بالإضافة إلى أن إدارة الجزر كانت تحت مسمى ولقب «ترجمان الترسانة» كما أنهم عملوا في إدارة الأفلاق والبغدان وكان اسمهما «المملكتين» وكانتا تابعتين للدولة العثمانية إعتباراً من عام ١٧١٦م إلى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، حتى سنة ١٨٢١م، وكذلك فإننا نرى أن إدارة كل الأراضي التي يقيم فيها الأروام قد اسندتها الدولة العثمانية إلى هؤلاء الأشخاص الذين عُرفوا في اللغة السلافية باسم «هوسبودار» يعني الأمير.

لم تفرق الدولة العثمانية بين الروم ـ لأنها وثقت بهم ـ وبين أبنائها المخلصين، بل إنها اختصت هؤلاء ـ يعني الروم ـ بالمناصب الحيوية، وأسندت إليهم الأعمال الهامة. ولم تشكّ فيهم، لا نقول طوال أعوام، بل طوال قرون!!. رغم أنه كان فيهم من ظل مخلصاً في ولائه وعمله وخدم الدولة بنزاهة واستقامة، إلا أنه كان فيهم ـ وبكل أسف ـ من استخدم الثقة التي أولتها الدولة إليه استخداماً سيئاً. وهؤلاء يشكلون أغلبية الروم.

ولقد وضع هؤلاء نصب أعينهم مهمة اعتبروها واجبهم الأول ألا وهي عدم تمكين الدولة العثمانية من اتخاذ القرار المفيد، وعدم تمكينها أيضاً من بذل المحاولات المجدية في سبيل اتخاذ هذا القرار، والوقوف حجر عثرة أمام الاتفاقات والمعاهدات الحقيقية النافعة، والعمل على تخريب الدولة عن طريق استغلال المشكلات الخارجية. ورغم القبض

عليهم متلبسين بأعمالهم وخياناتهم، ورغم توقيع العقاب عليهم، إلا أنهم لم يوقفوا نشاطاهم بل كانوا مستمرين فيما هم فيه من وضع تعديلات وتحريفات تحابي أبناء طائفتهم. وفي الوثائق التي يترجمونها وفي التعليمات والتقارير، كانوا يسعون دوماً لإيجاد الأسباب الكفيلة بفتح باب المصائب في وجه الدولة العثمانية، وهذا هو هدفهم الرئيسي!!

فكان الأمراء الروم وهم يخدمون الدولة بصفتهم أمراء مناطق البلقان كانوا يثيرون شعوب البلقان ضد العثمانيين في كل مناطق البلقان!!. وعندما قبضت السلطات العثمانية على رئيس المتمردين في الموره وبعض رفاقه وجدت معهم خطابات خطيرة فأرسلت هذه الخطابات إلى الباب العالي. ولم يكن موظفو الباب العالي يعرفون اللغة اليونانية فأرسلوا هذه الخطابات إلى الديوان السلطاني لترجمتها. وقام المترجمون الروم بتأويل ما في هذه الخطابات وإخفاء حقيقتها، وبالتالي لم يفهم أحد مضمون هذه الخطابات بشكل قاطع. وقد اتضح فيما بعد هذا الموقف الخبيث الذي اتخذه المترجمون، فلقوا جزاءهم.

وقد ثبت أيضاً أن التراجمة والأمراء النصارى الأرثوذكس المحليين قد تعاونوا معاً وبذلوا الجهود لضمان عون فعلّي من الدول الأوروبية ومن روسيا وفرنسا، مدّعين أن الروم في الدولة العثمانية يتعرضون للإضطهاد.

وثبت كذلك أن ديمتراشكو وهو من أتباع كنيسة الفنار كان يعمل جاسوساً لحساب روسيا ضد الدولة، رغم أنه كان يشغل منصب ترجمان الجيش العثماني!!. لقد بذل أتباع كنيسة الفنار، الغالي والنفيس لترويم بلاد البلقان بمعنى غلبة الصفة الرومية على هذه البلاد. ونجحوا في مساعيهم. حتى أن ابن الكسندر مافروكار داتو، قد رُقِّيَ إلى منصب رئيس تراجمة الديوان السلطاني، ولما عين أميراً عاماً على

إقليم الأفلاق عام ١٧١١م، وجدنا كل الأمراء المحليين هناك ينضوون تحت سلطة الروم. وهكذا أصبح أمامنا ولاية عثمانية أخرى قد ترومت بواسطة أمراء كنيسة الفنار، وهي ولاية الأفلاق.

ولقد تحولت «المملكتان» ـ وهو اصطلاح عثماني لمنطقتي الأفلاق والبغدان معاً ـ إلى منطقة خاضعة لأتباع كنيسة الفنار، إذا أدخلنا في حساباتنا أن مصدر مناصب الإمارة هو إدارة الترجمة في الديوان السلطاني، هذا ومع أن شعب «الأولاخ» كان عديم الصلة بالعرق الرومي اليوناني، لكنه مع ذلك خضع للسلطة الروحية والسياسية للبطريركية الرومية نظراً لتدينه بالمذهب الأرثوذكسي.

كانت الكنائس ـ في ذلك العهد ـ هي مستودع دفاتر المواليد النصارى. وكان شعب الأفلاق أرثوذكسي المذهب ـ كما ذكرنا ـ وكان انتشاره ينحصر في البلقان، وخاصة مناطق «يانيا» «وين شهير»، وكانوا يُسجلون ـ نظراً لأرثوذكسيتهم ـ في دفاتر مواليد الكنيسة. وكان الهوسبودار (الأمراء) هم عيون الحياة الاجتاعية الرومية في الأماكن التي يقيمون ويحكمون فيها. إن حركة إحياء الروح اليونانية التي قام بها هؤلاء الأمراء الهوسبودار قد ازدادت بمعدلات كبيرة وضخمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعلى هذا فقد ظهر في بلاد البلقان، اتحاد العناصر النصرانية، بقيادة الروم.

لقد بدأت فكرة طرد العثمانيين من أراضي «بيزنطة» في الذيوع بداية هادئة، وأخذت تعمل عملها ببطء. وقد أرسى الروم الأسس والقواعد وعملوا الاستعدادات اللازمة لوضع الفكرة العظمى ـ يعني بدء إقامة دولة اليونان الكبرى ـ موضع التنفيذ.

أصبح ـ الكنسيون الفناريون ـ خاصة بعد سيطرتهم على أعمال وزارة الخارجية العثمانية ـ هم العناصر الرئيسية لأعمال الشغب والتحريض أطلقوا عليه إصطلاح «فترة الإقلاق الرومي» ـ هذه الفترة أعدّت بمهارة

فائقة بتلقين من الكنيسة وهي رائدهم الروحي، ويمكن وصف هذه الفترة بأنها الفترة الملطخة بالدماء وبالسوء وبالوحشية. كان الهدف الذي انصبت جهود الكنسيين الفنار عليه هو ضمان استقلال اليونان. وقد ثبت أن هؤلاء متعاونون مع البطريركية بل وإنهم في خدمتها. ثبت هذا عندما تعرضت البطريركية للتفتيش فوقع في يد المسؤولين في الحكومة العثمانية وثائق هامة وأوراقاً تحتوى على الاستعدادات السرية التي تقوم بها الدولة العثمانية في بعض الميادين وقد حصلت الكنيسة على هذه الوثائق السرية الخطيرة من «أمراء الروم» هؤلاء، التابعين لكنيسة الفنار.

لقد كانت الأكثرية من هؤلاء الروم التابعين لكنيسة الفنار منتمية إلى جمعية «إيْتنِك ايتريا» السرية وهي جمعية ثورية أسِّست بهدف العمل على استقلال اليونان؛ يعني كان هؤلاء الروم أعضاء في هذه الجمعية وقدموا لها المساعدات.

والواقع أن الدولة قد أخطأت عندما وثقت في أتباع كنيسة الفنار، وأخطأت كذلك عندما لم تخضعهم لتفتيشها ورقابتها. ولم تنتبه الدولة إلى خطئها إلا بعد وضوح الخيانة التي سبق أن شرحنا خطوطها العريضة - وعلى هذا كانت الدولة مضطرة لاتخاذ التدابير اللازمة، فمنعت تعيين النصارى في إدارة الترجمة في الديوان السلطاني واستبدلت بهم العثمانيين.

في البداية تم تعيين يحيى أفندي «خليفة أوّل» لدار الهندسة يعني رئيساً للكتبة. وأُسندت إلى يحيى أفندي هذا، مهمة تعليم اللغات الأجنبية المستخدمة بين الدول والشعوب - أي اللغات الحيّة - لهؤلاء الذين يرغبون في تعلمها. وافتتحت الدولة «غرفة الترجمة» في الباب العالي وهو مقر الحكومة وخصصت الدولة راتباً شهرياً لهؤلاء الراغبين في تعلم اللغات من كتبة الأقلام في الدوائر الحكومية ومن غيرهم.

وبعد سحب امتياز تعيين هؤلاء الكنسيين في إدارات الترجمة،

أبلغ والي سلستره ـ من البويار البغدانيين ـ أن أمراء الروم يقومون بأعمال مناهضة وضد الدولة العثمانية، وبعد وصول هذا الإبلاغ إلى الباب العالي نوقشت خياناتهم وممارساتهم المضادة لأمن الدولة، واشترك شيخ الإسلام في هذه المناقشات وبتدخله سحب رسمياً منصب الإمارة المحلية من الروم بعد سحب ثقة الدولة بهم، وَوُجِّه هذا المنصب إلى البويار المحليين، وكان ذلك من قبيل «أهون الشرين» وبهذا صدر القرار.

وعند انفجار تمرد الموره عام ١٨٢١ م، غادر البلاد كثير من العائلات العريقة، الكنسية ـ الذين لعبوا دوراً كبيراً في التعاون مع البطريركية في الإعداد لهذا التمرد ـ وذهبوا إلى اليونان والبلاد الأخرى في أوروبا واستقروا هناك.

بذل الشعراء والمثقفون النصارى جهوداً كبيرة في حركة عصيان اليونان والعمل على استقلالها، وكذلك كان لهؤلاء مشاركاتهم الهامة في نشر «الفكرة العظمى» يعني مبدأ قيام دولة اليونان الكبرى. ومن المفيد هنا التحدث عن هؤلاء بقدر يسير حتى تتضح جهودهم المنظمة في هذا السبيل:

قام الشاعر «كوزموس» أو «ايتوليوس» بنشر «الفكرة العظمى» (مبدأ إقامة دولة اليونان الكبرى) بأن «زار كل الجزر اليونانية للدعوة إلى هذه الفكرة، ثم ظهر تلميذه الشاعر «كي ريجاسي فيريوس». وقد وزّع ريجاسي في مدينة «فينا» خريطة لليونان الكبرى. وكان هذا في عام ١٧٩٧ م شملت هذه الخريطة كل البلقان، وآسيا الصغرى والجزر. وكذلك نظم ريجاسي نشيداً ثورياً على نمط المارسلييز الفرنسي، وأسهم العلماء المقيمون في أوروبا الغربية بخدمات كبيرة في هذه القضية.

لم يتوان في هذه الأثناء المثقفون الروم عن استغلال امتيازاتهم،

فلم يقفوا مكتوفي الأيدي بل كثفوا جهودهم في سبيل الفكرة العظمى بإقامة اليونان الكبرى.

ومن الأخطاء التي يمكن عدّها على الدولة العثمانية، تركها التجارة البحرية في أيدي الروم، إضافة إلى أن التجارة البرية والتصدير والاستيراد في الواقع كان في أيدي الأروام تماماً، فأكملوا إحكام الطوق بالسيطرة على التجارة البحرية والبرية. لقد سيطروا بالفعل على ساحة التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط فكان لهم عام ١٨١٦م ستمائة سفينة تجارية، وثلاثون ألف بحار، وهم بموقفهم هذا أصبحوا في وضع من شأنه تهديد الأسطول العثماني؛ فإذا وضعنا في الحسبان أن أغلبية العاملين في الأسطول العثماني، من الروم، نفهم بسهولة حجم الخطر، خصوصاً وأن هذه السفن التجارية كانت تمتلك مدافع مقامة عليها!!

وكان الروم في عام ١٨٢١ م يعني في العام الذي بدأ فيه العصيان ضد الدولة العثمانية كانوا يمتلكون ٣٥١١ سفينة كبيرة وستة آلاف مدفع واثني عشر ألف بحار. وهكذا قاموا بالاستعداد للحرب بشكل مموّه. إن الأرباح المتجمعة لهذه السفن ـ وهي سفن تحمل العلم الروسي ـ كانت تُنفق على أعمال تحقيق فكرة إقامة دولة اليونان الكبرى.

فتحت الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م الطريق إلى إحداث القلاقل والاضطرابات في الدولة العثمانية، كما فعلت ذلك في كل الدول والإمبراطوريات. واطلع الشباب الرومي الذي يدرس في أوروبا على أعمال الكتاب (الثوريين) مثل روسو وفولتير، واستوعبوا المفاهيم الجديدة، وأخذوا يدبجون في باريس المقالات والكتابات عن الفكرة القومية اليونانية.

هذا وقد كان للدول الأجنبية في القرن التاسع عشر الميلادي تأثير خطير في إيقاظ القومية اليونانية. وقد ولَّدت «السفارة الدائمة»

التي أسسها السلطان سليمان القانوني واتصال الأقليات في الدولة بأوروبا، ولّدت الأمل في إيجاد حامٍ لهم في الغرب.

أما الروس فقد كان لهم في هذه الحركة دوراً له خصائصه المختلفة، حيث اتخذت روسيا شخصية حامي الأرثوذكس وكان ذلك بموجب معاهدة «كوجوك قاينارجه» وقد استفادت روسيا من ذلك، فتدخلت في شؤون الدولة العثمانية الداخلية من ناحية، وفتحت على الدولة ميادين صراع وقلاقل بإيقاظها الشعور القومي لدى الأروام وتحريضهم ضد الدولة. إن هدف الروس الأساسي إقامة إمبراطورية يونانية على رأسها أمير روسي، عاصمتها اسطنبول. وبهذا تضمن مصالحها. لقد أسهم الروس في قيام التمرد، بإثارتهم للروم. وبهذا أيضاً فقدت الدولة العثمانية استقرارها وأمنها في الداخل لما فقدت اطمئنانها للأقليات.

كان هناك تقصير من الدولة، وتصرفات خاطئة أدت إلى ظهور التمرد. حدث ذات مرة، أن قام بعض تلامذة المدارس وأولاد الشوارع مع مجموعة من المتشردين بالهجوم على منازل الروم ودكاكينهم ووصل الأمر إلى الاعتداء أيضاً على كنيسة «ايَرى قابو» وقاموا بعمليات نهب، وقد وجدت الشرطة صعوبة بالغة في منعهم من ذلك، فانضوى الروم في بيوتهم. ولم يعد يسير في الشوارع إلا اليهود فقط وعندما فسد النظام العسكري العثماني في الدولة، عامل الجنود والموظفون الآخرون الرومَ معاملة سيئة ومؤذية. وعندما فسد نظام الطريق العلمي وهو منبع الأحكام الدينية، ومُنحت الرتب والمناصب العلمية إلى هذا وذاك، بالوكالة. وكان هؤلاء الوكلاء بلا دراية ولا أهلية، كان لا بد أن يجري الإهمال على أهم الأعمال خطورة وأولها إحقاق الحق. وأصاب هذا كل النصارى وغيرهم كما أن العلم والتعلم قد أخذ في التدهور بين المسلمين، عند ذلك زاد التعصب. وفي مثل

هذه الظروف بدأ المسلمون استخدام كلمات مهينة يوجهونها إلى النصارى وأخذت حركتهم تجاههم تشتد. وزاد هذا في أذهان الروم من فكرة الانفصال عن الحكومة وقويت هذه الفكرة يوماً بعد يوم واتسعت. وفسدت النظم العسكرية، وبدأت الانكشارية في الإساءة إلى غير المسلمين. وبالطبع أدت هذه التصرفات والسلوكيات السيئة إلى دفع هؤلاء نحو البحث عن ملجأ آخر، وبالتالي كان ميلهم إلى جانب روسيا. إن سريان الضعف في الدولة، وضعف الاقتصاد ثم الضرائب المرهقة وغيرها من الأسباب أدت إلى نتيجة طبيعية، هي هذا الضعف. وقد كان لها دورها الهام في التفاف الروم حول فكرة الاستقلال وبعث الشعور بالقومية اليونانية.

والخلاصة، إن الروم، بشعرائهم ومثقفيهم وأغنيائهم قد بذلوا الجهد في الاستعداد وفق أشكال مختلفة وطرق مختلفة، وأبدوا نشاطاً دعائياً ضد الدولة العثمانية لدى دول وشعوب أوروبا وذلك بجانب تشجيع بطريركية الفنار في اسطنبول وتحريضاتها للنصارى، وكانت النتيجة أن أصبح الرأي العام في أوروبا مستعداً لمساعدة شعب نصراني مظلوم اعتدى المسلمون على حقوقه، وهو الأمر الذي هيأت له الكنيسة الأذهان والأفكار في أوروبا.

لم تكتف البطريركية بأن كسبت الغرب فقط إلى جانبها بل إنها نجحت في ضمان التأييد الكامل من روسيا أيضاً للحركة، وروسيا هي الدولة التي أعلنت نفسها حامية للبطريركية. وبهذا قوى مركز الروم.

جاء قسيس من الموره إلى اسطنبول والتقى بالبطريرك ثم توجه إلى أوروبا ومن هناك سافر ومعه مجموعة من التجار إلى روسيا والتقى فيها بالقيصر وقال له: «إن الأمة قد اتحدت في سبيل التمرد». يعني أن الروم قد استعدوا للثورة والعصيان ضد حكم الدولة العثمانية، فما كان من القيصر إلاّ أن قال لهذا الوفد الرومي: «أنا لا أثق بكلامكم،

أروني أن شعبكم وقساوستكم قد أقسموا اليمين على هذا في الكنائس في كل بلدة، وأريد وثيقة موقعة ومختومة بهذا. كم عدد جنودكم؟ كم سفينة لكم في البحر الأبيض المتوسط؟ وكم تستطيعون أن توفروا من المدافع والمهمات؟ وبعد كل هذا، أعطيكم ردّي». ويعود القسيس إلى اسطنبول ويلتقي بالبطريرك ويذهب إلى الموره وإلى الجزر وغيرها من الأماكن ويُعدّ الوثيقة المطلوبة ويرسلها إلى القيصر. ويقوم هذا بدوره، بنقل الأمر إلى ملوك الدول النصرانية. وعلى هذا تكمل الاستعدادات. وتمتلىء الكنائس والمنازل و... بمهمات وأسلحة الحرب. بل إن من الممكن القول إن هذه الاستعدادات قد بدأت من قبل هذا بكثير.

لقد حدث أن قام الشهيد علي باشا ـ قبل فتح الموره ـ وبناءً على بعض الشكوك، بمباغتة كنيسة عليها «مافرومولوس» على بعد نصف ساعة من قلعة «روملى قاواغى» وبتفتيشها وُجد فيها العديد من آلات الحرب وأجهزتها. وذكر هذا في كتاب «حديقة الجوامع»، فقد عثرت السلطات العثمانية على بارود في مسكن خادم الكنيسة، وفي التحريات والتفتيش الرسمي العثماني في حي «أرناؤوطكويو» عثرت السلطات في منازل الأروام على / ٣٦ / ستة وثلاثين مدفعاً من أحجام مختلفة ٢٧+ ٦+٣ ما بين كبير وصغير. وهذا مسجل في وثيقة رسمية تحت رقم ١٢٩١. محفوظة في أرشيف رياسة الوزراء في اسطنبول وهو عبارة عن تقرير للعرض على الصدارة العظمى كتبه أحمد آغا أمير الجمرك، جاء في أعلى هذا التقرير أو هذه الوثيقة التاريخية مذكرة كتبها السلطان محمود الثاني تقول: «يعزل ويحبس قسيس أرناؤوطكويو، لأنه لم يُحط البطريرك علماً بالأمر، ويُعين غيره في مكانه».

أمّا أسماء الأروام التي عثرت السلطات في منازلهم في حي

ارنؤوطكويو على مدافع، هذه الأسماء مدرجة في وثيقة أخرى تحت رقم ٥١٢٩١٨٠ محفوظة في أرشيف رياسة الوزراء في اسطنبول.

وبعد أن اكتملت كل استعدادات الفكرة العظمى (يعني إقامة دولة اليونان الكبرى) ظهرت الحاجة إلى تنظيم يأخذ على عاتقه تطبيق هذه الخطة. وقد أسس الروم هذا التنظيم تحت اسم «إيْتنِكْ إيتريا» يعني «الجمعية السرية».

٦ ـ الجمعية السرية

الهدف والفاعليات:

الجمعية السرية، جمعية أسست عام ١٨١٤ م في أوديسا بهدف خدمة مبدأ إقامة دولة اليونان الكبرى، أسسها كل من آطاناش تشاكالو (أتاناسيوس تساكالوف) من بلدة يانيا، ونيكولاسكوفو (نيكولاس سكوفاس) من ناردانلي، ومانويل سكانتو (سكانتوس) من جزيرة باتنوس (باطنوز).

أُنشئت الجمعية، واختيرت لها إشارات وقَسَم وكتبت لوائحها الداخلية. لكن رُؤيَ أن إسناد رياستها إلى ثلاثة تجار أمر غير مثمر ولذلك لا بد لها من شخصية كبيرة ترأسها. وإلى حين العثور على هذه الشخصية الكبيرة. كانوا يلقنون المنضمين إلى الجمعية «أنهم مجرد وسيلة أما الرئيس فهو صاحب القوة والسلطة الكبيرة». وأخذوا من كل عضوٍ وثيقةً وسَنَداً، وعلّموا الأعضاء كل بحسب درجته بعض الأسرار والإشارات. ثم ذهب كل منهم إلى مكان واختاروا بعض أحرف غامضة للدلالة على أسمائهم حتى لا تنكشف شخصياتهم إذا وقعت مكاتباتهم في يد المسؤولين.

هذا وقد صنفوا أعضاء الجمعية السرية إلى درجات وأسماء وعلى سبيل المثال لقبوا كل واحد من الرؤساء بلقب «راعي» ولقبوا الدرجة

الثانية بلقب «قسيس» وهكذا. وعلى هذا قسموا العمل فيما بينهم. مثال ذلك أن مهمة من في درجة القسيس عليه تأمين السلاح وهكذا.

سافروا إلى روسيا وضموا تجاراً من هناك إلى الجمعية بواسطة كابوديتربيا والتقوا بالأمبراطور الروسي ونالوا حظوة عنده. كان لا بد لهم من البحث عن مركز جديد للجمعية. فكروا أولاً في الموره إلاّ أنهم رجعوا عن هذا التفكير بعد أن وجدوا أن اسطنبول مناسبة أكثر لهدفهم، لذلك اتخذوا عام ١٨١٨ م منزل اكزانتو (كسانتو) في حي الفنار مركزاً لهم. جاءت مجموعة دعاة منهم من أوروبا إلى اسطنبول وتلقوا منها التعليمات اللازمة، ثم أرسلوا إلى الموره وإلى الجزر وغيرها من الأماكن. أُرسل راهب يدعى كريجوراف وهو من الموره وعضو الجمعية إلى الأفلاق والبغدان. ولم ينسَ هؤلاء أن يرسلوا أعضاء من الجمعية إلى سواحل الأناضول والقدس والإسكندرية ونجحوا في استقطاب رؤساء فرماكي وسلانيك وطيرهالا، وكذلك الأشخاص المسلحين وكذلك الوجهاء ذوي النفوذ الذين يصلحون للعمل، ورؤساء الملة، بحيث أصبحوا أعضاء في الجمعية السرية.

ذهبوا إلى آيناروز واستقطبوا منها جريجوريس المشهور. وجريجوريوس هذا عُيّن مرتين بطريركاً للروم الأرثوذكس في اسطنبول، وبعد تركه هذا المنصب أرسل إلى آيناروز وأقام هناك. ونظراً لأنه تولى منصب بطريرك الروم للمرة الثالثة فقد كان بالضرورة موجوداً في اسطنبول أثناء التمرد الرومي النصراني وعندما انتقل المركز إلى اسطنبول اصطنعت الجمعية «خاتماً خاصاً» بها فجعلوه على الشكل التالي: الحروف الأولى لأسماء الرؤوساء على الأطراف، أما في الوسط فجعلوه للصليب، وحرف الألف في أبجديتهم وهو إشارة اليونان.

أخذت الجمعية السرية تتسع ويزداد أعضاؤها يوماً بعد يوم وانتشرت

في الأفلاق وفي البغدان وفي جزر البحر الأبيض وكل اليونان وسلانيك بأطرافها، بل بلغ من عظم انتشارها أن وصلت إلى قصر تبه دنلى علي باشا والي يانيا. ولم يأت عام ١٨١٨ م إلا وكان كل الرهبان والمطارنة والبحارة والعديد من رؤوساء الوحدات النظامية في الجزر السبعة، والأروام المستخدمين في دوائر الباشوات والبكوات والآغوات في كل من الموره وطيرهالا وبلاد الأرناؤوط (ألبانيا) قد انضموا إلى الجمعية السرية، ليس هؤلاء فحسب بل التجار الروم المقيمون في الاسكندرية وفي قبرص وفي دمشق وفي سواحل الأناضول وكذلك أكثر العائلات الرومية اعتباراً وشأناً في اسطنبول، كل هؤلاء انضموا أعضاء في الجمعية السرية.

لقد كانت لهم أغان وأناشيد كانت تثير الشباب اليوناني وتحرضهم. ولقد نظم «بنايوتي اندرونيكو» أقوى أناشيد الحروب المقبلة. كما أصدروا نشرات أخبار لكسب اهتمام الرأي العام الأوروبي.

فكر اكسانتو في بعض الأمور التي يمكن أن تفسح الطريق للاحتفاظ بسرية الرئيس، ووضع نصب عينيه بأنهم يمكن أن يصلوا إلى أهدافهم بمساعدة الروس لذلك سافر إلى بطرسبورغ وقابل كابوديستريا وهو «كبير» الروم ويثق به وأفشى له سر «الحرية» وأقنعه بسياسة الجمعية السرية وأخذ منه الخطابات اللازمة الموجهة للشعب، ثم عاد إلى اسطنبول، وقام الرؤوساء الآخرون باستقباله استقبالاً حسناً بعد مباحثاته. ثم نظموا معاهدة فيما بينهم من أربع مواد ووقعوا عليها عام ١٨١٨ م.

وفي هذه الأثناء، أعد اكسانتو قاموساً خاصاً لاستخدامه في المراسلات السرية، وكانت كل كلمة فيه تعني إسماً، وكل رقم يعني إسماً؛ مثلاً: عديم الغرض معناها السلطان، ومحبوا الإنسانية تعني

الكسندر (قيصر روسيا)، والمشغول كثيراً تعني الصدر الأعظم والحمو تعني تبه دنلي علي باشا والي يانيا، والقديم تعني البطريرك، وكلمة رقم تعني عسكري وكلمة شجرة تعني بندقية، وميزان تعني الحرب، والرقم ١ = بطرس بورج، والرقم ٦٢ = اسطنبول.

ولم يكن أحد غيرهم يعرف هذا القاموس، وعندما كانت تقع خطاباتهم في يد جهات الأمن لم يكن أحد يستطيع فهم محتواها ولا من كتبها لأن رؤوساءهم كانوا يستخدمون الأحرف المقصودة مكان توقيعاتهم، ولهذا أيضاً كانوا يكتبون مراسلاتهم بارتياح.

وقد رُؤي لتحقيق أهدافهم عدة أمور هي: شرح أهدافهم لأمراء الأفلاق والبغدان، وطلب المساعدات منهم، وكذلك قيام الروم الموظفين في الشؤون الخارجية في رئاسة الوزراء والخدمات الحكومية وكل الموظفين الآخرين بالبحث واستطلاع كل تصورات ومحاولات الدولة فيما يخصهم وبالتالي معرفة اتجاهات الدولة.

٧ ــ تعيين الناظر العمومي (الموجّه العام) للجمعية السرية

ذكرنا من قبل أن اكسانتو سافر إلى بطرسبورغ وأوضح لـ«كابوديستريا» أهداف الجمعية السرية وطلب منه الانضمام؛ لكن المذكور اعتذر عن ذلك راجياً قبول عذره لأنه في خدمة قيصر روسيا وبذل اكسانتو جهوداً كبيرة للتعبير عن غرضه إلا أن «اكابود يستريا» أصر على موقفه وتكرار رفضه للسبب المذكور ومع إصرار اكسانتو على أنه لم «يعد شعب اليونان يستطيع تحمل المظالم العثمانية؛ لذا فإن التمرد اليوناني ضد العثمانيين ليس أمراً خارج الاحتمال، وأنهم لا يريدون منه غير اسمه فقط للرئاسة، وإن رفضه لن يكون مناسباً لأنه يوناني. ولفترة سيطر على تفكير اكسانتو أن التمرد لا يمكن تحقيقه إلا

إذا قبل أحد كبار اليونانيين الرئاسة، وفي هذه الأثناء خطر على باله الجنرال الكساندري آل إيبيلاندى، وكان وقتها ياوراً للإمبراطور فذهب إليه وقابله. وبعد مناقشات طويلة تمَّ التفاهم بينهما، شرح له اكسانتو ـ خلالها ـ كل أهدافه وأسراره وسلّم اكسانتو حرفي (أ) و(د) ويعنيان توقيع رتبة (قائمقام) المحرك الأصلي (الرئيس، مثير التمرد)، وقد سلمهما إلى (إيبيلاندى) وتسلَّم من يده ـ حسب القواعد المتبعة ـ سنداً بذلك. وأخبر بهذا أصدقائه في موسكو والأماكن الأخرى. ثم أرسل تعميماً يحمل خاتم الجمعية وخاتم إيبيلاندى إلى أعضاء الجمعية السرية، وإلى كبار رجال الروم في اسطنبول، والجزر والبلقان، والأماكن الأخرى بخصوص التخابر معه، وأداء واجباتهم.

وفي ٢ أبريل عام ١٨٢٠ م قام رؤساء الجمعية السرية بتنظيم وتوقيع وثيقة لتعيين إيبيلاندى ناظراً عاماً.

وعندما وصل الخطاب إلى الجمعية السرية في اسطنبول أُرسل بدوره إلى كل القُسس والمطارنة والأساقفة. وظل هذا الخطاب ينتقل من كنيسة إلى كنيسة، ومن منزل إلى منزل، ومن دكان إلى دكان، ومن سفينة إلى سفينة، ثم نسخت منه عدة نسخ وأرسلت إلى كل مكان. وقد أحدث كل هذا نتيجة إيجابية إذ انضم إلى الجمعية السرية الكثير من الروم، كذلك انضم إليها «ميخال صوتشو» حاكم البغدان، وحكام الأفلاق والبغدان القدامى والقساوسة في إزمير وفيليبه.

٨ ـ البطريركية والجمعية السرية

كان الهدف الأصلي للجمعية السرية إحياء الأمبراطورية البيزنطية القديمة على أن تكون تحت إدارة البطريركية الأرثوذكسية الرومية في اسطنبول. لذا كان ـ كما أشرنا إلى ذلك من قبل ـ البطريرك جريجوريوس

وكثير من القساوسة ورجال الدين أعضاء أصليين في هذه الجمعية.

كان لا يمكن بقاء البطريركية خارج هذه القضية نظراً لمدى السلطة والنفوذ اللذين يتمتع بهما البطريرك ورجال الدين الآخرون، على الشعب. بل إن جهود البطريركية في هذه القضية كان هو الأمر الطبيعي. ومن هذا نجد أن البطريركية كانت مركزاً للجمعية السرية منذ عام ١٨١٤؛ أي منذ إنشاء هذه الجمعية حتى عام ١٩١٩ م. وكانت الجمعية السرية ذات امتيازات دينية بالإضافة إلى النفوذ ولذلك مدَّت يدها إلى القساوسة وأمثالهم، وبدا هؤلاء وكأنهم يفتحون صدورهم للجمعية، وفيها أقاموا التنظيمات والمؤسسات ثم وسعوها وطوروها. وبذلك لم تكن البطريركية فقط بمثابة شعبة للجمعية السرية بل الكنائس أيضاً (مدارس الروم)؛ حتى إن البطريرك كان بوقاً للجمعية. ونريد هنا أن نقدم بعض النماذج مع توضيحها:

□ استخدم جان كابود يستريبا ـ المستشار السياسي لقيصر روسيا ـ في خطابه الذي وجهه إلى البطريرك جريجوريوس عبارة «لقد أزيلت العقبات الكبيرة. وأملنا المقدس قد دخل الآن غرفة سرير مولانا القيصر..» ونظن أن هذا التعبير إنما يعكس مدى اهتمام البطريرك بهذه القضية بكل هذا القرب الواضح في السياق.

□ وقد وصل الكساندر إيبيلاندى إلى «كيشتيف» واجتمع سراً بالبطريرك وقررا معاً القيام بنشاط مستخدمين فيه موظفي الكنيسة.

□ كُتبت توصية مغلقة بإمضاء البطريرك جريجوريوس موجهة إلى أحد الأمراء حول إصلاحات الجمعية السرية؛ جاء فيها أن البطريرك الموقر أمر بالعمل: «... في سبيل نشر العلوم اليونانية..» وهذا الاصطلاح ـ كما ورد ـ في كتاب تاريخ الحرب الأهلية يعني في لغة الجمعية السرية «حرب الاستقلال» كما أن اصطلاح المدرسة العمومية تعني «الدول الرومية».

□ ولأن البطريرك جريجوريوس ـ بطريرك اسطنبول ـ قد انضم من قبل ـ إلى عضوية الجمعية السرية، فقد كان من الطبيعي أن يضع موظفي البطريركية أنفسهم في خدمة الجمعية، حقيقة كان البطريرك يستخدم كل موظفيه وكل نفوذه لتنفيذ أوامر الجمعية السرية.

□ خصص إيبيلاندى ـ وهو الناظر العمومي ـ لديمتري تمللى منطقة البحر المتوسط وجزر الساحل، لكن ينشر فيها بيان إعلان تمرد النصارى ضد الدولة العثمانية؛ وقد وجه إيبيلاندى النداء بداية إلى القساوسة الروحانيين في الأمة الرومية القاطنة في البلقان وجزر البحر المتوسط. . .

□ وقد مرَّ «ديمتري تمللى» باسطنبول وهو في طريقه لأداء مهمته، حيث حمل خطاب توصية من «نيقولاي مورروزى» ـ وكان يشغل منصب «ترجمان البحر» في ذلك الوقت ـ وكذلك حمل خطاب توصية من «جريجوريوس» بطريرك الروم، موجهاً إلى الرؤساء الروحانيين، لتأكيد مفهوم هذا البيان. وهذا هو نص الخطاب:

من جريجوريوس نائل نظرة الرحمة الإلهية، إلى كل الروحانيين المحترمين باختلاف درجاتهم من قسسس ومطارنة وبطارقة، وكذلك إلى رؤساء الوحدات الإدارية والنظامية، ووجهاء الأمة المحترمين، وكلهم إخواننا ومشاركونا في الأعمال الروحية، وإلى المطلعين على رسالة البطريركية، صاحبة الرياسة في مذهب الشعب المسيحي القاطن في البحر المتوسط وجزره.

بعد تعبيرنا عن كسبنا لحماية الله، وأنها خلاصة دعوتنا، لا بد أن يكون معلوماً أن صاحب اللطافة حامل رسالتنا هذه، جناب «ديمتري تمللى» سيسافر إلى بلادكم لاستحصال بعض مبالغ متعلقة به، وأن المصلحة تكمن في الرسالة الموجهة إليكم والتي يحملها صاحب

الرفعة الخاضع للحماية الإلهية؛ وهي الرسالة الموجهة لكم. . . وليكن معلوماً تفاصيلها.

إن «تمللى» المذكور حائز على كل ثقتنا، وإخلاصه وسلوكه مجربان وهو شخص جدير بالاحترام.

وها نحن أصحاب هذا الرقم (الكتابة والخط) نتوجه لكم بالتشويق والترغيب في هذا الأمر من كل قلبنا، نرجوكم عند وصوله بمنّه تعالى إليكم، أن تحيطوه بالاحترام والرعاية الواجبتين بأقصى ما تستطيعون، وأن تبذلوا الهمة لتحقيق محاولاته بقدر ما لديكم من مقدرة، وأن تبذلوا الهمة لتنفيذ عمل دعائي يجلب فائدة العموم، لأن كل إنسان يحصد ما زرع. وافقكم جميعاً توفيق الله.

في أول ديسمبر سنة ١٨٢٠ م.

أخوكم الداعي لكم
بطريرك اسطنبول

كتب البطريرك رسالته هذه مغلّفاً معانيها تغليفاً ماهراً، وحتى لا تُفهم إذا وقعت ـ فرضاً ـ في يد الحكومة، فهي مليئة بالرموز؛ مثل كلمة «صاحب الرفعة» وهي دلالة على اسم «ايبيلاندى». وكان لقب صاحب الرفعة لقباً مستخدماً في المعاملات الرسمية العثمانية آنذاك، وكان لقباً خاصاً بالأمراء والحكام المحليين في المملكتين ـ أي الأفلاق والبغدان ـ سواء من المعينين أو المعزولين منهم، وكذلك كان لقباً رسمياً خاصاً بتراجمة الديوان السلطاني. وكان الروم يفهمون ـ بسهولة ـ مقصد البطريرك من هذا التعبير.

كما كان الروم على علم بأسباب القلاقل في المسألة التي جاءت في هذاالخطاب؛ حيث أن لإيبيلاندى دوره فيها.

٩ ـ خطة تنفيذ الفكرة العظمى (مبدا دولة اليونان الكبرى)

كان تحقيق هذه الخطة على النحو التالي:

أ ـ إنشاء جمعيات سرية في كل مكان في الدولة العثمانية، والقيام بتسجيل أغنياء الروم ـ وأكثرهم نفوذاً ـ في هذه الجمعيات، كان هذا من أجل ضمان المساعدات المادية والمعنوية.

ب ـ تعيين المشهورين من الهيلينيين من رجال الكنيسة، رؤساء للجمعية.

ج ـ تأسيس شركات تجارية لتأمين مصدر مالي للجمعية السرية.

د ـ الإفادة من الشباب الهيليني الذي يدرس في أوروبا.

هـ ـ العمل على تأمين مساعدة الدول الكبرى.

شُعب الجمعية السرية:

رأى إيبيلاندى ـ لتحقيق وإتمام خطته ـ أن يقوم بإنشاء جمعية سرية أخرى، فاتخذ قراراً بإنشاء جمعية سرية أخرى في اسطنبول حيث مقر رئيس كتاب البطريركية.

وكان على الجمعية ـ في حالة تحقيق هذه الفكرة ـ ارتداء «الزي الرسمي الديني»، للاستفادة من الحصانة التي أعطتها الدولة العثمانية للبطريركية. بالإضافة إلى العمل على توحيد الإداريين بنوعيهما: «أعضاء لجنة اتخاذ القرار، وأعضاء اللجنة التنفيذية»، وعدم فقدان الوقت بالتخابر الطويل.

أسسوا مجالس إدارة للنظر في الأعمال المختلفة للجمعية في كل من اليونان واسطنبول؛ واستمروا في العمل الدؤوب لتكثيف فعاليات

التحريض والتهييج، والحض على التمرد، وهذا بدءاً من البلقان ومنها إلى اسطنبول وأزمير وكريت وقبرص وصاقيز وموصولنج وبوخارست وياش ويانيا وتريستا، وبعبارة موجزة في كل أرجاء الدولة العثمانية؛ حتى أن ميادين عملهم لم تقتصر على كل اليونان والجزر فقط؛ بل امتدت إلى سواحل البحر الأسود، بالإضافة إلى استخدام أجهزة الدعاية الأوروبية في نشر الدعاية لأعمالهم.

١٠ ـ المؤسسات الأخرى المشاركة التي أنشأتها الجمعية السرية كتنظيمات مساعدة لها

أقامت الجمعية السرية ـ المرتبطة ببطريركية الفنار ـ في سبيل تحقيق أهدافها جمعيات مثل: «جمعية المطبوعات الروحية، وجمعية الدفاع الوطني الرومية، جمعية الروم في طراقيا، جمعية المهاجرين الروم، جمعية التجار الروم، جمعية آسيا الصغرى الرومية، وجمعية الأدب اليوناني، وجمعية الكشافة الروم».

وعلى نهج موازٍ لهذه الجمعيات، كانت هناك جمعية مجمع علوم سيلوجوس تعمل ـ صراحة ـ ضد العثمانيين، وهي جمعية هدَّامة كانت تعمل تحت شعار «العلم» لسنوات عديدة في اسطنبول وتقوم بخدمة «الفكرة العظمى» وترحب بذلك كل الترحيب، وبصراحة مطلقة.

١١ ـ التآمر والقضاء على تَبَه دَنْلى علي باشا

كان تبه دنلى علي باشا إدارياً يقظاً وقوياً، ولهذا كان الأمن مستتباً في بانيا. وكان المسلمون والنصارى يعيشون كإخوة متحابين، وكانت سلطته تحد من حركة الروم وتمنع تحركهم ـ بسبب خوفهم منه ـ هذا رغم أنهم أقاموا تنظيماتهم في كل مكان استعداداً للتمرد.

كان علي باشا يتعقب بدقة بالغة كل نشاط الروم السرّي، وكان على علم بكل أهدافهم وفاعلياتهم، ويرسل بذلك تقارير إلى الباب العالي مرفقاً ما يذكره بالأدلة والوثائق والقرارات؛ فكان لا بد ـ عندهم ـ من إزالة هذا المانع الذي يتصدى لهم ألا وهو علي باشا، وكانت وسيلتهم في هذا استخدام «حالت أفندي» في هذا الأمر، وهذا كان يعمل في إدارة المترجمين الفناريين، وكان صديقاً لهم. وقد ترقى «حالت أفندي» حتى وصل إلى درجة «كتخدا» الركاب السلطاني.

وقد رأت هذه الجمعية أن صداقة «حالت أفندي» بالكنسيين الفناريين ذات قيمة كبيرة؛ ولهذا ينبغي أن توظفه لتطوير فاعليات هذه الجمعية حتى تكون شوكة في ظهر الدولة العثمانية، لتيسير طريق التمرد.

كان حالت أفندي صديقاً للقائمين على أمر كنيسة الفنار كما كان مديناً لهم بدَيْن. وقصة هذا الدين هي أنه قام برشوة الانكشارية لكي يمهدوا له طريق مستقبله في الدولة، وهذه الرشوة على ضخامتها، دفعها له القائمون على الكنيسة.

كذلك كانت الهدايا ـ التي اعتاد حالت أفندي على قبولها منهم منذ زمن ـ قد انقطعت ولم تعد تُرسل له، مما جعله يحقد على علي باشا.

أرسل علي باشا إلى الباب العالي وثائق خاصة باستعداد ونشاط الجمعية السرية، ونبَّه إليها السفير الإنجليزي في اسطنبول، لذلك رأى الباب العالي ضرورة التحقيق في هذا الأمر في مكانه. لكن الذي حدث أن كُلِّف لتحقيق نشاطات الجمعية، أحد تراجمة الديوان ويدعى «موروزي»، وكان عضواً في الجمعية السرية، وبالطبع كانت نتيجة تقريره كالآتي:

«إن أتباع الدولة من الروم في بلاد الموره هادئة، وإنهم صادقون في ولائهم للدولة، والموقف مطمئن من كل نواحيه».

ولم ينس هذا الموظف الرسمي ـ أثناء أداء مهمته ـ حض وتشجيع رؤساء العصابات الرومية وتحريضهم على التمرد ضد الدولة؛ ونظراً لأن الدولة قد وثقت بموظفها هذا فقد عدلت عن إرسال جنودها إلى الموره، وزاد الطين بلَّة أنها أطلقت سراح «يورجى بن مافرو ـ ميخائيل» وهو أحد زعماء النصارى في الموره.

واستطاع «حالت أفندي» ـ بعد أن انتهز فرصة هذا التقرير ـ أن يستصدر فرماناً لإضعاف نفوذ علي باشا وأولاده في (يانيا) والمناطق المجاورة الأخرى، ثم عمل على سحب رتبة الوزارة منه، وجعل كل المحاولات التي بذلت للعفو عنه تبوء بالفشل.

ولما وجد علي باشا أن حياته في خطر أعلن ـ هو نفسه ـ العصيان على الدولة، وأرسلت الدولة «خورشيد» باشا لدحره والقضاء على تمرده، ولجأ خورشيد باشا إلى الخديعة وتظاهر أنه يقبل كل شروط علي باشا وأقسم باليمين على ذلك؛ لكنه أعد شركاً له وقام بالهجوم عليه. ولما رأى علي باشا أن الموقف ضده انتحر. وبعد تنكيل الدولة بأولاد علي باشا لم يعد أمام الروم من يخشونه؛ وبذلك وجدوا الجو مناسباً للتمرد على الدولة العثمانية.

١٢ ـ تمرد الموره (١٢ فبراير ١٨٢١ م)

رأى إيبيلاندى ـ وكان هو الرئيس العام لحركة التمرد ـ أن العمل المناسب هو التحرك للتمرد في الأفلاق والبغدان؛ فالأمل كان يراوده في مساعدة روسيا واشتراك الصرب والبلغار، وفي الوقت نفسه طالب أعضاء الجمعية السرية ببدء التمرد ـ ضد الدولة العثمانية ـ فوراً.

تحرك إيبيلاندى نحو مدينة «ياش» بقوات قوامها ثلاثة آلاف

شخص، ونجح في دخول المدينة إلا أن قواته تفرقت ـ بعد ذلك ـ نتيجة لضغط القوات العثمانية عليها، واضطر ايبيلاندى للجوء إلى النمسا.

أشرفت البطريركية على نشاط عملاء الجمعية السرية، وعلى الجهود التي بذلت بالتعاون الوثيق مع الكنيسة الأرثوذكسية، وكذلك على عصيان الموره؛ وهذا يعني أن رأس الفساد والمحرك الفعلي لهذا التمرد كان البطريرك «جريجوريوس».

وبعد قمع التمرد الذي بدأه «إيبيلاندى»، ساد السكون لفترة قصيرة، ثم حدث أن قام الأساقفة الروحانيون بتحريك وتحريض الروم على التمرد مرة أخرى.

وفي هذا التمرد، قام جرمانوس أسقف باتراس ـ رئيس تنظيم الجمعية السرية في الموره ـ بحمل علم عليه صورة مريم، وأخذ يصيح قائلاً:

«يا أيتها الأمة اليونانية! هيا أفيقي واقتلي الأتراك». و. . . يدعو كل الروم للحرب ضد العثمانيين، وفي هذا الوقت أيضاً كان التمرد قد بدأ وأخذ يتسع نطاقه وانتشاره.

بدأ هذا التمرد عام ١٨٢١ م، مكتسباً شخصية وطنية ودينية، وقاده رجال الدين.

وقد صرّح مكاريوس رئيس جمهورية قبرص السابق في حوار أجراه معه الصحفي والمحامي التركي «نوزاد قراكيل» عام ١٩٥١ م بقوله:

«. . . ربما تعلمون أن الكنيسة قادت تمرد اليونان ـ ضد العثمانيين ـ عام ١٨٢١ م. وكان القساوسة هم الذين أخذوا بزمام المبادرة؛ أي أنهم أول من رفع راية التمرد، وعن طريقهم حصلت اليونان على استقلالها من الدولة العثمانية».

إن الحرية هي الفكرة المثلى للمسيحية».

والحق أن هذا هو الواقع؛ فقد أمسك القساوسة الكبار بدفة التمرد ضد العثمانيين.

لقد كُلف القساوسة بإبلاغ القرى والقصبات بأن الهجوم على الأتراك ـ للقضاء عليهم ـ سيحدث ليلة عيد الفصح، وأخذوا يقسمون بعدم إفشاء هذا السر لأحد قبل موعده المحدد. علم العثمانيون من بعض أصدقائهم بهذا الموقف فانسحبوا ـ من قبيل الاحتياط ـ إلى القِلاع. ولكن لم تجد هذه القلاع مدداً فلم تقوَ على الصمود فسقطت واحدة تلو الأخرى في أيدي العصاة المتمردين.

وفي مدة قليلة ـ حوالي ثلاثة أسابيع ـ استطاع المتمردون خلالها السيطرة على الموره كلها، باستثناء المقاومة الشديدة التي أبداها العثمانيون في قلعة «تريبوليجه» ـ وهي مركز ولاية الموره ـ، حيث استمرت هذه المقاومة شهوراً عديدة. وقد قتل الروم ـ بوحشية منقطعة النظير ـ العثمانيين الذين وقعوا في الأسر ـ أثناء هذا التمرد ـ وسلبوا أموالهم.

كان رجال الدين على صلة مستمرة وقوية بكبار رجال جمعية «الفكرة العظمى» ودائماً في تعاون وثيق معهم. وساعد القساوسة في الأديرة القوات الرومية في الأفلاق والبغدان، ودفعت لهم الكنيسة الأموال من صناديقها. كذلك سمح القساوسة للمتمردين باستخدام الأديرة مخازن للمدافع والبارود، كما سمحوا لهم باستخدامها (أي الأديرة) ملاجىء لهم.

وقد أرسل المطران باليابادرا رسالة إلى القنصل الروسي قال له فيها: «من أجل التخلص من الأتراك تماماً يجب أن تقوم روسيا بمساعدة الشعب المتمرد».

وقد سجل رئيس قساوسة «دير قصبه ياش» اسمه في سجلات التطوع وتبعه رهبان هذه القصبة في تسجيل أسمائهم وكذلك فعل رؤساء قساوسة بعض الأديرة الأخرى وحملوا السلاح. أما القسيس «هيرصو» فقد أغار على سلانيك في قوة من ثمانية آلاف متمرد مدججين بالسلاح وقاموا بقتل كل من يصادفونه في الطريق من المسلمين. ووجه المتمردون رسائل كانت الأولى منها موجهة إلى المسلمين المحاصرين في القلعة وحثهم على الاستسلام وقد هددهم الروم بالقتل إن لم يستسلموا.

كما كان هناك خطاب كتبه اسقف «مودون» وجّهه إلى المسلمين اللاجئين المحتمين بقلعة مودون، وهو يحمل نفس التهديد.

لعب البطريرك جريجوريوس دوراً كبيراً في تمرد الروم ضد الحكم العثماني كما ذكرنا سابقاً، ولكن لا بد أن نوضح هنا أن هذا البطريرك رغم أنه كان عضواً في جمعية مبدأ إقامة اليونان الكبرى أو ما يسميه الروم باسم الفكرة العظمى، فقد خاف عندما أعلنت روسيا - حسب مقتضيات السياسة الروسية وقتها - أنها تستنكر عصيان الأرثوذكس. فاضطر البطريرك جريجوريوس إلى إصدار مرسوم سمّاه باسم «بيان الحرمان» ضد المتمردين.

ولو كان جريجوريوس مخلصاً لدولته - العثمانية - التي يعيش في كنفها وللوطن العثماني الذي يستظل بظله، ولو كان باراً بالقسم الذي أقسمه عند توليه منصبه من أن يكون مخلصاً للدولة والوطن، ولو كان وفيّاً لمسؤولياته التي ارتضى القيام بها تجاه الدولة التي يعيش على أرضها؛ لأخبر الحكومة العثمانية بالحقيقة في الوقت المناسب.

كانت البطريركية «الأرثوذكسية» الرومية في اسطنبول مركزاً للجمعية السرية - إحدى منظمات «الفكرة العظمى» كما ذكرنا سابقاً - وهي الجمعية التي أعدت الأرض ومهدتها لعصيان اليونان؛ وكان البطريرك

«جريجوريوس» على رأس البطريركية في وقت اشتعال لهيب تمرد الأرثوذكس ضد الدولة العثمانية في الموره. وعندما قَدِمَ يونس بك من روسيا أخبر الصدر الأعظم بأن «روسيا قد أنشأت الكنائس هناك، ووافقت على تعيين القساوسة الموثوق فيهم، في هذه الكنائس، وهؤلاء القساوسة هم الذين أرسلتهم بطريركية اسطنبول، إلى روسيا».

وأضاف يونس بك إلى كلامه للصدر الأعظم، قائلاً: «إن الجمعية السرية الرومية التي تستهدف الانفصال عن الدولة العثمانية وإقامة دولة اليونان الكبرى، قد استحوذت على ثقة القصر الحاكم الروسي، وسيطرت عليه تماماً. كما أن عليّة القوم في بطرسبورغ يهتمون بهذه الجمعية السرية اهتماماً واضحاً».

والجزء الخطير من حديث يونس بك إلى الصدر الأعظم قوله:

«إن خطة إقامة دولة اليونان الأرثوذكسية الكبرى، قد أعدها البطريرك بنفسه». وقد أثبت يونس بك كلامه هذا بوثائق قدمها إلى الصدر الأعظم تفضح تورط البطريرك فيها.

١٣ ـ تفتيش البطريركية، وقرار بشنق البطريرك

عرض الصدر الأعظم كل ما قاله «يونس بك» ـ وأثبت معظمه بالوثائق اللازمة ـ على السلطان محمود الثاني، ورغم استشعار السلطان بالخيانة إلا أن المفاجأة أصابته بالدهشة التي عقدت لسانه وقتها، وعلى إثر هذا كان أمامه ـ أي السلطان ـ أمران:

إما أن يتحرك بسرعة ويتخذ التدبير والاحتياط اللازمين، وإما أن يترك الوطن في خطر شديد.

سيطر التردد قليلاً على السلطان ـ حيث كان يدرك أن الأوروبيين

يبحثون عن وسيلة ما ليحملوا حملتهم على الدولة ـ لكن هذا التردد لم يستمر طويلاً فقد وافق على اقتراح تفتيش البطريركية ومداهمتها على حين غِرّه.

وأصدر السلطان أمره إلى الصدر الأعظم بندرلي علي باشا باتخاذ التدابير اللازمة في الحي الرومي المحيط بالبطريركية، والسبب في ذلك أن البطريرك أحاط البطريركية بأسوار عالية؛ حيث كانت قد راودته فكرة احتمال قيام الحكومة بتفتيش البطريركية ذات يوم. إلا أن علي باشا ـ وهو رجل دولة قدير ـ استطاع أن يقوم بإعداد خطة مداهمة البطريركية بإحكام بالغ، أدت عند تنفيذها إلى وقوع الوثائق المشار إليها في أيدي المسؤولين ورجال الحكومة.

كان من بين هذه الوثائق؛ تلك الخطابات الموجهة إلى القساوسة الذين قادوا العصيان في الموره، والمعلومات الصادرة لاتخاذ التدابير اللازمة ـ للعصيان ـ في اسطنبول، والاستعدادات والترتيبات السرية التي تتكتم الدولة العثمانية على أخبارها ثم سرّبها أمراء الروم التابعين للكنيسة، والمراسلات والمعلومات التي وصلت إلى البطريركية من سفارتي إنجلترا وفرنسا ـ خاصة معلومات مراحل الاستعداد الرومية في روسيا وأخبار الأسلحة المرسلة من مركز الجمعية السرية في مدينة أوديسا، وبيانات ونداءات طلب المعونة الموجهة إلى كل الأرثوذكس في جميع أنحاء العالم، وإيصالات دفع نقود المساعدات المالية للبطريركية من أجل العصيان.

وقع كل هذا في أيدي الحكومة العثمانية ولم ينكر البطريرك أي شيء من هذا، حيث قال: إنه هو الذي قام بعمل كل شيء، وقَبِلَ التهم الموجهة إليه، وكان له شركاء في الجريمة، وقد عرفتهم الحكومة.

أصدر السلطان محمود الثاني فرماناً بعزل البطريرك جريجوريوس من منصبه، ثم إعدامه. وقد نُفِّذ حكم الإعدام في البطريرك يوم ٢١

إبريل، وكان يوم أحد، وكان يوم عيد الفصح عند الروم الأرثوذكس. ثم أصدر السلطان فرمانا آخر لانتخاب شخص يحل محل البطريرك السابق وسلم الفرمان إلى استافراكى بك ترجمان الديوان الهمايوني، فارتعدت جماعته هلعاً بعد توجه استافراكي إلى البطريركية، وقرأ على المسؤولين ذلك الفرمان، ثم انتخبوا «أويانيوس» بطريركاً.

لقد طرح المسؤولون في الحكومة العثمانية ـ أثناء تحقيقاتهم في الموضوع ـ هذا السؤال على البطريرك السابق: «أكان لديك معرفة سابقة بالتمرد ولم تخبرنا به؟». . فأنكر معرفته.

وعندما ابتدره الصدر الأعظم علي باشا بقوله: «إنهم يحيطونك ـ كما تقضي مراسمكم ـ علماً بامرأة تزني، فكيف لا يكون لك علم بفتنة كبيرة يُعدُّها ويُهيء لها ويُقدم عليها شعبكم؟ وكيف يمكن لنا بعد ذلك أن نثق بقولك: «لا أعرف شيئاً؟»!!.

لا بد ـ حسب مراسمكم ـ أن يكون لك علم بهذا مباشرة؛ كيف لا يكون لديك خبر عن فتنة عميقة وخطيرة وفساد عظيم، يقوم به شعبكم؟!! وكيف يمكن الثقة بقولك في تجاهل: «لا خبر عندي بذلك؟!».

قال جريجوريوس: «سيدي، صاحب الدولة، إنني أنا عجوز، تجاوزت التسعين من عمري ولو كنت أعلم فلا بد أن يكون مجمع الإثني عشرة يعلمون».

وهو بذلك أجاب إجابة غير صحيحة. والحقيقة أنه كان أي عمدة عادي، وأي قسيس عادي، يعرف هذا الأمر منذ عدة أيام سبقت.

فلا شك أن البطريرك ـ بالتالي ـ على علم به، وجهله بالأمر مسألة خارج التصور، لذلك فإن الصدر الأعظم قد أمر ـ بناء على إجابة البطريرك غير الصحيحة وأفكاره الباطلة ـ قائلاً: «خذوه الآن».

وفي أثناء إخراجه باللين إلى الخارج، جاء الخبر بانتخاب البطريرك الجديد. وأرسل جريجوريوس سريعاً مع وكيله إلى كنيسة الفنار. وعُلِّق على صدره رقعة مكتوبة وصلب على باب «تبرو»، وهو الباب الأوسط في البطريركية.

وفي أعقاب ذلك، صُلب وأعدم مطارنة مدن قيصريه (ازميد)، و(ادرميد)، و(طرابيا).

١٤ ـ رسالة البطريرك «جريجوريوس» إلى قيصر روسيا يبين له فيها كيفية هدم الدولة العثمانية من الداخل

كانت علاقات البطريركية والروم مع الروس أفضل منها مع غيرهم؛ لذا كانوا يعملون معهم.

ويذكر الجنرال «أغنا ثييف» ـ السفير الروسي المشهور الذي بذل مساعي كثيرة وكبيرة ضد العثمانيين عندما كان سفيراً لروسيا في اسطنبول ـ ذكر هذا الجنرال في مذكراته ما يلي:

«توجهت إلى البطريركية في ذلك اليوم الذي استقال فيه «محمود نديم باشا» من رئاسة الوزراء، والتقيت هناك بالبطريرك «يرمانوس»، وأثناء حديثنا، قرأ لي مسودَّة خطاب ـ كان في صندوق عثر عليه أثناء عمليات بناء وإنشاءات في البطريركية.

مسودة هذا الخطاب كانت لرسالة أرسلها سلفه البطريرك «جريجوريوس» ـ هذا الذي أعدم شنقاً في عهد السلطان محمود الثاني بتهمة تقديمه العون لانفصال اليونان ـ أرسلها إلى قيصرنا في ذلك الوقت ـ القيصر «الكسندر».

كان هذا الخطاب يمكن أن يشكل كارثة لـ«يرمانوس» - نفسه - عندما وجده، وهو يحوي توصيات جديرة جداً بالانتباه، أوصى بها البطريرك جريجوريوس الذي أُعدم، وهذه التوصيات تعطي التأكيد بأن العثمانيين كيان يخشىٰ منه على العالم عسكرياً وسياسياً، بل ويحرم الروم من أن يصبحوا شعباً مستقلاً في المستقبل. ومضى الجنرال «اغناتيف» السفير الروسي السابق لدى اسطنبول قائلاً:

اتضحت ماهية هذه التوصيات بكل أسف بعد فوات الأوان، فالتجارب والأحداث التي شاهدتها بنفسي قد أثبتت صحة هذه التوصيات.

وتوصيات جريجوريوس إلى القيصر الكسندر هي:

«من المستحيل سحق، وتدمير الأتراك العثمانيين بالمواجهة العسكرية؛ لأن الأتراك العثمانيين ثوريُّون جداً ومقاومون، وواثقون من أنفسهم، وهم أصحاب عزة نفس واضحة، وهذه الخصال التي يتمتعون بها إنما تنبع من ارتباطهم بدينهم، ورضائهم بقضاء الله وقدره وتشبعهم بهذه العقيدة، وأيضاً من قوة تراثهم وتاريخهم، وطاعتهم ومؤازرتهم لسلطانهم وقادتهم واحترامهم لكبارهم.

الأتراك العثمانيون أذكياء، وهم مجدّون مجتهدون متجاوبون مع رؤسائهم الذين يوجهونهم ويقودونهم في الطريق الإيجابي الصحيح مما يجعلهم قوة هائلة يُخشى منها؛ فهي تتميز بالقناعة والتصميم وشدة المراس، والثبات عند المواجهة.

إن كل مزايا الأتراك العثمانيين هذه، بل، وبطولاتهم وشجاعتهم؛ إنما تأتي من قوة تمسكهم بدينهم وإرتباطهم بأعرافهم وتقاليدهم وصلابة أخلاقهم، ولذا:

أولاً: لا بد من كسر شعور الطاعة عندهم تجاه سلطانهم وقادتهم وتحطيم روحهم المعنوية وروابطهم الدينية؛ وأقصر الطرق لتنفيذ هذا، تعويدهم التعايش مع أفكار وسلوكيات غريبة لا تتواءم مع تراثهم الوطني والمعنوي.

ثانياً: لا بد من إغراء الأتراك العثمانيين لقبول المساعدات الخارجية ـ التي يرفضونها بدافع من إحساسهم بعزتهم ـ وتعويدهم عليها؛ حتى لو أدى ذلك إلى إعطائهم قوة وقدرة ظاهريين فقط ولمدة محدودة.

وفي اليوم الذي تهتز فيه معنوياتهم، ستهتز قدراتهم الذاتية، فهذه المعنويات والروابط هي التي تدفعهم نحو النصر، إضافة إلى قدراتهم الأخرى وكثرتهم العددية ـ التي تبدو في الشكل أكبر مما هي عليه في الواقع في السيطرة والحكم، ووجودهم في المجتمع الدولي.

كذلك يمكن هدمهم وتدميرهم بإعلاء أهمية وقيمة الأمور المادية في تصوراتهم وأذهانهم ـ أي إفسادهم بالإغراءات المادية ـ ولهذا، فإنه ليس بكافٍ إحراز انتصارات عليهم في ميدان الحرب العسكرية فقط، ولكن العكس هو الصحيح؛ لأنه إذا اتبع طريق الحرب ـ وحده ـ لتصفية الدولة العثمانية، فإن هذا الطريق من شأنه أن يمس أحاسيس ومشاعر وفاء الأتراك العثمانيين، ويكون سبباً في تنبههم وسرعة إيقاظهم ووصولهم لمعرفة حقيقة ما يخطط ويُبَيَّت في الخفاء لهم ولوطنهم من تخريب وتدمير.

إن ما يجب علينا عمله هو إكمال هذه التخريبات في بنيتهم الذاتية والاجتماعية ومكانتهم الدولية دون أن يشعروا بشيء».

لقد تجلت أمامي ـ تماماً ـ كل هذه التشخيصات عن صفات وأخلاقيات الأتراك العثمانيين أثناء قيامي بعملي لدى الدولة العثمانية.

١٥ ـــ إعلان الأرثوذكس استقلال اليونان (١٥ يناير ١٨٢٢)

تحرك العصاة ـ بدفع وتشجيع بل ومساعدة رجال الدين والدول الأجنبية ـ بهمة وبعزم عظيم في سبيل الوصول إلى أهدافهم. ودُوِّنت الأهداف الواضحة في لائحة العصيان وهي: القضاء على الوجود العثماني، والقضاء على الأتراك بهجمة واحدة في ليلة عيد الفصح والاستيلاء على الأسطول العثماني، وخطف السلطان محمود الثاني؛ وإن كانت

فكرة إحراق الأسطول قد طرحت جانباً واستُبدل بها الاستيلاء عليه كلية وكان ذلك نتيجة اقتناع «الناظر العمومي» في هذا الصدد.

كتبت الخطة الخاصة بهذا وأرسلها «الناظر العمومي»، إلى جميعة اسطنبول السرية، لكن هذه الخطة المقترحة لم تجد لها الحماس الكافي للتنفيذ.

اجتمع العصاة في «ابيدافروس» وأعلنوا استقلال اليونان في ١٥ يناير ١٨٢٢ م. ثم تقرر قيام جمعية شعبية (= مجلس نيابي). وعين على رأسهما الكسندر «مافروكورداتو»، وبعد أن قامت الحكومة تولى هو بنفسه رئاسة الحكومة، وأسندت رئاسة المجلس إلى «ديمتري ابيبلاندي» ـ وهو أخو الكسندر إيبيلاندي ـ الذي أوصى على الفور بإعداد دستور بذل في سبيله جهداً كبيراً، وقد اشترك رجال الدين الأرثوذكس في هذه الحكومة.

والبند رقم ٦٥ من القانون الأساسي، خاص بإعلان الجمعية التي تولت تنفيذ الأمور عقب توزيع المسؤوليات.

١٦ ــ تدخل الدول العظمى وقيام دولة اليونان المستقلة

أدركت الحكومة العثمانية أنه من الواجب التصرف بشكل سريع ومؤثر حتى لا تزداد شدة التمرد وحتى لا يفلت زمامه.

ومن جملة ما قامت به في هذا السبيل، إعدامها للبطريرك وبعض قادة التمرد؛ وقد أثر ذلك تأثيراً كبيراً في إعادة السكون حتى أن البطريرك أصبح واسطة بين المتمردين ـ في الموره ـ وبين الحكومة العثمانية. ووصل به الأمر إلى أن يرسل ما يسمى بـ «عرض حال» يطلب فيه الإذن بالدعوة إلى الاستئمان. (طلب الأمان).

إن رغبة الشفاعة التي قام بها البطريرك لدى الحكومة العثمانية - والخاصة بالعفو عن المتمردين الروم - لها ما لها من قصد خاص تلك الأيام، سواء في كلمات البطريرك أو في تدخله.

ومهما كان الأمر فقد كانت الإجابة التي تلقاها البطريرك من السلطة الرسمية العثمانية كانت إيجابية، حيث تم العفو عن كل من أظهر ندمه على ما فعل، فاستردوا أموالهم وأملاكهم؛ أما الموتى فقد أخذ وارثوهم ما يستحقونه، واستمرت الكنائس في أداء دورها، كما سارت الطقوس الدينية النصرانية كما هي عليه، كذلك تعهدت الحكومة براحة هؤلاء الناس واستقرارهم، وتمَّ إبلاغ سفراء الدول الأجنبية بذلك؛ وبرغم كل هذا فقد استمرت الأحداث ولم تتوقف واضطرت الحكومة إلى التدخل.

ثم قدم البطريرك - مرة أخرى - لائحة إلى الحكومة العثمانية؛ رجا فيها الصفح عن المذنبين الروم ومعاملتهم بالعدالة التي تليق بالإسلام.

بناءاً على ذلك، قامت الحكومة بإعطاء ضمان العفو عن الروم الذين تخلوا عن التمرد واستبدلوه بالطاعة.

ورغم كل هذا التسامح وهذا الصفح، فإن التمرد قد استشرى بدءاً من الأفلاق والبغدان إلى كريت، وسيصام، وغيرها من الجزر.

وبعد أن بلغ التمرد أوجه من الشدة؛ رأت الدولة ضرورة الإستعانة بوالي مصر - محمد علي باشا - بعد رؤيتها لعجز الإنشكارية وضعف قواتها هناك.

فقد كان محمد علي باشا يمتلك جيشاً وأسطولاً بلغا من النظام والحداثة مبلغاً كبيراً، وربط «محمد علي» قبوله مساعدة الدولة بأن يحصل على ولاية كل من «كريت، والموره»، وبمجرد تلقيه خبر قبول

الدولة - لهذا الشرط - أمر ابنه إبراهيم باشا بتولي مسألة حرب الموره.

تحرك إبراهيم باشا في يوليو ١٨٢٤ م، وانضم إلى الأساطيل العثمانية في «رودوس»، وبعد قضاء الشتاء في كريت وصل إلى الموره وفي الربيع، استطاعت قواته المدربة والمنظمة إخماد التمرد بعد أربع سنوات من توليه القيادة، وقام بتطهير الموره من المتمردين، وسُلِّمت له موسولينج عام ١٨٢٧ م، وعندما أوشك التمرد على الإنتهاء قامت الدول الأوربية بالتدخل لصالح الروم.

كانت روسيا هي رائدة فكرة التدخل؛ فقد جعل القيصر «نيقولا» من هذه المسألة مسألة شرف. ذلك لأنه وجد أن استقرار ابن محمد علي باشا في كل من «الموره، وكريت» من شأنه أن يجعله - أي محمد علي - مسيطراً على الجانب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، ووجد القيصر أن في ذلك ضرباً للمصالح الروسية.

إن شعور الإنجليز بالرضا عن تمرد اليونان أجبر كاننج - وزير الخارجية البريطانية - في مارس ١٨٢٣ م، على «الإعتراف بأن متمردي اليونان محاربون».

هذا رغم اعتراف إنجلترا بوحدة الأراضي العثمانية، فإن وجود محمد علي باشا في الموره وفي شرق المتوسط لم يكن يُرضِ إنجلترا أيضاً - تماماً كما لم ترضَ عنه روسيا.

كانت إنجلترا تفضل وجود دولة عثمانية ضعيفة، أو «يونان» ضعيفة أكثر مما تفضل وجود والٍ قويّ - كوالي مصر؛ ولهذا السبب اتفقت بريطانيا وروسيا على تداول هذا الأمر وأعدا له بروتوكول «سان بطرسبرج» في ٤ إبريل ١٨٢٧ م.

وقد تضمن هذا البروتوكول «مادة» تنص على أن: «تصبح اليونان دولة مستقلة استقلالاً ذاتياً وهي في نفس الوقت تابعة للدولة العثمانية -

بدفع الضريبة - مع إخراج كل الأتراك - المسلمين - من اليونان.

وهذا الحكم يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في سبيل استقلال اليونان، وأخطرت إنجلترا وروسيا كلاً من النمسا وبروسيا وفرنسا بهذا البروتوكول.

رفضت النمسا هذا البروتوكول، وحجتها في ذلك أن تحقيق هذا الأمر سيؤدي إلى انتصار الإتجاهات القومية، كما أنه سيُعدُّ انتصاراً لروسيا. وكان الرفض كذلك من جانب بروسيا؛ لكن فرنسا ردت على الإخطار رداً إيجابياً؛ لأن ذلك من شأنه تحطيم الإتحاد المقدس الذي أقيم ضدها عام ١٨١٥ م.

وعلى هذا فقد وقَّعت كل من إنجلترا وروسيا وفرنسا «معاهدة لندن» وتنص هذه المعاهدة على أنه «إذا لم تستجب الدولة العثمانية، ولم ترضخ لأحكام بروتوكول «سان بطرسبرج»؛ فإن هذا من شأنه تقديم المساعدات إلى اليونان، والضغط على الحكومة العثمانية حتى ترضخ للأمر.

١٧ ـ مساعدة «روسيا وإنجلترا وفرنسا» للمتمردين اليونانيين (موقعة نوارين) ١٨٢٧ م

اعتبرت الحكومة العثمانية معاهدة لندن بأحكامها تدخلاً في الشؤون الداخلية العثمانية؛ وبالتالي رفضتها، فقامت أساطيل الدول الثلاث - المتحالفة - بمحاصرة الأسطول العثماني المصري المشترك - وكان في نوارين.

وبعد رفض إبراهيم باشا إنذار الدول الغربية؛ بشأن سحب إسطوله وجنوده، قامت الأساطيل الأوروبية المتحالفة بتخويف إبراهيم باشا إلا أن هذه القوات دخلت «نوارين» - في ٢٠ يناير ١٨٢٧ م - وأغرقت السفن الحربية العثمانية.

يعد هذا التاريخ ـ بحق ـ وصمة عار في جبين تاريخ الحضارة الأوروبية؛ والسبب في ذلك هذه الحادثة التي عُرفت في التاريخ باسم «كارثة نوارين».

لقد دخلت الجيوش الأوروبية المتحالفة إلى مرفأ «نوارين» دون أن ترفع أعلام الحرب؛ لذا فقد كان دخولها دخول الصديق؛ ولكن هذه الأساطيل باغتت الأسطول العثماني المصري المشترك وغدرت به وأطلقت عليه النيران فهزمته هزيمة نكراء وأغرقت السفن ـ وهي مفاجأة لم يكن يتوقعها وبالتالي لم يعمل لها أي حساب ـ وبسبب هذه المعركة الغادرة ـ أي معركة نوارين ـ انقلب الحال، فأصحبت القوات العثمانية في موقع الضعف والانهزام بعد أن كانت في موقع القوة والنصر. واستقبلت الشعوب الأروبية هذه الحادثة بمظاهر الفرح المجنون.

عادت قوات إبراهيم باشا إلى مصر على ظهر سفن كانت فرنسا قد أرسلتها لهذا الغرض.

أما روسيا فقد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية ـ في ابريل عام ١٨٢٩ م ـ التي لم تكن في حالة تسمح لها بالحرب لأن الانكشارية كانت قد ألغيت تماماً، ولم يتسن للدولة ـ بعد ـ إقامة جيش جديد.

وأعطى القيصر «نيقولا» ضماناً لكل من إنجلترا وفرنسا والنمسا بأن نيته تقتصر على إجبار العثمانيين على قبول أحكام «بروتوكول لندن»، وحل مشاكل اليونان، وبذلك ضمن القيصر حياد هذه الدول. ونجح في حربه، ووجدت الدولة العثمانية نفسها تطلب الصلح. وقبل القيصر هذا الطلب ـ بسبب الاضطرابات الداخلية في بلاده ـ وبدأت مباحثات «أدرنة» وبعدها تمَّ (بالفعل) توقيع معاهدة. وفي هذه المعاهدة مادة تنص على قبول بروتوكول «بطرسبرج».

وبذلك حصلت اليونان على استقلالها بموجب هذه المعاهدة الموقعة في ١٤ أغسطس عام ١٨٢٩ م.

وبعد أن وصلت معاهدة «أدرنة» إلى لندن أصبح من المشكوك فيه بقاء الدولة العثمانية التي وصلت بالفعل إلى درجة الإنهيار؛ ولهذا رأى الغرب أنه ليس من الصواب ترك إدارة وحكم اليونان - وكانت على وشك التكوين - إلى الدولة العثمانية بوضعها الجديد، ولهذا تمَّ إتخاذ القرار الخاص باستقلال اليونان بمؤتمر اسطنبول ٢٦ ديسمبر ١٨٣٢ م.

وهكذا أقيمت دولة «اليونان» على أساس «الفكرة العظمى»، فكرة أو مبدأ قيام دولة اليونان الكبرى.

بدأت بعد ذلك اجتماعات اللجان - المختصة بالخرائط - لرسم الحدود اليونانية التي اقترحتها الدول الثلاثة الكبرى. وبعد تثبيت الحدود تمَّ عقد الصلح بين الدولة العثمانية واليونان وأعلن الطرفان عفواً شاملاً، وقامت كل دولة من الدولتين بسحب جنودها إلى داخل حدودها حسبما أمَرَّت الخرائط.

يتضح من هذا أن الدول الأجنبية هي التي ضمنت حصول اليونان على استقلالها.

ولقد تعاطف الرأي العام الأوروبي النصراني مع اليونانيين نتيجة الدعاية الضخمة التي قامت بها البطريركية، ورجالها، وأعضاء جمعية «ايتريا» وكل الأروام «اليونانيين» - على اختلاف أعمالهم وصفاتهم - وأثروا في الساسة هناك.

لقد وصل اليونانيون إلى غرضهم، خاصة إذا أضفنا إلى دعاياتهم، إعجاب الغرب بحضارتهم القديمة، ووحدة الدين بين اليونانيين والأروبيين، فأخذوا صورة المظلومين ووصلوا بذلك إلى ما يريدون.

واصلت هذه الدول - وعلى رأسها روسيا - المساعدات باستمرار لليونانيين؛ وبجانب مساعدات الدول جاءت مساعدات المؤسسات الأوروبية، والأشخاص، وتنوعت هذه المساعدات من مادية ومعنوية؛ فالمادية تمثلت في الأسلحة، حتى وصل الأمر إلى شراء سفن وإهدائها لليونانيين. والمعنوية كانت في إصدار النشرات، وكتابات العلماء والشعراء والكتاب وغيرهم من الشخصيات.

وكانت هناك أيضاً المساعدات الفعلية المباشرة من الأشخاص المحاربين، ضباطاً وجنوداً ومتطوعين.

والملاحظ أن هذه المساعدات قد استمرت تنهمر على اليونانيين بعد ذلك، وما زالت مستمرة حتى الآن.

١٨ ــ نجاح سياسة «الفكرة العظمى» وتحقيق أهدافها في إقامة دولة اليونان والتوسع لإنشاء السلطة الهيلينية

إن إقامة دولة اليونان المستقلة قد قوّى الآمال التي انيطت بقضية تحقيق «الفكرة العظمى»، وقد أوضح هذه المسألة الأستاذ الدكتور لوقاريس بقوله: «وأخذتُ في العمل من أجل تحقق السلطة «الهيلينية».

«إن أمل الأمة - التي رزح جزء كبير منها تحت النير الأجنبي - قد تحول الآن إلى دولة مستقلة».

أما الكولونيل «لاموش» فقد قال:

«لم تعد اليونان الآن سوى مملكة أجنبية تماماً بالنسبة لتركيا، ومع هذا فإن في «اسطنبول» و «إزمير» تجمعات رومية ضخمة، كما في بقية حدود الدولة العثمانية».

«وهناك مصلحة حقيقية، بيننا وبين إخواننا في العرق وهم ملايين».

«من أجل هؤلاء كان الاستقلال المكتسب عام ١٨٣٠ م وستكون القسطنطينية مركزاً لليونان الكبرى، وكذلك مركزاً للإمبراطورية الرومية (اليونانية)، وإن هذا الاستقلال - المكتسب - ما هو إلا بداية لإحياء هذه الإمبراطورية الرومية». هذا هو قول الكولونيل لاموش.

أما سفير فرنسا في اسطنبول وهو «توفانيل»، فيقول في خطاب له كتبه من أثينا إلى وزير خارجية فرنسا في ٩ سبتمبر ١٨٥٩ م. وقد أذيعت محتوياته بعد موته - أي السفير - بإذن من وزارة خارجيته، يقول فيه:

«لقد تفضلتم بإصدار الأوامر - إليَّ - بالتوجه إلى أثينا أثناء سفري إلى اسطنبول وتقديم مزيد من توصيات الإمبراطورية إلى ملك اليونان؛ ومن أجل عدم حصول حرب جديدة مع الدولة العثمانية، وعملت على تنفيذ مهمتي، ولكن - للأسف - لم استطع النجاح؛ ذلك لأن كل شخص في اليونان - من الملك حتى راعي الأغنام - لا يفكر إلا في كسب أراضٍ بشكل يضر بالدولة العثمانية، بلغ هذا الأمر أنه عند الحديث عن سلانيك كانوا يُوضحون أن أول هدف لهم أخذ إزمير وتوابعها.

أما القساوسة الروحانيون فقد عملوا على تأكيد إطلاق اسم «القسطنطينية» من جديد على «اسطنبول»، وإطلاق لفظ «سانت صوفي» على «آيا صوفيا»، وهم في ذلك يتشوقون إلى النصر اليوناني.

يُلقن هذا الفكر بمهارة بالغة لكل يوناني من المهد إلى اللحد.

لقد كانت اليونان - أثناء حروب القرم - في حالة فوران وغضب على كلٍ من إنجلترا وفرنسا - برغم ما للدولتين من فضل ونعمة

على اليونان ـ ويرجع السبب في هذا، لقيام الدولتين بمنع اليونان من الهجوم على الجيوش العثمانية.

وقد قالت لي الملكة «آميليس» ببرود: «القد جرَّ علي باشا كل سياسيِّ أوربا خلفه، لا بد وأن تكون هذه المهارة التي أبداها هذا التركي مؤلمة لكم بنفس قدر إيلامها لنا».

إن هذا الحقد العميق الذي تكنه الأمة اليونانية للعثمانيين بشكل عام ـ وللأتراك بشكل خاص ـ لم أجده حتى في الروس ـ أثناء قيامي بالعمل في موسكو ـ فاعتقادي هو أنَّ اليونانيين حاقدون على الأتراك، ولا يمكن ـ في أي وقت من الأوقات أو في أي موقف من المواقف، وتحت أي ظرف من الظروف ـ أن يُبدوا صداقة لهم».

أدرك اليونانيون أهمية الدعاية؛ فقاموا ـ بجانب إعدادهم لمبدأ الجمعية السرية ـ بنشر كتب ضد الأتراك في لغات مختلفة منذ عام ١٨٣٠ م ـ وفي هذه الأعمال المضادة قامت بطريركية «الفنار» بأدوار هامة ـ وأتت هذه الدعايات أكُلَها؛ لأن الدول الأجنبية خدمت سياسة اليونان التوسعية.

ويوضح الكولونيل «لاموش» تصرفاً قامت به إنجلترا ـ في هذا الموضوع ـ بقوله:

«كان بسبب اعتلاء الملك «جوري الأول» العرش مكان الملك «أوتو» الذي تمتَّ الإطاحة به في انقلاب ضده، قامت إنجلترا ـ وهي حامية جمهورية الجزر السبعة ـ بإعطاء الإذن بإلحاق الجزر الأيونية أي الجزر السبعة باليونان ١٨٦٤ م، وهو أمر جدير بالتسجيل».

وبموجب عقد مؤرَّخ في ٨ أبريل ١٨٦٥ م، قام الباب العالي ـ الذي اعترف بحماية إنجلترا على هذه الجزر عام ١٨١٩ م ـ بالإشتراك

في معاهدة عقدت بين كل من «فرنسا» و «إنجلترا» و «روسيا» أوضحت مدى ارتباط هذه الجزر السبعة باليونان.

بذلك حصلت اليونان على أراضٍ وساعة اعتبرت بمثابة وطن جديد، ولعب أكثر أنصار «الفكرة العظمى» حماسة واندفاعاً دوراً كبيراً في هذا الوطن الجديد بالإضافة إلى أدوار عناصر أخرى فعالة وجريئة من أصحاب الجزر السبعة نفسها. كل هذا جعل الأروام في حالة من الطموح والحرص الشديدين في تنفيذ وتحقيق كل ما يرغبون.

دخلت القوات اليونانية «تساليا» في فبراير ١٨٦٨ م، وظهرت وهي تساعد روسيا في الحرب «التركية ـ الروسية» ـ حرب ٩٣ ـ ونظراً لأن روسيا استطاعت أن توجد توازن بين الدول البلقانية، وتقوم بعمليات عسكرية لصالحها، فقد قامت (أي روسيا) بالعمل على حصول اليونان على سنجق تساليا مكافأة لها؛ وبالتالي امتدت حدود اليونان إلى الشمال.

١٩ ـــ حرب البلقان والأراضي التي كسبتها اليونان

عمل «فنزيلوس» ـ وقد أصبح رئيساً للوزراء اليونانيين عقب قيامه بإنقلاب عسكري في أغسطس ١٩٠٩ م ـ على تحقيق «الفكرة العظمى» فكرة إنشاء اليونان الكبرى على حساب الدولة العثمانية ـ مستغلاً في ذلك عامل الوقت حريصاً عليه وفي سبيل ذلك أراد أن يؤسس إتحاداً مع دول البلقان ـ وهي «البلغار والصرب والرومان» ـ وقد فضَّل التدخل عن طريق البطريركية، في الأنشطة السياسية الآخذة في الإتساع وقتها في البلقان.

والحقيقة أنه كان هناك تأييد من روسيا لهذا الموضوع، إلا أن

البطريركية كانت الأفضل في تهيئة المناخ اللازم. فقد كانت تكد وتكدح في سبيل الوصول إلى اتفاق دائم للتفاهم بين الحكومتين «اليونانية والبلقانية»، (وفي الواقع لم تكن البطريركية تتوانى ـ قيد أنملة ـ عن هذا السبيل).

ومن أجل هذا الهدف، قام كل من «بوشو» و «قامقاكوس» ـ وهما من الأروام أعضاء مجلس الأمة العثماني بالسعي الحثيث لضمان سيادة التفاهم والمودة بين الأعضاء الأروام والبلغار في «مجلس المبعوثان» ـ أي مجلس الأمة العثماني ـ والتقى «دورروف» ـ وهو بلغاري وعضو المجلس ـ بالبطريرك، وتباحث معه في شأن أسس تفاهم الشعبين.

كما التقى بالبطريرك أيضاً؛ الملك «بيير» ـ ملك الصرب ـ الذي زار اسطنبول عام ١٩١١ م، وتباحث معه في الاتحاد الذي يمكن إقامته مستقبلاً بين كل من الصرب واليونان.

وقد ساعدت الحكومة العثمانية ـ دون أن تدري، ببعض تطبيقاتها الخاطئة ـ على إعداد وسط مناسب لهذا الإتحاد، ولا بد من توضيح هذا الأمر هنا:

كان تفكير «فينزيلوس» قد انحصر في ضرورة توجيه ضربة للعثمانيين فالوقت كان مناسباً تماماً؛ نظراً لأن الإيطاليين قد أرسلوا جيشاً إلى ليبيا التي كانت تابعة للدولة العثمانية.

وبناء على ذلك، فقد بدأ ـ وعلى حين غِرّة ـ كل من اليونانيين والصرب والبلغار في الهجوم على كل الحدود العثمانية.

وبتلك الأحداث بدأت حرب «البلقان» ١٩١٢ م. وفي هذه الأثناء، دفعت البطريركية الأروام في كل من: مقدونيا، وتساليا،

والأبير إلى الحركة لضرب الجيش العثماني من الخلف، وأظهر الأروام في ذلك مهارة فائقة. وفي هذا استعانت البطريركية بالكنائس. واستولت اليونان على «سلانيك»، واستولى الصرب على كل من «مناستر ومقدونيا». وساق الجيش البلغاري الأتراك أمامه حتى «جقالجة» حيث اقترب بذلك من علامات حدود اسطنبول. ونجحت اليونان - بموجب معاهدة «برلين» - في ضم «سلانيك» إلى أراضيها، واحتل الأسطول اليوناني بدوره جزءاً من بحر «إيجه».

وفي ستة أسابيع انتهى الوجود التركي من أوربا بإستثناء اسطنبول.

وفي حرب «البلقان» الثانية - التي استمرت أربعين يوماً - اكتسبت كل من «الصرب» و «اليونان» أراضي واسعة الأرجاء، في مقابل أقل مكسب لـ «بلغاريا» التي ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة من أجل تقهقر العثمانيين.

وخسرت الدولة العثمانية - بموجب معاهدات: «بوخارست» عام ١٨١٣ م، و«أثينا»، و «اسطنبول»، (نوفمبر عام ١٩١٣ م)، كلاً من «سلانيك، «وَقَوَلَه»، و «سَرَزْ»، و «يانيا»، و «مناستر»، و «جزر ليمني»، و «ميدللي»، و «صاقيز».

وقد أثبتت الوثائق التي نشرها الكُتَّاب البلقانيون أنه كان للبطريركية الدور الأعظم في فقد الدولة العثمانية لبلاد «الروملي».

٢٠ ــ تمرد كريت، وانضمامها إلى اليونان

قبل سنوات عديدة من حصول اليونان على استقلالها، أقيم في كريت فرع للجمعية السرية أيتيريا - مثلما حدث في كثير من بقاع الدولة العثمانية - بإقامة تعاون وثيق للغاية مع البطريركية، وقاموا بالتعاون أيضاً مع

شعب الجزيرة وسلحوا شعب جزيرة كريت بمختلف أنواع الأسلحة.

وبدا المنظر العام - في جزيرة كريت مع دخول عام ١٨٩٧ م - محملاً بروائح تمردٍ عامٍ شاملٍ مقبل.

«فاليونان» تقوم بإرسال المواد العسكرية ولوازم الحرب إلى الجزيرة عبر السفن، ثم تُوزِّع هذه الأسلحة في كل مكان في الجزيرة، وتقوم كذلك بدفع الخارجين على القانون إلى التمرد بعد أن تجهزهم بالأسلحة. وانفجر التمرد - أخيراً - نتيجة لإشعال «أثينا» و «البطريركية» لنيرانه. وكانت الثمار الأولى لهذا التمرد في «هانيا». وكان القساوسة الروم هم الذين قاموا بتنظيم هذا التمرد وهذه الثورة ضد العثمانيين، وتحت قيادة هؤلاء القساوسة أيضاً بدأ التمرد واستشرى.

لقد أدّى الأسقف «رتيمو» دوراً كبيراً في الإعداد للثورة، وقد أُعِّد لهذه العملية من قبل في مدرسة «القساوسة» في جزيرة «هَيْبَه لي أضه» في اسطنبول، وكان رتيمو رئيساً للجنة «أبيترودبي»، وقام بدور المشرف والموجِّه للتمرد. كما كان القسيس «صوفيانوس» - أيضاً - واحداً من كبار رجالات هذا التمرد.

ترك رجال القساوسة أعمالهم الدينية، وتعاونت اسقفية أثينا تعاوناً وثيقاً مع كنيسة الفنار (= البطريركية) في اسطنبول وطالبتا بشكل مستمر ومُلِحّ - في الأوامر التي ترسلها هذه إلى الكنائس - أن يشترك الشعب مع الثائرين؛ بتقديم كل أنواع المساعدة لهم.

وحمل الكثير من القساوسة السلاح، واشتركوا في التمرد على الدولة العثمانية، بل أكثر من ذلك فقد نقلوا الأموال والأسلحة بكميات ضخمة - من اليونان - لمساعدة المتمردين. وكانت مساعدات أروام البطريركية، وأروام تركيا - للمتمردين العصاة - كبيرة، وفي نطاق

هائل، ولم تقتصر مساعدة هؤلاء على الدعم المادي والمعنوي فحسب؛ بل انطلقوا للإشتراك الفعلي في عمليات التمرد ـ كمتطوعين ـ كلما حانت لهم الفرصة.

كانت هذه الثورة وهذا التمرد يُداران من كنيسة الفنار (البطريركية) بجانب قيام الأروام بمد الحركة بالمال والسلاح. وقد تحدث الجنرال «آري بورون» عن هذا الموضوع قائلاً:

«. . . قامت الكنائس ـ خاصة البطريركية الرومية ـ وقام الرهبان بجمع المساعدات المالية الضخمة، وكذلك كل أنواع المساعدات من الأسلحة والتجهيزات العسكرية، وقد ضمنت بذلك استمرار العصاة ـ في «كريت» بتنفيذ ما هم بصدده من الوحشية والخيانة».

ويقول الكاتب اليوناني ـ (الكريتي الأصل) ـ «ن ـ كازانجاكس»:

«إن القساوسة في الكنائس كانوا يدفنون الأسلحة تحت المحاريب، وقد أخرجوا هذه الأسلحة في الوقت المناسب أي أن الكنائس كانت عبارة عن مخازن للأسلحة».

وبذلك طال أمد التمرد وسُمح للدول الأجنبية بالتدخل، وتشكل في البداية مجلس مختلط من مسلمي ونصارى الجزيرة ـ جزيرة كريت ـ وكان هذا نوعاً من استقلالها وكان ذلك بموافقة الدول الكبرى، وعُيِّن والٍ نصراني على الجزيرة ـ بتصديق من الباب العالي.

وقد قرر المجلس العمومي «الكريتي» في ٦ أكتوبر ١٩٠٨ م ـ بتحريض من أثينا ـ الإنضمام إلى اليونان، وبعبارة أخرى ضم جزيرة «كريت» إلى اليونان.

وعقب إعلان خبر إنضمام «كريت» إلى اليونان، اجتمع الأروام المحليون وأخذوا يقذفون الأتراك بالسباب والشتائم. وقام أسقف

«صفاقيا» والقساوسة بإسقاط العلم العثماني على الأرض، وأقامت الكنائس الإحتفالات وجمعوا الأموال وأرسلوها إلى أثينا.

وأخيراً، انتهت الأزمة الكريتية في ٢٩ سبتمبر ١٩١٣ م بتسليم الجزيرة إلى اليونان، وخروجها ـ قانوناً ـ من حيازة الدولة العثمانية، ودفعت معاهدة لندن في ٣٠ مايو عام ١٩١٣ م الدولة العثمانية بالتنازل عن كل حقوقها في جزيرة كريت.

٢١ ـــ إلحاق «طراقيا الغربية» و «الجزر الإثنتي عشرة» باليونان

حصلت اليونان في حرب البلقان على مدينة سلانيك، وجزء من مقدونيا، ووصلت إلى «قراصو»؛ ومن ثَمَّ حوَّلت اليونان الأنظار إلى إتجاه طراقيا الغربية. وتحرك الروم في الوقت المناسب تماماً؛ وحصلوا على مبتغاهم ثم أخذوا يقتربون خطوة خطوة نحو الهدف الأكبر، تحقيق «الفكرة العظمى» أي إقامة «دولة اليونان الكبرى».

وتحقق هذا الإقتراب بالفعل حين أهدت الدول الغربية في ٢٧ نوفمبر عام ١٩١٩ م، منطقة طراقيا الغربية ـ التركية العثمانية ـ إلى اليونان، بموجب معاهدة «نفيللي» بباريس.

٢٢ ـــ بطريركية الفنار واليونان

أراد فينزيلوس جعل الفكرة العظمى سياسة وطنية قومية، وكان محتاجاً للبطريركية في هذا فإن إحياء بيزنطة يحتاج لجهودها، وفي هذا قال:

«من الواجب على البطريركية أن تأتمر بأوامر اليونان؛ وبهذه الصورة سيكون «للبطريركية المتحدة» دور (في غاية العظمة والأهمية) في القضايا القومية في الأيام التالية».

استمد «فينزيلوس» الشجاعة من نجاحاته في «كريت»، وفي الوقت الذي ترك فيه «كريت» ليتسلم منصب رئيس الوزراء في اليونان، وصل ـ خفية ـ إلى اسطنبول، وهو يرتدي مسوح القساوسة وملابسهم، ومكث هناك اسبوعاً في منزل أحد الأروام، وفي إطار البرنامج الأساسي أصدر بعض التعليمات الجديدة إلى البطريركية.

وتحولت ـ بعد ذلك ـ هذه البطريركية إلى أداة في يد «فينزيلوس» ومطية «لليونان» داخل الدولة العثمانية.

وعبر التاريخ كانت اليونان تستخدم البطريركية كسلاح ديني وسياسي في تأييد طلباتها في الحصول على أراضٍ من الدولة العثمانية كما استفادت منها بشكل عظيم.

وبناءً عليه، فإن البطريركية لم تألُ جهداً في الإنصياع لأوامر الحكومة اليونانية، ولا في أن تصبح مركزاً وشبكة لإثارة أكبر قدر من الفتن، والتحريض على التمرد داخل الدولة العثمانية، حتى وصل الأمر إلى أن بعض الموالين للبطريركية ـ وقد علموا في وقت مبكر بالإتفاق بين البطريركية و «فينزيلوس» ـ قاموا بوضع بذور أول عصيان وثورة يقوم بها النصارى في اسطنبول، وقاموا ببعض العلميات التخريبية المتطرفة؛ ونتيجة لهذا، قامت الحكومة العثمانية في سبتمبر عام ١٩١٠ م ـ مضطرةً ـ إلى إحاطة البطريركية بطَوْقٍ من الجنود.

رأى «فينزيلوس» ـ بعد ذلك ـ أن الأوان قد حان لتنظيم مركز اسطنبول، وتحويله إلى مركز تمرد سياسي بكل ما في الكلمة من معنى، ولذلك أخذ في تنظيم الكنائس، وعلى رأسها البطريركية، وكذلك كل مدارس الروم ومؤسساتهم. وكانت الوسائل التي جرى استغلالها في اسطنبول متنوعة، وهي:

مؤسسة البطريركية، مدرستا: زوغرافيون وزابيون، ونادي سيلوغوس الأدبي - في حربك أوغلو -، النوادي الرومية - في مختلف أحياء اسطنبول -، المدارس في الجزر المحيطة باسطنبول، دور رعاية اليتامى، والمستشفيات النصرانية، ودور الصحف الصادرة باللغة الرومية (اليونانية).

وبعد مضي الوقت، تبين أنه من الصعوبة تنظيم البطريركية وإتمامها لهذا العمل؛ إلّا باستبعاد البطريرك - هو أول إجراء يتخذ في هذا المضمار، وعُيِّن خلفاً له «دوروتيبوس» وكان موثوقاً فيه أنه سيطبق تعليمات اليونان حرفياً؛ ولذلك فقد أخذت البطريركية في قطع روابطها - رويداً رويداً - بالحكومة العثمانية. وأعطت البطريركية لنفسها شكلاً مستقلاً خاصاً بها - بصفتها «مركز الكنيسة الكبرى في الشرق» - وأخذت في عمل علاقات مع العديد من المؤسسات السياسية، ومع الكنائس الغربية بشكل مخالف للحقوق العهدية والإدارية العثمانية.

إذن، فقد أعدَّوا الأرض، وهيئوا الأسباب للقيام بنشاط، هو في الواقع نشاط إداري وثوري بكل ما في الكلمة من معنى.

كانت وجهة نظر «فينزيلوس» أن تنظيمات البطريركية - وقتها - غير كافية،وعقيمة. وكان يريد رؤية الفكرة الرومية - في اسطنبول - منتشرة، وأن تسمح بقيام الرعاية المطلوبة، وبترتيبات أضخم. ومن أجل هذا كلَّف «كانيلوبوليس» بأن يكون ممثلاً سياسياً لدى البطريركية، كما كلَّف أيضاً العقيد (كانا ماكيس) - وهو من الذين نشأوا في الرئاسة العسكرية في كريت - ممثلاً عسكرياً لدى البطريركية. وأرسل «كوماريس» إلى اسطنبول ليكون قنصلاً لليونان.

وأخذت الصحف الصادرة باللغة الرومية في اسطنبول تشن حملات شديدة على الأتراك وعلى العثمانيين عموماً.

وخصص «فينزيلوس» - في سبيل تحقيق هذه الحملة الدعائية التي بدأت في اسطنبول؛ حيث أنشأ تنظيماً خاصاً لتنفيذ هذه الحملة - مبلغاً كبيراً من المال مقداره «نصف مليون دِرَخْماً»؛ فقد تبرع المليونير اليوناني «نيكو بوليس» - والمقيم في أمريكا - بمبلغ قدره «أربعة ملايين» من الدراخمات خصصتها وزارة الداخلية اليونانية لمساعدة المهاجرين من البلقان والأناضول. وكان ما خصصه «فينزيلوس» للحملة الدعائية ضد الحكومة العثمانية - نصف مليون درخماً - هو جزء من هذه الملايين الأربعة التي تبرع بها «نيكوبولس». وقد ساعد هذا المقدار النقدي، بالإضافة إلى دخل البطريركية - وهو دخل جِدّ عظيم - في اشتداد عود هذا التنظيم الدعائي.

ومع كل هذا، فقد كانت البطريركية - في الوقت نفسه - في حاجة إلى تقوية رجالاتها الذين يعملون بها، من جسمانيين وروحانيين.

وعلى نفس النهج، ومن أجل تقوية هذا الكادر، قامت البطريركية بإستدعاء أساقفة كل من «ضيراما» و «أماسيا»، و «أنقرة»، و «أينوز»، و «فيترا»، و «جناق قلعة»، و «طرابزون»، إلى اسطنبول وتعيينهم في المجلس الروحاني - بصفتهم أعضاء إحتياطيين.

والواقع أن الكنيسة، بذلك، قد تحركت وتصرفت، بل وطبقت أموراً بشكل مستقل، ودون إظهار أدنى اهتمام بأنها تحت إمرة الحكومة العثمانية.

كانت البطريركية - في اسطنبول قلب الدولة العثمانية - تتلقى تعليماتها وأفكارها - في هذه المسألة وبعض المسائل الأخرى - من الحكومة اليونانية، أي من فينزيلوس؛ وعلى هذا تكون البطريركية قد

انسلخت من ثوبها الديني وأصبحت مركز نفوذ لليونان في الدولة العثمانية.

كانت البطريركية تتحرك بمؤسسة ضخمة قوامها المثقفون ـ أعضاء المركز ـ الذين يتجاوز عددهم الآلاف من أطباء، ومعلمين، وصيادلة، ومفتشين، وكتَّاب، ومترجمين، ومهندسين، وغيرهم.

علقت البطريركية (في يوليو ١٩١٩ م) علم بيزنطة، وكأنها تعلن بذلك استقلالها، ووضعت نصب عينيها ـ في المقام الأول ـ أن تكون الممثل السياسي لليونان في اسطنبول، وفي المقام الثاني، أن تكون الممثل للحلفاء.

نجح «كاثيولو بولوس» في العمل على اتحاد البطريركية بالمؤسسات الرومية الأخرى ـ وذلك في فترة وجيزة، كذلك أخذ يوقظ البطريركية في اتجاه التعليمات التي يتلقاها من «فينزيلوس»، ويدير الصحافة من قريب.

وكما جعل الجمعيات الرومية تكثف من أنشطتها، أخذ أيضاً في إنشاء وتكوين فعاليات مماثلة قوية مستفيداً من وضع الممثل العسكري وهو «كانا ماكيس» ـ الذي لم يدع أي فرصة إلاَّ واستغلها في تكوينه لمنظمة العصابات. وقد ظهرت إلى الوجود بدءاً من عام ١٩١٨ م تسع جمعيات جديدة وهذه الجمعيات هي: «جمعية المطبوعات الرومية، جمعية الكشافة الرومية، جمعية الدفاع القومي الرومية، جمعية طراقيا الرومية، جمعية المهاجرين الروم، جمعية التجار الروم، جمعية آسيا الصغرى الرومية، الجمعية الأدبية الرومية، جمعية بونطوس الرومية».

كانت هذه الجمعيات مرتبطة بالبطريركية، ومع هذا كانت تبدو وكأنها مرتبطة ـ إدارياً ـ بالوكالات السياسية والعسكرية. وكانت تحصل على المساعدات المالية ـ لدعمها ـ من الصليب الأحمر اليوناني، وكذلك من بنوك أثينا وسلانيك.

أعطت البطريركية أهمية إلى جمعية المطبوعات وهي مؤسسة كان عليها دفع العالم النصراني إلى الغليان، وجذبه إلى الوحدة.

والحقيقة أن البطريركية أخذت تنشر ـ افتراءً وكذباً ـ الأخبار تلو الأخبار ضد العثمانيين في الصحف الرومية والأرمينية، بكل ما أوتيت من قوة، ومن جانب آخر تقوم بنشاط مخرب ومفسد للأذهان عن طريق تراجمة موظفين لدى الحلفاء. وبينما كانت المنشورات لا تنتهي في الإعلان عن التهجير الرومي والأرمني، كانت على الجانب الآخر، لم تنس أبداً في الدعوة لكسب نفوذ في العالم الغربي.

وفي سبتمبر عام ١٩٢٠ م، تأسست جمعية «الشباب النصراني العام» بإذن من «كانتا دورياس» ـ أسقف الكنيسة الإنجليكانية في لندن ـ وكانت تعمل على السيطرة على مخابري الصحف الأجنبية في اسطنبول ـ بكل الوسائل ـ وبواسطة هذه الجمعية خرجت المقالات في الصحف الأوروبية، وجذبت نظر وعطف العالم النصراني.

قامت البطريركية بإجراء بعض الأعمال الإحصائية وجمع معلومات دقيقة عن الروم وعن الأتراك في الدولة العثمانية وقدمتها إلى اليونان التي قدمتها بدورها إلى الدول الأجنبية.

وقد استخدمت هذه المعلومات ضد العثمانيين عموماً وضد الأتراك خصوصاً!، وكانت إحدى هذه الإحصائيات متعلقة بالأروام في الدولة العثمانية وأعدتها البطريركية عام ١٩١٢ م. ونقلت هذه المعلومات إلى إنجلترا عام ١٩١٤ م بواسطة اليونان.

وقد قال حقّاص في كتابه:

لقد سأل الرئيس «ويلسون» اليونانيين عن مصدر الأرقام التي في الإحصائيات المتعلقة بالشعب المسلم: أهي من بطريركية الفنار؟ أم من

المصادر العثمانية الرسمية؟ فأجاب اليونانيون بقولهم:

«لقد حصلنا عليها من رجال الدين اليونانيين (الرومانيين).

مرت الدولة العثمانية بأصعب أيامها مرارة وضعفاً (وهو وقت هزيمتها في الحرب العالمية الأولى) مع باقي دول التحالف، فانتهز قساوسة البطريركية هذه الفرصة لقطع علاقاتهم بالحكومة العثمانية... وأخذوا يعملون جهاراً ضد العثمانيين». فقد سافر «دوريتوس» أفندي ـ قائمقام البطريركية الرومية ـ إلى باريس للدفاع عن مصالح الأروام، ومرَّ وهو في طريق العودة على أثينا ووصل اسطنبول بخمسين سفينة حربية يونانية.

بعدها وقعت الدولة معاهدة «موندروس» ـ في أكتوبر ١٩١٨ م ـ وقاست بسببها الأمَرَّيْن لموقفها الصعب الذي واجهته، والتبعة الثقيلة التي تحملتها.

وسعت البطريركية الرومية للاستفادة من هذا الموقف؛ فقامت بعد الهدنة بنشر بيان موجَّه إلى دول الائتلاف طلبت منها فيه التوجه لاحتلال الدولة العثمانية.

وكتبت الجريدة الرسمية «اجليسيانيكي اليتيا» الناطقة باسم بطريركية الروم، مقالة تسترعي الانتباه؛ لمخالفتها لكتابات الصحف الصادرة بالتركية، قالت تحت عنوان: «مستقبل أمتنا»:

لن تخدعنا هذه الصحف؛ فقد مضي وولَّى ذلك الزمان الذي تخدع فيه أمة من الأمم بالوعود. إن الوعود الخاصة بإعادة سريان امتيازات البطريركية لن تستطيع التأثير في أحد بعد الآن؛ فهذه النظريات قد انتهى عهدها.

لقد وضح أن الأمراض الكبيرة لا علاج لها إلا الأدوية المؤثرة؛

فهذه الدولة في انهيار ولن تستطيع النهوض ثانية بهذه الوعود القديمة والبالية التي تعدنا بها.

ولا بد أن يتذكر هؤلاء الذين يرسمون الخرائط أن العنصر الرومي أقلية في كثير من الأماكن؛ وهذا لا يعني فقدانهم لحقوقهم؛ بل على العكس، لا بد لهذا العنصر أن لا يفقد حقوقه التاريخية والاجتماعية التي ورثها عن أجداده.

وكما قال «أحمد رضا بك» ـ الوطني المخلص في أرض الآباء ومن أصحاب البيت العثمانيين: وكذلك ستبقى ـ أي الحقوق ـ.

إنّ العنصر الرومي فَقَدَ أغلبيته بسبب الضغوط الظالمة التي قلَّلت عدده طوال القرون: من إرهاب بالدم والنار، والإسلام القسري.

إذا كان المسؤولون في الحكومة العثمانية ـ بتعليقاتهم الخاطئة على برنامج «ويلسون» ـ يظنون أن باستطاعتهم خداع «الهيلينية» بكلمات مبهمة وفارغة، بعد المجهود المؤلم والتضحيات الغالية التي بذلها الأروام؛ فهم مخدوعون بهذا الظن».

* * *

أرسلت دول الائتلاف أساطيلها إلى «اسطنبول» ورحبت البطريركية الرومية بمجيئها، واحتفالاً بها أصدرت أمراً إلى مديري المدارس الرومية بتعطيل الدراسة في مدارسهم ثلاثة أيام.

لم تكن البطريركية راضية عن تدريس اللغة العثمانية ـ وهي اللغة الرسمية للدولة ـ للطلاب في مدارس الأروام؛ ولهذا جمع البطريرك المجلسين الروحاني والجسماني، بعد ثلاثة أشهر من الهدنة، ودفعهما لإصدار قرار بإلغاء تدريس اللغة التركية العثمانية في مدارس الأروام.

وقد نصَّت الهدنة على إرسال ثلاث مندوبين عظام من دول الائتلاف إلى اسطنبول، ثم قام البطريرك بزيارة كل واحد منهم على حدة، ورجاهم ببذل مساعيهم لدى الحكومة العثمانية لتقوم بتسريح الجنود الروم الذين يخدمون في الجيش، فوراً.

وأنشأت البطريركية «لجنة الأناضول» - في ٢٤ يناير ١٩١٩ م - وهي مكونة من سبعة أعضاء لجمع ممثلي الأروام من داخل الأناضول؛ لأنهم كانوا خارج حدود أراضي الدولة التي تطالب اليونان بها وأرسلت البطريركية - في أبريل ١٩١٩ م - أحد أعضائها وهو «سوفوكليس خداويروى أوغلو» إلى «باريس» و «لندن» للدفاع عن مطالب الأروام في الأناضول.

وبجانب هذا النشاط الذي أوضحنا بعض خطوطه حاول الأروام - في سبيل الوصول إلى هدفهم - الاستفادة من جو الحرية التامة التي اعترفت بها الدولة العثمانية لدور العبادة، والمدارس، والمؤسسات، وما تكنه الدولة من شعور تجاه هذه الأماكن، وقاموا بتحويل كل منها إلى مخزن للأسلحة.

ويتحدث «فينزيلوس» - في مذكراته - عن هذا الموضوع فيقول:

«لقد أعطوا لي ضمانات ونُفِّذت بالفعل؛ فقد تحولت الكنائس، ومدارس الأروام في المدن الصغيرة والكبيرة إلى مخازن للسلاح».

«وقد أظهر الأروام الذين يعيشون في هذه المدن شجاعة كبيرة في سبيل الوصول إلى هذه النتيجة؛ فقد عرفوا كيف يستفيدون من الاحترام الذي يبديه الأتراك (العثمانيون) لدور العبادة، كما عرفوا كيفية الاستفادة من الحقوق التي منحها الأتراك (العثمانيون) للمدارس المحلية».

قول «فينزيلوس» هذا اعتراف واضح، يبيِّن بشكل حاسم أن

اليونان وغيرها من المؤسسات الدينية الرومية في الأناضول - والمؤسسات الأخرى - جُعلت كلها كمقر سياسي ومركزي وعسكري.

٢٣ ـــ احتلال تركيا «اليونانيون ـــ الأروام المحليون ـــ البطريركية»

نريد هنا دخول الموضوع من خلال جزءٍ هامٍ من المذكرة التي قدَّمها «فينزيلوس» والتي تحدث فيها عن أفكاره، وآماله، وأطماعه، في الأناضول. يقول:

«هل يمكن أن ندع هذه الفرصة - التي أعطاها الله لنا لتحقيق الأمل القومي - لتفلت من أيدينا غير متحسبين للموقف اليوم؟! وهل يجوز لنا أن نقف دون حراك في مواجهة هذا الموقف، الذي يعيد إلينا الحكم في بحر الجزر، ويخلق يوناناً واسعة مثمرة؟!

وهل يجوز لنا أن نقف كالمتفرج، أمام استعادة كل البلاد التي كانت في حكم وإدارة الفكرة اليونانية القومية طوال وجودها التاريخي؟!»

ويقول «كيتسيكيس» في هذا الموضوع:

«في أعقاب الحرب العالمية الأولى، انشغلت الدول المنتصرة - في باريس - بمساومات نظام عالمي جديد للسلام. واليونان مصابة بالاضطرابات، أما «فينزيلوس» الذي كانت تسيطر عليه، وتبهر ناظريه فكرة «إحياء الإمبراطورية البيزنطية» (الرومية)، ويسعى للحصول على أراضٍ من كلٍّ من ألبانيا وبلغاريا؛ ويرى أن ميراثه الأصلي هو ميراث من الإمبراطورية العثمانية، فهو يريد «أزمير»، وكل المناطق الممتدة حتى «مرمرة»، وكل غرب الأناضول، وقبرص، وجزر بحر إيجه، وكل

منطقة طراقيا، واسطنبول، وقد ربط مستقبله السياسي في أثينا بتحقيق «فكرة اليونان الكبرى»؛ أي أن «فينزيلوس» يريد المناطق التي تنادي بها «الفكرة العظمى».

وللوصول إلى هذا الهدف؛ تمَّ عمل بعض الاستعدادات الجديدة ـ كملحق للتدابير التي اتّخذت من قبل ـ فتسلل اليونانيون إلى الأراضي التركية ـ في وقت السلم ـ بطرق ماكرة، وعملوا على تقوية «الفكرة القومية اليونانية»؛ بحيث أنهم أكثروا من أعدادهم في غرب الأناضول، بشكل منظم ومدروس، قبل هجومهم على أزمير بقرن كامل.

هذا وكان الضباط اليونانيون في الجزر يقومون بتدريب الأروام المحليين ثم يعودون إلى سواحل «إيجه». وكان في خطة إلحاق «أزمير» باليونان، ضرورة إعداد كوادر للقيام بالتمردات في الداخل.

وكانت الدولة العثمانية تثق في بعض رجال الدين ـ في البطريركية ـ فكانت تبعثهم إلى سواحل بحر إيجه ويعلمونها بالأوضاع هناك حتى يمكن للحكومة العثمانية اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية في مثل هذه الحالات، إلا أن هؤلاء كانوا يخونون الدولة العثمانية ويقومون بعكس ما أرسلوا إليه من مهام، كانوا يقومون بإثارة العالم ضد الدولة العثمانية.

وقد أنشئت المقرات العسكرية التابعة للفرق اليونانية؛ فلكل فرقة مقرٌ عسكريٌ موجودٌ في كل جزيرة من جزر الساحل، مثل: «صاقيز» و «سيسام» و «ميد يللي»، وفي كل مقر منها ضابط وعساكر. أما أفراد المقرات الثلاثة فكانوا ثلاثمائة وخمسين رومياً في سواحل الأناضول. وقام الضباط اليونانيون بأعمال التدريب العسكري في هذه المعسكرات.

أما الحرف، والتجارة، والفن، فقد كانت في يد الأروام أصلاً؛ خاصة شبكة السكك الحديدية، التي كانوا يسيطرون عليها، وكان في

هذه الشبكة الجديدة «أصحاب بقالة» يعملون في تجارة المواد الغذائية وهم في الواقع جواسيس متطوعون لليونان.

وقد، وضعوا في صناديق المواد الغذائية العتاد والمعدات العسكرية: من ملابس عسكرية وأسلحة وذخيرة وأرسلوها إلى الكنائس على أنها مليئة بالمساعدات الغذائية والمعونات ـ من طعام وملابس ـ للفقراء لتوزيعها عليهم؛ وقد استطاعت الحكومة العثمانية كشف هذا المكر والخديعة ومعرفة ذلك وتسجيله.

واتخذت الدول العظمى قراراً في مؤتمر باريس باحتلال اليونانيين لمنطقة إزمير التركية، وذلك استناداً لمادة معتمدة في هدنة «موندروس» ـ في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ م ـ تنص على «أنّ للحلفاء الحق في احتلال أي مكان، أو منطقة استراتيجية في حالة ظهور موقف من شأنه تهديد أمنهم».

وتحققت ـ بهذا ـ الدعوة التي اتخذها «مجلس الحلفاء الأعلى» في هذا الموضوع، بتحريض من «لورد جورج»؛ فقدَّم الأميرال الإنجليزي «جالثروب» إخطاراً ـ في ١٤ مايو ١٩١٩ م ـ إلى قائد استحكامات إزمير، وأبلغه أن اليونانيين سيحتلون مدينة إزمير فقط، وحدث بالفعل احتلال المدينة في اليوم التالي أي ١٥ مايو ١٩١٩ م.

وبموجب معاهدة «سيفر» استطاعت دول الائتلاف احتلال قطاعات كبيرة من تركيا. وقد خُطِّط لتقسيم الدولة العثمانية من خلال مجموعة من المعاهدات السرية وقعتها دول الائتلاف.

وعند تطبيق الهدنة التي كان فيها شروط في غاية الثقل، لم يراع أحد شعور الأمة التركية، وراحت الدولة اليونانية تتصرف كما يحلو لها تجاه تركيا، واستكمالاً لهذه الأعمال التي تقوم بتدبيرها دول الائتلاف، قام الغرب بفتح الطريق أمام القوات اليونانية للاستيلاء على الوطن التركي،

مراعين - في المقام الأول - أحلام اليونانيين في إقامة دولة اليونان الكبرى؛ وسمح الحلفاء لليونانيين بالاعتداء على الأتراك: في أموالهم، وأرواحهم، وأعراضهم، وشرفهم؛ بشكل خارج عن كل حدود الإنسانية!!

وقدَّم السير «دونالد ماك لين» - في ٢ ديسمبر - استجواباً إلى رئيس مجلس العموم في إنجلترا بشأن المسألة اليونانية، ثم ردَّ «بونارلو» على هذا الاستجواب بقراءة نص المذكرة التي أرسلها في ذلك اليوم إلى أثينا؛ وكان مما جاء فيها:

«. . . إن الحكومات الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، قد أثبتت - بصورة متكررة في الماضي - حسن نواياها تجاه الشعب اليوناني، وكذلك ساعدته في الوصول إلى هدفه الذي يرمي إليه منذ قرون. . .».

ولكي يُقنع «فينزيلوس» الدول الحليفة بذلك، قال: إن الروم الذين يعيشون في الأناضول، يتعرضون للعدوان، وهم لا يريدون شيئاً غير حمايتهم، ويتمّ هذا بموجب مواد الهدنة.

ويقول «هارون أرمسترونج» - الموظف الإنجليزي لدى تركيا - خلال حديثه عن هذا الموضوع:

«. . . إن السبب الوحيد الذي ساقه اليونانيون لاحتلال تركيا، هو تعرض الأروام هناك للظلم والتعذيب من قبل الأتراك؛ فاليونانيون يلعبون بالعالم، بحجة إنقاذ مواطنيهم في الأناضول. . . ولكن الروم في تركيا ليسوا من مواطنيهم؛ فهم على أقل تقدير مواطنون تابعون لتركيا. هؤلاء عاشوا في سكينة وأمن طوال العصور في الأراضي التركية، ومنهم أغنياء مرفَّهون، والحقيقة أن نقطة (المواطنة) بين أروام الأناضول وبين اليونانيين عبارة عن كلامٍ خاوٍ ولا أساس له».

كان الهدف الأساسي لليونان هو ضم منطقة غرب الأناضول إلى دولة اليونان وهو ضرورة من ضرورات تحقيق «الفكرة العظمى»، وهذا ما سجله العقيد «زافيريو» ـ قائد الفرقة اليونانية الأولى التي هاجمت أزمير ـ في بيان له وزَّعه علي الناس في ذلك اليوم. يقول:

«. . . إنهم ـ أي اليونانيون ـ يرتبطون بهذه الأرض منذ ثلاث آلاف سنة».

ويدَّعي «فينزيلوس» ـ في مذكرته ـ «أن آسيا الصغرى في منطقتها الغربية، يونانية منذ ثلاثين قرناً».

وصل الأمر باليونانيين أن رسموا خط حدود الأراضي التي رغبوا في إلحاقها بأراضيهم؛ والحدود التي رسموها تبدأ من شرق «بانفيرما» و «باليق أسير»، مروراً بغرب مدينة عشَّاق، ودينزلي، وشرق موغلاً، نزولاً إلى البحر الأبيض.

أرسل «فينزيلوس» من باريس رسالة ذات مغزى كبير، وقرأها العقيد البحري «مافريدس» ـ ممثل اليونان ـ على عِلْيَةِ القوم من الروم المدعوين إلى كنيسة متروبوليس؛ يذكر فيها:

«. . . لقد تحقق أملنا الذي طال انتظارنا له عدة قرون. ودعا «مؤتمر السلام» اليونان لاحتلال «إزمير» وضمان السكينة والأمن، ويقدر مواطنيَّ أن ضمَّ أزمير كان نتيجةً للقرار الذي تولَّد في ضمائر مديري مؤتمر باريس.

لقد رزح أروام الأناضول الغربي طويلاً حتى حرب البلقان؛ ليقدروا ـ تماماً ـ الفرحة الكبيرة المحيطة بهم اليوم، وليس لدينا أي تفكير لعرقلة هذه الفرحة. . .»

زادت هذه الرسالة هياج وتطرف الأروام أكثر من ذي قبل، وكان للبطريركية بالطبع جهودها في اتخاذ القرار الموضَّح في رسالة

«فينزيلوس» التي حملت البشرى لهم. ثم زار لندن وباريس وفد مكوَّن من ثلاثين شخصاً، في سبيل ترويج محاولات «فينزيلوس» التي قام بها في «باريس» باسم القومية اليونانية.

وأعدت البطريركية العدة لقدوم هذا الوفد الذي سلَّم مذكرة إلى رئيس وزراء فرنسا، وأخرى لرئيس وزراء إنجلترا.

وقال «فينزيلوس» أثناء لقائه «بغالب كمالي سويلمز أوغلو» ـ وهو أحد الشعراء القدامى الذين أرسلوا في مهمات إلى روما ـ:

«ها قد وصلنا إزمير ولن نخرج منها».

وقد وضح ـ بجلاء ـ من خطبه الطويلة، مدى تمسكه «بالفكرة العظمى».

لم يتوقف اليونانيون في زحفهم وانتشارهم رغم الضمانات التي قدَّمها جالتروب.

وعقد ملك اليونان ـ «قسطنطين ـ اجتماعاً في «كوتاهيه» استمر تسعة أيام، واشترك فيه «جوناريس» ـ رئيس الوزراء ـ و «ثيوثوكيدس» ـ وزير الحربية ـ و «بابولوس» ـ القائد العام ـ وكذلك رؤساء الأركان؛ وكان هذا الاجتماع من أجل ترتيب حرب لفتح طريق أنقرة.

واشترك فيه ـ باسم الكنيسة ـ أسقف أَفَسْ الحاقد ويُدعى «ثيوس كيفيدس»، وقال القائد العام عن هذا الاجتماع:

«. . . رمى الأسقف ـ طوال الاجتماع ـ نظرات حاقدة كُلاً من الجنرال «كونديليس»، و «باليس» ـ رئيس هيئة الأركان ـ وهما يقومان بشرح العقبات والصعوبات التي تواجه فتح «أنقره»، وأحسست أن شفتيه تتحركان وكأنهما تكيلان اللعنات عليهما، حدث هذا بالرغم من حضور الملك لهذه المناقشات».

وعند نهاية مجلس الحرب خرج وزير الحربية مع رئيس الوزراء من قاعة المؤتمرات، وبعد دقائق التفت الملك قسطنطين إلى أسقف أفس، وقال له:

«.... لقد شَغَلَتْني كثيراً الأحداث الأخيرة السعيدة، شغلتني عن التفكير في الحاضرين الجدد من الأراضي التي حررها جيشنا مع الكنيسة. أما الآن فأنا مستعد وتحت أمرك، تفضل بالكلام...».

فقال هذا له:

«يا صاحب الجلالة، طالما أن جيشنا لم يكمل واجبه بعد، ولم يحرر البلدان البيزنطية الواقعة - إلى الآن - تحت أسر الأتراك؛ فإن أولادنا المساكين، قليلي الحظ، مثقلون بالهموم والأنين، ولسنا منكري الفضل المقدَّم لنا حتى اليوم، إلا أننا نتوقع انتصارات أسطع حتى تصل الكنيسة إلى قمة السعادة».

وليس هناك من شك في أن الأسقف إنما أراد أن يعرف رأي الملك النهائي في مسألة الحرب.

فلما رأى الملك صامتاً بادره بالسؤال: «أَوَ إنكم يا صاحب الجلالة لم تقرروا حرب أنقره؟».

فاحتد الملك لهذا السؤال وردَّ عليه قائلاً:

«لم أقرر شيئاً؛ فلست صاحب صلاحية في هذا الخصوص، ويمكنكم السؤال عن هذا عند هؤلاء الذين يحكمون من الخارج».

لم يهتز الأسقف، وقام بهدوء ثم رسم إشارة تقديس من يده إلينا جميعاً وخرج.

ثم قال لي «بالاس» - رئيس هيئة الأركان:

«يبدو أن حرب أنقره ستقع لا محالة، هل لاحظت حالة الأسقف العصبية؟»

والحق يقال إن «جوناريس» و «ثيوثوكيديس» كانا قد قدَّما تقريراً يحذران فيه الجيش من هذه العملية؛ ومع هذا فقد اتخذ قرار الحرب.

نظن، أنّ هذا الموقف دليلٌ على مدى نفوذ رجال الدين لدى حكومة اليونان، وعن نفس الأمر عبَّر أحد رؤساء الوزراء الأتراك بعبارة - توضح تأثير الكنيسة على أثينا - هذه العبارة هي أنها:

«دولة الكنيسة..».

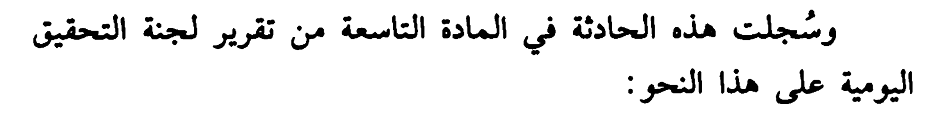
هكذا، وبعد أن أوضحنا الخطوط العريضة لأبعاد «الفكرة العظمى» اليونانية في الأناضول، نودُّ أن نعود ثانية إلى «الاحتلال» لنلقي - في هذه الأثناء - نظرة على بعض الأحداث الظاهرة في خطوطها العريضة:

□ كان رجال الدين النصارى والمعلمين يقولون دائماً للروم المحليين: «بالتأكيد سيأتي اليوم الذي تظهر فيه السفن اليونانية في خليج إزمير، لتنقذكم من العثمانيين».

وتحدث عن هذا في خطاب ثوري ألقاه الأسقف «خيريوستوموس» - يوم ١٤ مايو ١٩١٩ م - قائلاً:

□ «تجمع الروم في الميادين، وفي أيديهم السلاح، وأمامهم رهبانهم، ينتظرون مجيء العسكر اليونانيين، وعندما ظهرت السفن في خليج «إزمير» حاملة قواتها لاحتلال تركيا تصور للروم أن أحلامهم قد أصبحت واقعاً».

□ وقام «خيريوستوموس» - كبير خبراء برنامج الثورة والمذبحة، والمخطط لهما في الكنيسة - باستقبال الجنود اليونانيين ودعا لهم في «كوردون بوى». ثم جمع الجنود اليونانيين في احتفال ديني ضخم، وقام بالقداس للوحدات العسكرية التي كانت ترقص فرحاً.


وسُجلت هذه الحادثة في المادة التاسعة من تقرير لجنة التحقيق اليومية على هذا النحو:

□ «لم يقم الجنود اليونانيون ورؤساؤهم السياسيون والدينيون بعمل أي شيء لتهدئة خواطر الشعب، وكذلك أثَّر احتفال التقديس الذي رأسه الأسقف لتقديس الجنود تأثيراً شديداً للأسف».

□ لقد حرَّض «خيريوستوموس» الجنود اليونانيين، والأروام المحليين على ذبح الأتراك المسلمين خلال خطابه الذي قال فيه:

«إن شرب دماء التركي ثواب؛ فبقدر كمية الدماء التي تشربونها من جسد الأتراك، بقدر ما تقتربون من الجنة»!!

□ وهذا نص ما جاء في تقرير اللجنة:

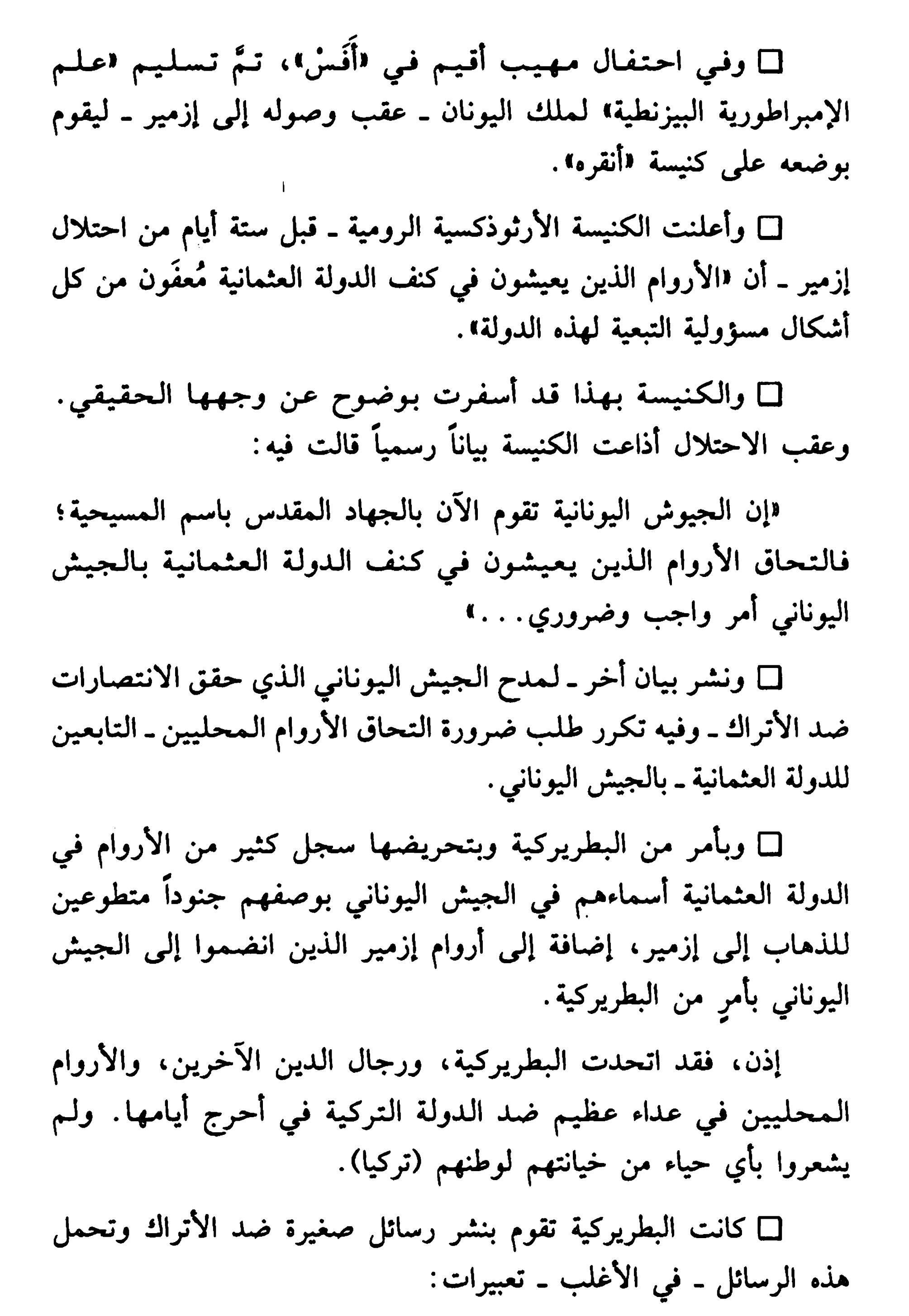
لم يكتف «خيريوستوموس» بهذا التحريض، بل إنه وجَّه بنفسه المذبحة التي حدثت أثناء الاحتلال وأدارها، وكان يجري في كل ناحية وهو يصيح:

«اقتلوا كل من يلبس الطربوش». ويقصد الأتراك.

أوضح أعضاء مجلس الأمة ـ الذين شهدوا الحادث ـ هذا الموقف في اجتماع مجلس الأمة التركي بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢٠.

□ واستمر تحريض «خيريوستوموس» طويلاً وأدى إلى مظاهرات الأروام المحليين ضد الحكومة العثمانية، وقاموا بتمزيق العلم التركي، وتابعوا عملياتهم بإعداد تقارير عن تعرض الروم للظلم، وقدموها لممثلي الإنجليز.

وقد خصص «خيريوستوموس» الأسقفية لتكون مقراً لقيادة «مافريديس» ممثل اليونان، ونصب العلم اليوناني فوق الكنيسة بعد وصول سفن الحرب الإنجليزية إلى ميناء «إزمير» التركي.



□ وفي احتفال مهيب أقيم في «أَفَسْ»، تمَّ تسليم «علم الإمبراطورية البيزنطية» لملك اليونان ـ عقب وصوله إلى إزمير ـ ليقوم بوضعه على كنيسة «أنقره».

□ وأعلنت الكنيسة الأرثوذكسية الرومية ـ قبل ستة أيام من احتلال إزمير ـ أن «الأروام الذين يعيشون في كنف الدولة العثمانية مُعفَون من كل أشكال مسؤولية التبعية لهذه الدولة».

□ والكنيسة بهذا قد أسفرت بوضوح عن وجهها الحقيقي. وعقب الاحتلال أذاعت الكنيسة بياناً رسمياً قالت فيه:

«إن الجيوش اليونانية تقوم الآن بالجهاد المقدس باسم المسيحية؛ فالتحاق الأروام الذين يعيشون في كنف الدولة العثمانية بالجيش اليوناني أمر واجب وضروري...»

□ ونشر بيان أخر ـ لمدح الجيش اليوناني الذي حقق الانتصارات ضد الأتراك ـ وفيه تكرر طلب ضرورة التحاق الأروام المحليين ـ التابعين للدولة العثمانية ـ بالجيش اليوناني.

□ وبأمر من البطريركية وبتحريضها سجل كثير من الأروام في الدولة العثمانية أسماءهم في الجيش اليوناني بوصفهم جنوداً متطوعين للذهاب إلى إزمير، إضافة إلى أروام إزمير الذين انضموا إلى الجيش اليوناني بأمرٍ من البطريركية.

إذن، فقد اتحدت البطريركية، ورجال الدين الآخرين، والأروام المحليين في عداء عظيم ضد الدولة التركية في أحرج أيامها. ولم يشعروا بأي حياء من خيانتهم لوطنهم (تركيا).

□ كانت البطريركية تقوم بنشر رسائل صغيرة ضد الأتراك وتحمل هذه الرسائل ـ في الأغلب ـ تعبيرات:

«تعالوا لتنقذونا نحن المسيحيين من بين براثن ظلم الأتراك الظالمين،

القتلة المتوحشين» «تعالوا لتنقذوا مئات الآلاف من المسيحيين. . .».

□ وعلى جانب آخر، تأسست فرقة عسكرية من الأروام المحليين في إزمير بناءً على أمر «فينزيلوس»، ووصل إلى إزمير القسيس «ظاغفيربولوس» - حاكم الجزر من قِبَل اليونانيين - ونظَّم الأروام، وأحضر السلاح والذخيرة في صناديق المواد الطبية إلى ميناء «إزمير»، على سفن يونانية تحمل علامة الصليب الأحمر.

□ وقد اكتشفت ملابس عسكرية خاصة بالجيش اليوناني داخل خمسة عشر بالة باسم «أسقفية بوردور» وهي في طريقها بحراً إلى أنطاكيا وقامت بمصادرتها القوات الإيطالية.

□ وأسست البطريركية - داخل إطارها وضمن بنيتها - جمعية «مافري ميرا» بهدف خدمة اليونان، وحُدِّدَ عملها بالقيام في الأوقات العصيبة بتكوين وإدارة جماعات محاربة في كل المحافظات التركية ومديرياتها؛ كذلك عقد الاجتماعات وعمل الدعاية.

□ وكحصيلة للعمل المشترك بين اليونان والبطريركية تَمَّ تأسيس جميعة «كوردوس» في اسطنبول عام ١٩١٦ م.

ووحدة هذه الجمعية الأصلية هي وحدة «البطريركية المركزية» وبدأت مجهوداتها كفرع من فروع الجمعية السرية «اتنيكي إيتريا».

وكانت إدارة هذه الجمعية - وهي صاحبة الدعم المعنوي والمادي لليونان - في يد البطريركية، والأروام تأتي عن طريقها.

ومن المفيد، هنا، ذكر بعض فعاليات البطريركية لتتضح الرؤية في مدى ولاء البطريركية للقضية اليونانية، وقيامها بأعمال ضد تركيا - البلد التابعة لها:

١ - قدم «مليتبوس» - البطريرك - شهادة إلى ملك إنجلترا تحمل شعار البطريركية، ورجاه أن يعمل جاهداً في سبيل عدم تغيير معاهدة «سيفر» - وهي معاهدة تعني الموت لتركيا -.

٢ ـ وأرسلت البطريركية ـ برقيات إلى الأسقف العام للكنيسة الإنجليكانية ـ في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠ ـ وإلى المحافل السياسية الأوربية ـ من ٢٣ أكتوبر نفس العام ـ تتحدث فيها عن ظلم الأتراك.

٣ ـ وفي أول فبراير سنة ١٩٢١ م أرسلت برقية إلى رؤساء دول الائتلاف تطلب منهم إنقاذ الروم ومبدأ الرومية. وقدمت «الكتاب» الأسود ـ في ٩ فبراير ١٩٢١ م ـ إلى ممثلي الدول الأوروبية المؤازرة ـ.

٤ ـ وفي ١٥ فبراير ١٩٢١ م، قدَّمت ـ إلى المحافل السياسية ـ موضوعاً مفصلاً، كُتب عن أروام اسطنبول، والأروام الباقين تحت الإدارة التركية مباشرةً.

٥ ـ كما أرسلت إلى مؤتمر لندن ـ مباشرة ـ برقيات تطلب إنقاذ الأروام ـ في ٢١ فبراير من نفس العام ـ.

٦ ـ وفي ٢٣ فبراير ١٩٢١ م سافر قائمقام البطريركية من اسطنبول إلى لندن حاملاً هدايا عديدة، ونشرات دعاية من مقر البطريركية. وفي نفس العام وبالتحديد في ٥ مارس أرسلت برقية إلى لندن توصي بإدارة اليونان لأهالي «أدرميد» التركية، والتقى البطريرك «مليتبوس» ـ الموجود في لندن وقتها بـ «درويتوس»، ثم قام بإيضاح تفصيلي عن الصراع الذي تقوم به «بطريركية الفنار» باسم المسيحية والحروب التي اشعلتها ضد الأتراك، وكان هذا في كنيسة «سان مارسن» في ٩ مارس ١٩٢١ م.

٧ ـ وفي نفس التاريخ قامت البطريركية بتهجير الروم من منطقة «نوجه ايلي» إلى اسطنبول وأبرقت إلى لندن بذلك، وفي ذات التاريخ أهدى قائمقام البطريركية إلى ملك بريطانيا شهادة مرصعة تحتوي على شعار البطريركية.

٨ ـ وفي ١٢ مارس من نفس العام أرسل «مجلس البطريركية» و «جمعية الدفاع القومي» برقية إلى لندن لإنقاذ المسيحية.

٩ ـ وفي ١٩ مارس ١٩٢١ م، كتبت البطريركية تبين موقف الروم إذا تغيرت معاهدة «سيفر» وأرسلت بهذا الشأن إلى رئيس وزراء دول الائتلاف.

١٠ ـ وعلى الجانب الآخر لم ينس «ميليتبوس» عندما وصل إلى أمريكا ـ من ٢٠ مارس ١٩٢١ م للقيام بالدعاية لقضيته ـ أن يرسل سلام البطريركية وهداياها إلى الجيش اليوناني.

١١ ـ وفي ٢ أبريل ١٩٢١ م خُصصت مدرسة «زابيون» كمستشفى للجرحى اليونانيين.

١٢ ـ وتسلمت البطريركية مبلغ مليون فرنك، تبرع به اليونانيون المقيمون من أمريكا.

١٣ ـ وفي ٨ مايو ١٩٢١ م بعد جهود ميليتبوس في هذا الشأن قدمت شكوى إلى ممثلي دول الائتلاف السياسية في «اسطنبول» عن عمليات التهجير والظلم الواقع على الأروام القاطنين في اسطنبول وحواليها، ثم أرسلت خطاب شكر إلى اليونان لسياستها الحسنة من أجل أسرى الأروام الذين لم يتحرروا بعد.

١٤ ـ وفي ١٣ يوليو ١٩٢١، قام الروم المقيمون في أمريكا بإشارة من البطريركية ـ بطلب حماية أمريكا للروم المقيمين في الأناضول من الحكم التركي.

١٥ ـ وأثناء قيام البطريركية في اسطنبول بحملة لدعوة الروم في الأناضول للاشتراك في وحدات جنود الجيش اليوناني، ألقى قائمقام بطريركية اسطنبول ـ في ٣ أغسطس ١٩٢١ م ـ خطبة عن انتصارات الجيش اليوناني، وبعد قرار إرسال متطوعين لمساعدة جيش اليونان

مساعدةً فعلية بادرت البطريركية باتخاذ قرار للقيام بنشاط كبير يهدف إلى ضمان المساعدة المالية للمحاربين اليونانيين.

يتبين لنا من هذه النماذج ـ كما أوضحنا من قبل ـ مدى الأهمية التي أولتها البطريركية إلى الدعاية لخدمة اليونان، وكيفية تقوية العلاقات معها، وبمعنى آخر، لم تعد هناك صعوبة في فهم انغماس البطريركية في «الفكرة اليونانية» انغماساً شديداً، ويتبين أيضاً كيفية نجاح البطريركية في استمالة الرأي العام العالمي إلى جانب «الفكرة اليونانية» وفي نفس الوقت معاداة العثمانيين والأتراك، يضاف إلى هذا رسالة البطريرك جريجوريوس إلى قيصر روسيا التي يبين فيها كيفية هدم الدولة العثمانية.

وكذلك الحديث الذي أدلى به «دروتيوس» ـ بطريرك الروم السابق ـ إلى «فماتيراس» ـ صاحب جريدة «نيولومس» ونُشر في نفس الجريدة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٢١؛ وقد سُئل البطريرك هذا السؤال:

ما هو موقفكم في حال عدم اقتناع الدول المتحالفة بالحوادث التي ستعرضونها عليها؟!، وكذلك الوثائق التي معكم؟! أثناء توجهكم إلى لندن.

وكان ردُّ البطريرك على هذا هو:

«جُلُّ دول التحالف نصرانية!! إذن فليس من المعقول عدم تصديقهم لوفدٍ نصراني!!».

وإذا فشلنا في تحقيق مطلبنا ـ وهو فرض محال ـ؛ سنفكر في وسيلةٍ أخرى؛ ولكن المؤكد هو قبول هذه الدول واحترامها للوثائق التي تقدمها كنيسة مقدسة».

وكلمة الشكر التي وجهها وزير خارجية اليونان في البرلمان اليوناني إلى البطريركية:

كان موضوع الحديث من اجتماع البرلمان اليوناني في جلسة يوم ٥ مارس ١٩٢١ م هو «مسألة البطريركية». وأثناء المناقشات هاجم

«كاميانيس» ـ وهو عضو في البرلمان ـ البطريركية، فردَّ عليه وزير الخارجية اليونانية بقوله:

«إن الأمة اليونانية لمدينة بالشكر والعرفان لبطريركية الفنار في اسطنبول؛ فمجاهداتها في الماضي هي التي جعلت الأمة تقوم اليوم بهذه الفتوحات».

كنا أوضحنا سابقاً، إن البطريركية أسست في اسطنبول بعض المؤسسات اليونانية، وأدارت نشاطها.

٢٤ ـ أعمال العنف والإرهاب التي قام بها اليونانيون والأروام المحليون

تسبب اليونانيون في عدة كوارث في «الأناضول»، كالتي أحدثوها في «تمردات الموره» و «حرب البلقان»؛ سواء كان ذلك أثناء تقدمهم نحو «أنقرة» أو انتشارهم في منطقة «مرمرة» أو انسحابهم، أو أثناء العمل على إحياء مبدأ جمهورية «بو نطوس» من جديد.

وارتكبوا وقتها، من الشرور والرذائل وأعمال الإرهاب ما تقشعرُ منه الأبدان، وأصبح وصمة عار في جبين الإنسانية؛ من عمليات النهب، والسلب، والسرقة، والتدمير، والمذابح، والاعتداء على الأعراض وتحقير المقدسات (القرآن، والجوامع، والمقابر، والمزارات. . .). ارتكبوا من الفظائع ما لا يصدقه عقل.

وقد فعلوا كل ذلك أمام أعين دول الائتلاف الأوروبية؛ المشاركة في الحرب العالمية حتى إن بعض الوحدات لم تستطع تحمل رؤية ذلك فتدخلت لمنعها.

وهناك مثالٌ على هذا؛ عندما رأى جنود البحرية التابعون لدول الائتلاف موقفاً من هذه المواقف، وهم على متن سفن الأسطول

الراسي في الميناء؛ ألقوا بأنفسهم في البحر لنجده الشعب التركي المظلوم، فمُنِعوا من ذلك، واتُخِذَت التدابير اللازمة لإبعادهم عن رؤية هذه المجازر؟!!

إنه لمن النادر ـ في التاريخ ـ أن يحدث مثلما حدث من الروم المحليين تجاه مواطنيهم، الذين عاشوا معهم في سلام وأخوّة، وتجاه دولة هي الدولة العثمانية، هم تابعون لها، واستفادوا منها بكل أنواع النعم، ونعموا فيها بحياة آمنة حُرَّة هيأتها لهم دولتهم العثمانية، لقد نسوا كل هذه النعم، وجحدوا الإحسان، وقاموا بمنكرات لا يمكن تخيلها.

ونخص بالذكر، رجال الدين منهم، الذين قاموا بتحريض الشعب للقيام بهذه التصرفات؛ بل إن تطبيقهم لهذه الأمور باسم الدين وباسم رجاله لأمرٌ يبعث على الخجل.

والذي يؤكد ما نرمي إليه، اعتراف كتّاب نصارى ـ منصفين ـ بالحوادث المفجعة والمجازر التي قام بها الروم المحليون واليونانيون؛ ومنهم على سبيل المثال، الكاتب اليوناني «الدكتور ديمتري كيتسيكيس» الذي يعترف بهذه الحوادث المفجعة، وكذلك «جي بيرين» والبروفسير «جيشكه»؛ هؤلاء تحدثوا وكتبوا عن هذه الأحداث الإجرامية بشكل واقعي.

وقد قامت لجانٌ تقصي الحقائق ـ بتسجيل هذه الحوادث المفجعة مدعمة بالوثائق، من أماكن حدوثها ـ وهي مكونة من ممثلي البلاد المحايدة، وتم إبلاغ المسؤولين في تلك الدول بتقارير رسمية من قبل ممثليهم في هذه اللجان.

٢٥ ـــ مطامع اليونانيين في اسطنبول، ونشاط فينزيلوس

يرغب اليونانيون ـ بجنون ـ امتلاك مدينة «اسطنبول» ـ عاصمة بيزنطه، وقال «فينزيلوس» في خطاب أرسله إلى الملك «ألكسندر» في ٢٥ سبتمبر ١٩١٨ م:

«لم أنسَ - يا صاحب الجلالة - وعدكم بالاستيلاء على اسطنبول».

وعقد - خلال نوفمبر ١٩١٨ - مؤتمر في أثينا تحت اسم «أروام الأناضول»، ثم تطور إلى أن أصبح مجلساً جديداً، أطلق عليه اسم «المجلس الوطني للواقعين في الأسر». وسافر وفدٌ منه إلى باريس كانت مهمته طلب الإذن بإرسال مندوبين إلى مؤتمر السلام، لتمثيل الأروام الواجب تحريرهم. وفي اجتماع عقد في الرابعِ من نوفمبر من نفس الشهر، تحدث «أرياليس» - رئيس المؤتمر - قائلاً:

«ما من روميٍّ يتحدث في مسائل قومية في هذه القاعة المحترمة - والتي تقدِّس تمثال «جريجوريوس» بطريرك اسطنبول وشهيد «الفكرة العظمى» - قبل دخوله من باب هذا البناء، دون أن يحيِّي مدينة اسطنبول. ملكة المدن المشكلة لروح وقلب شعبنا وأمتنا.

فلنقف جميعاً تحيةً لاسطنبول، مدينة المال والأفكار، ومهد تراثٍ خالدٍ يعلن عن إحياء أمتنا ووحدة قومنا، ونقسم بأقدس يمين صادر من قلبٍ روميّ:

نقسم لك يا اسطنبول، في حضور الله وحضور البشر، أننا لن نتراجع قيد أنملة عن الكفاح في سبيلك، ولن ننسَ لحظة أنك روح الأمّة وقلبها. إنك أعظم ما في «الفكرة الرومية» ولن نشعر بالحرية والعدل بدونك لأنك في حياتنا وفكرنا. إن آسيا الصغرى قد ارتقت وسمت بعلوك وهي أمدتك بالأساطيل والجيوش.

أيتها الأم! لا تخافي؛ فكل الروم أقسموا قسماً عظيماً في هذه القاعة الوطنية الجامعة المقدسة - وأبلغوا العالم أجمع بصورة هادرة أنهم لن يستطيعوا تحمل البعد عنك.

وبقاؤك في يد البرابرة، وأنت الروح والقلب للوطن الرومي

العظيم؛ فأقدس واجب هو العمل في سبيل الوطن؛ فلتحيا اسطنبول! لتحيا اسطنبول».

وقال الأميرال اليوناني كاكوليدي - الذي وصل اسطنبول مع أسطول دول الائتلاف - كلمات جديرة بالانتباه في خطبةٍ ألقاها في النادي اليوناني يوم ١٨ نوفمبر:

«إنني ورفاق من الضباط والجنود نشعر بالفخر لتشرفنا بحمل سلام الوطن الأم إلى الفكرة «الهيلينية» - من تركيا - وكذلك غصن الزيتون - من «الباريثون» - في اليونان. فالحكومة اليونانية وفقت في حمل راية اليونان؛ ليكون لكم بمثابة السلوان، بعد ظلم كبير وأخطاء كثيرة من الملك المخلوع - إن العلم اليوناني لم يكن علامة للاضطرابات - في التاريخ - لكنه كان علامة سلم وصلاح. فها نحن لم نحمل إليكم سيفاً بل حملنا غصن زيتون.

لقد امتنعت كثيراً وأنا أشاهد القوّة الواضحة التي بدا عليها العنصر الرومي في اسطنبول، وهو في نفس الوقت عنصر غاية في الطاعة والانضباط. فالأمّة الرومية ستصل - اليوم - إلى السعادة بفضل ذلك الرئيس السياسي العظيم، ويجب العلم أن كل شخص في الأمّة يمثل قوّة، والعظمة لا تظهر إلا في تجمع هذه القوى.

وأكرر هنا أنني رأيت أنه لا يمكن أن تظهر قومية رومية طموحة إذا لم تكن في نفس الوقت عاقلة ومطيعة إلى أقصى درجة.

وسوف أترك اسطنبول - اليوم - وأنا واثق عند عودتي أنني سأرى القومية الرومية في تركيا وهي تظهر نفس الكياسة؛ ذلك أنه بفضل هذه الكياسة ستؤدي الفكرة الرومية - في تركيا - خدمات جليلة للمصلحة والمنفعة».

عمل اليونانيون على زيادة عددهم في اسطنبول، وفي ١٨ أبريل

١٩١٨ م، أرسل «بولتيس» رسالة إلى وزير خارجية اليونان؛ يطلب فيها إرسال عشرات الآلاف من اللاجئين اليونانيين الذين فروا من أمام جيش البلاشفة إلى اسطنبول، بدلاً من إرسالهم إلى اليونان؛ وهم بذلك يحاولون تقوية رغباتهم في الاستحواذ على اسطنبول، ويسعون كذلك في الوصول لهدفهم.

نصّت معاهدة «موندوروس» على احتلال اسطنبول يوم ١٦ مارس ١٩٢٠ م ثم أصدرت البطريركية بياناً رسمياً، تطالب فيه دول الائتلاف باحتلال اسطنبول. وعندما تحقق هذا الاحتلال، رفعت البطريركية علم بيزنطة على بابها.

وبعد احتلال الجيش اليوناني مدينة «أدرنة» أخذ في التقدم نحو «جقالجة»، ثم أمرت «البطريركية» الأساقفة والقساوسة الروم ـ في تلك المنطقة ـ بالتحرك وراء الجنود اليونانيين إلى مركز القيادة العسكرية اليونانية لإقامة «القداس» عليهم.

وقام «بوليكاريوس» ـ أسقف أدرنة ـ باصطحاب مجموعة من القساوسة الموجودين في «طراقيا» إلى «أثينا» حيث قدَّم الشكر إلى «فينزيلوس» ـ بمناسبة تحرير «أدرنة» ودعا له بطول العمر.

وعندما وصل اليونانيون إلى «إزمير»، وأخذوا في الانتشار في «الأناضول»، زادت الآمال بانتصار «الفكرة العظمى» وتحققها. واستفاد فينزيلوس ـ هذا السياسي الماكر ـ من نفوذه على لويد جورج ـ رئيس وزراء إنجلترا ـ وانكبَّ على العمل من أجل تسليم «اسطنبول» للجيش اليوناني.

ازداد أمل «فينزيلوس» في تحقق حلمه، فأصدر أوامره بعمل الاستعدادات الضرورية بعد تسليم قوات دول الائتلاف، مدينة «اسطنبول»، إلى الجيش اليوناني، وكان هذا في أول عام ١٩٢٠ م.

وكتبت الصحف اليونانية توقعاتها بالتاريخ الذي سيتسلم فيه الجيش اليوناني، اسطنبول، وقد قامت حملة كبيرة في سبيل إذكاء نار العداء بين أروام قبرص والأتراك، ولاستمرار الحرب النفسية ضد أتراك قبرص في نفس الوقت.

وعن تصورات هذه الصحف عن حفل تسليم «اسطنبول» إلى الجيش اليوناني رأت وجوب إخراجه في صورة رائعة للغاية، وأن يكون من بين المدعوين «ياكوفو» أسقف «باف» ـ وهو الصديق القديم لميليتوس ـ، وتقدم إلى «اسطنبول» لنفس الغرض قافلة من «قبرص» تمثل اليونانيين القبارصة وعلى ظهر سفينة يونانية.

وكتبت إحدى هذه الصحف ـ وهي جريدة «الفييتريا» وتصدر في «لفقوشا» باللغة الرومية ـ عن هذا الموضوع في عددها الصادر بتاريخ ١١/٣/١٩٢٢ م، تقول:

... تمّ تأجير سفينة يونانية تسمى «ميلاتياوى» لنقل قافلة نصرانية تضم مائة شخص من قبرص إلى «اسطنبول» لحضور حفل تسليم «السلطة» هناك إلى الجيش اليوناني، والقيام بتهنئة البطريرك «ميليتوس»، ومن المعروف أنّ «نيقولايديس» ـ رئيس باف ـ سيشترك في القافلة.

٣٦ ــ جهود اليونانيين لجعل جامع «أياصوفيا» كنيسة

حاولت اليونان استغلال «أياصوفيا» عاملاً دينياً وسياسياً لصالحها؛ وفي هذا الموضوع، يقول الأستاذ الدكتور لوقاريس:

«... لقد أصبحت كنيسة «أياصوفيا» معبداً للقسطنطينية، وخاصة معبد «الوجوس» الذي بُعِث من جديد فهي رمز يجدّد الآمال.. والطقوس المقدسة في «أياصوفيا» لا تكتمل طالما أنَّ هناك عدداً جاثماً

فيها. إن هذه الطقوس ستدوم بإعادة ظهور البطريرك الغائب، بين جدران هذه الكنيسة العظيمة، ظهوره بكل فخامته وقداسته...».

أما البطريرك «دروتيوس» فقد نهض من «اسطنبول» المحتلة وذهب إلى لندن ومعه جبَّة البطريركية المشهورة، وتقول الأسطورة في هذه الجبة أنها كانت لـ «تانزانيوس» الذي كان يقوم بأداء الطقوس التي لم تكتمل وقتها نظراً لمصادفتها لحظات الفتح الإسلامي.

ويوم وصوله تحدث دورتيوس إلى الصحفيين عن رؤيا رآها في منامه، قال:

إنه رأى «قسطنطين» ـ آخر أباطرة بيزنطة ـ وهو يقول إن عيسى كلَّف «فينزيلوس» بإعادة «أياصوفيا» إلى الصليب، وإبلاغ العالم النصراني كله بذلك. وفي الرؤية أيضاً أنّ رئاسة الطقوس الخاصة بهذه المناسبة أسندت له أي دورتيوس بعد ارتدائه جبة «تانزانيوس». وأنه سوف يعمل للقيام بهذا الواجب الذي وكّل إليه، ولهذا الغرض سافر إلي لندن.

الغريب في الأمر أنّ هذا الأسقف الذي ادّعى لنفسه هذا الواجب مات بعد أربعة أيام موتاً مفاجئاً.

كانت البطريركية ومعها الروم في قمة التطلع للاستحواذ على «أياصوفيا»، ويرون أن الحلَّ في هجمةٍ ليليَّة؛ فقاموا بإعداد علم طوله متران ونصف متر، كما أعدوا ناقوساً ضخماً بمساعدة قوات الاحتلال الأجنبية.

كان هذا الخبر مدعاةً لفرحة غامرة في الأحياء الرومية، سبّب في إقامة احتفالات موسيقية. واستعدت البطريركية للقيام بطقوس في «أياصوفيا».

لكن الحكومة «العثمانية» علمت بهذا الأمر وأصدرت التعليمات

إلى البكباشي «شكري أوغوز» ـ قائد فرقة الهجوم ـ بمهمة الحفاظ على الجامع.

كان قرار الحكومة هو:

«لا بد من مقابلة أي اعتداء على جامع أيا صوفيا بالسلاح، وإذا حدث عجزٌ أمام الهجوم ـ في حالة تفوقه عليكم ـ؛ لا بد من نسف الجامع بالديناميت لعدم إعطاء أية فرصة لتركيب الناقوس على مآذنه ووضع صليب على قبته».

وعندما أبلغ القرار لقائد الفرقة الفرنسية ـ الذي وصل لكي يتسلم الجامع. وضحت له الرؤية، وفهم أنه لن يستطيع الحصول على نتيجة؛ فانسحب.

وبعد الجرائم التي ارتكبها «ميليتيوس» ـ في ٨ ديسمبر ١٩٢١ م ـ ضد الدولة العثمانية وهو التابع لها، وبعد المؤامرات السياسية التي تجلَّت وظهرت من النصارى ضد الحكومة القومية التركية الجديدة فإن ميليتيوس دفع الثمن عند الهزيمة التي لحقت بالجيش اليوناني الذي كان معقد آمال الروم في النصر العظيم، فهرب إلى اليونان يوم ١٠ يوليو ١٩٢٣ ـ حدث هذا قبل أسبوعين تقريباً من حصار قوات الائتلاف لاسطنبول، واستقر «ميليتيوس» في «آيناروز»، ولم ينقطع عن القيام بدعاياته في «سالونيك».

٢٧ ـ عائلة بُونطوس وفاعليات البطريركية

من بين الجمعيات والمؤسسات التي تديرها البطريركية والممثليات اليونانية، جمعية سرية في غاية الأهمية هي جمعية «بونطوس ومؤسستها»، وقد أنشئت عام ١٩٠٤ م في مدرسة الأمريكان

كوليج بمدينة «مرزيفون» التركية. وقد اتسع عملها فتمّ افتتاح شعب كثيرة لها من منطقة البحر الأسود (من تركيا) الممتدة من «باطوم» إلى «إينابولو»، ثم أخذت منظمة «بونطوس» في التوسع بجهود من أسقفية طرابزون.

وقد ذكر بعض الأساقفة والرؤساء والأمراء ـ من أصحاب الفكرة القومية اليونانية ـ قولاً بوجود حكومة ـ قديماً ـ عُرفت باسم «بونط» ولذلك فكروا في إقامة دولة ـ هناك ـ باسم حكومة «بونطوس» الرومية، وتكون على استعداد للانضمام إلى الحكومة اليونانية؛ على الرغم من أن هذه المنطقة تركية منذ آلاف السنين، وأخذ هؤلاء في إقامة شبكات لمنظمتهم بين الأروام، من أجل تحقيق مبدأ «إحياء دولة بونطوس».

ووقع في يد الحكومة العثمانية علم جميعة «بونطوس» وشارتها وغيرها فظهر أن الشارة هي علم اليونان؛ خاصة وأن الذين أسسوا الجمعية والداعين لها والناشرين لأفكارها؛ إنما هم أشخاصٌ أعدتهم بطريركية الفنار في اسطنبول، ويتبنون روح أيتريا أي الجمعية السرية.

نشأت منظمة «بونطوس» في مؤسسة أميريكية، ثم توسعت وتطورت في الكنائس والأسقفيات.

وكان العثمانيون فيما أرى هم السبب في كل هذا التطور والتوسع والانتشار؛ لتسامحهم الديني المفرط، والامتيازات التي منحوها للمؤسسات الأجنبية.

ولنسأل الآن: كيف يمكن غض الطرف عن الأعمال التي قام بها أعضاء جمعية «بُونطوس» ضد العثمانيين وضد الأتراك في نفس الوقت ولصالح اليونانيين؟!

لقد زاد أعضاء جمعية «بُونطوس» بعد الهدنة علاقاتهم، وقَوَّوْا

روابطهم ببطريركية الفنار، وأولوا أهمية للتنظيم والدعاية في الخارج، وفي نفس الوقت، قاموا بالتسلح وتكوين عصابات وقاموا بثورات وتمردات، شكلت كلها خطراً على تركيا. قاموا بهذا كله خلف جبهة القتال، وبعد الاحتلال اليوناني. وتثبت الوثائق والأدلة. أن حوادث الفتنة من فعل اليونانيين مباشرةً، وتثبت كذلك، علاقة البطريركية واليونان بجمعية «بُونطوس».

وفي الحقيقة، أن الجمعية في اسطنبول، وبطريركية الروم الأرثوذكسية وبطريركية الفنار، وجمعيات ومنظمات اليونان، قاموا جميعاً بعملٍ دائبٍ لإذكاء نيران أحداث «بُونطوس» خاصة في الفترة التالية للهدنة، وكانوا السبب وراء اتساع نطاق حركات الثورة ضد الحكم العثماني ـ في إقليم بونطوس.

كما كوَّنوا شُعباً ـ في الخارج ـ وخدعوا بها الرأي العام العالمي، واستخدموا ـ بنجاح منقطع النظير ـ كل السبل الدعائية التي لا تخطر على أي بال، لإخفاء الوجه الحقيقي لهذه الجمعية التخريبية التي كونوها.

تأسست أثناء الهدنة جمعية بمساعد «بنياد أدغلو» وهو أحد تجار وأشراف باطوم للاهتمام بقضية «بُونطوس» في إطار البطريركية، وبعبارة أخرى، للعمل لإنقاذ سواحل البحر الأسود ـ الممتدة من «باطوم» إلى «سينوب» ـ من يد الإدارة التركية.

كان أول أعضاء هذه الجمعية، أساقفة طرابزون، وآماسيا، وسامسون، وقيصرية، ثم زاد عدد الأعضاء فأسست لها شُعَباً، وأرسلت وفوداً، اتجهوا إلى أثينا، وباريس، ولندن، وأمريكا، ليعملوا في الشُعَب التي تأسست هناك.

كانت أول رحلة رسمية لوفد من «بونطوس» في أول سبتمبر

١٩٢٠ م ـ في مدينة باطوم ـ كما صدرت جريدة باسم «بونطوس الحرة» وظهرت عقب إقامة الجمعية.

وتعهد «كوزيس» ـ قنصل اليونان ـ بتحمل مهام الإصدار، وكان هو الذي يدير الجريدة حسب التعليمات الصادرة له من اسطنبول.

وعلى جانب آخر، قامت الجمعية بتهجير، وترحيل حوالي أحد عشر ألفاً من الروم في منطقة القوقاز، إلى منطقة سواحل البحر الأسود التركية.

وقد ظهر في أثينا كتاب أحمر بعنوان كوارث «بونطوس» جاء فيه ادعاءات بأن الأتراك قاموا بأعمال تخريبية، كما جاء فيه أيضاً. إحصاءات بعدد الروم، وتاريخ «بُونطوس» وحالتها الحاضرة، ومستقبلها وقد أرسل هذا الكتاب إلى بلاد أوروبا. وراجعت البطريركية دول أوروبا بشأن مآسي الروم، وتمَّ تنظيم جلسات واجتماعات حارَّة، تحدث المجتمعون فيها عن المسائل كلها في عام ١٩٢٠ م.

وكتب «يرمانوس» ـ أسقف آماسيا ـ في تقرير خاطب فيه البطريركية في ١٧ يوليو ١٩٢١ م:

«إنّ تهجير الروم ـ المقيمين في سواحل البحر الأسود ـ سينتج عنه القضاء على الروم؛ ولذلك فقد حان وقت تحرير «بونطوس» وإعلان استقلالها».

وقررت الجمعية أن ينضم «يرمانوس» إلى الوفد المتوجه إلى أثينا لطلب مساعدة الحكومة اليونانية وتعاونها وتباحث الأسقف طويلاً في أثينا مع رئيس وزراء اليونان في ٦ أغسطس ١٩٢١ م، أما البطريركية فقد عادت إلى مؤامراتها عقب مسألة «بونطوس».

قدَّم أسقف «آماسيا» تقريرين إلى السفيرين: الإنجليزي والأمريكي ـ في ٣١ أغسطس ١٩٢١ م ـ يشملان أكاذيب نسجها عن كوارث

«بونطوس»، واستلمتها البطريركية وقدمتها للممثليات الأجنبية في اسطنبول، وأرسلتهما في ١١ سبتمبر ١٩٢١ م إلى أهم دور الصحافة في أوروبا لنشرها.

واصلت البطريركية والجمعيات في نشر دعاياتها، وفي الوقت نفسه، بدأت عصاباتهم في القيام بأبشع أنواع الإرهاب والقتل في الأراضي التركية.

وكان على رأس هؤلاء القتلة ـ المتمردين على السلطة التركية كل من ـ «يرمانوس» ـ أسقف آماسيا ومنطقة «سامسون» ـ و «خريسانتوس» ـ أسقف «طرابزون».

هاجمت العصابات القرى التركية، وارتكبت من المذابح ضد السكان المسلمين ما لا يصدقه عقل، ولا يسعه خيال، وعندما كان اليونانيون يهاجمون الغرب من تركيا، كان أصحاب الحركات الرامية لتحقيق هدف القضاء على الأتراك ـ من قبل رجال الدين ورؤساء العصابات المعادية للمسلمين ـ واثقين من نجاحهم في حركتهم؛ لذا نظروا إلى إنشاء جمهورية «بونطوس» بعين الواثق من قيامها.

وقامت البطريركية بطبع خريطة جمهورية «بونطوس»، وأرسلت البطريركية هذه الخريطة إلى كل الأسقفيات الموجودة في الأناضول.

وتبدو معالم «الجمهورية الجديدة» ـ من هذه الخريطة ـ بكل حدودها المتخيلة، كما يلي:

العاصمة: مدينة «سامسون» التركية؛ وتمتد من شمال «باطوم» حتى غرب «إينابولو» (التركيتين)، وتشتمل على المدن الساحلية التركية على البحر الأسود، ومناطق داخلية هي: منطقة اللاز، وطرابزون، واوردو، وسامسون، وكومرش خانة، وشرقي فارحصار، وآماسيا، وجوردم، وجزء من أزرنجان وكلها من تركيا.

وأصبحت الكنائس، والمدارس، والمستشفيات الخاصة بالنصارى ـ وهي مناطق تعلو عن الشبهات وقتها ـ أماكن تخرين للمواد العسكرية، والسلاح اللازم للحروب، وتمَّ تقوية ذلك ـ بشكل أكبر من العادي ـ عن طريق المساعدات المالية، الداخلية والخارجية.

ويعبر «فينزيلوس» عن ذلك بقوله:

«وصل إلينا وفدٌ من البطريركية الأرثوذكسية في اسطنبول، وبعد مقابلة لهم عرفت أنهم ينتظرون ـ فقط ـ إمدادهم بضباط يونانيين للقدرة على التحرك السريع لإقامة دولة رومية مستقلة في سواحل البحر الأسود.

ولقد عقدت الدهشة لساني لسماعي مقدار الثروة التي يمتلكها الوفد؛ فكمية الذهب التي يمتلكونها تزيد عن مجموع الذهب الذي تملكه الحكومة اليونانية في ذلك الوقت».

كانت المعونات تصل إليهم بمقادير هائلة من أروام أمريكان ومن كل أنحاء العالم.

وكان الأساقفة يتخابرون فيما بينهم وبين الجمعيات السرية بشكلٍ محكم، ويتناقلون الأخبار من أدناهم إلى أعلاهم، أو من أحقرهم إلى أهمهم. وكانت هذه المراسلات والمكاتبات ـ التي تدور بينهم ـ تحتوي على أمور خطيرة ـ: عن نشاطاتهم، وعن تقسيم تركيا، وإقامة دولة «بونطوس»، وغير ذلك.

وهذه الخطابات موجودة في أرشيفات مدرسة «مرزيفون» وأسقفيات «طرابزون»، و «سامسون»، و «كيراسون»، والمؤسسات الأخرى.

وقد استولت الحكومة التركية على أسلحة وذخائر من مدافع، وبنادق، وقنابل، وكانت موجودة في دهاليز المستشفى الأمريكي في «مرزيفون»، وفي «مدرسة مرزيفون» وتمَّ الاستيلاء على هذه الأسلحة

والذخائر، عندما قام رجال الشرطة الأتراك بالتحرك لمواجهة المآسي التي ترتكبها العصابات الرومية ضد المسلمين، وما أعقب ذلك من أحداث دامية؛ وكان من بين المضبوطات: خاتم شعب «مرزيفون» - التابع لجمهورية اليونان - وكذلك علم «بونطوس».

ولمواجهة هذا الموقف، قامت الحكومة التركية - في اجتماع لها في ١٩٢١/٧/٣ م - بإصدار قرار ينص على إعلان كل المراكز الإدارية التركية على ساحل البحر الأسود منطقة عسكرية.

وكان من شأن قرار مجلس الوزراء التركي - الخاص بالاستعداد للحرب ضد الأروام في «بونطوس» - أن جعل البطريركية تتحرك لتأليب دول الائتلاف الأوروبية؛ وعلى ذلك بدأت تدخلات لا داعي لها، واحتجت على هذا الموقف لدى الحكومة الوطنية التركية.

وردّ «يوسف كمال بك» - وزير الخارجية التركية في ذلك الوقت - على احتجاجات الممثليّات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية - المقدمة في ١٩٢١/٩/٢٢ م - بمذكرة جوابية، ننقلها هنا كما هي؛ فهي تظهر خفايا أحداث البطريركية الأرثوذكسية (بطريركية الفنار في اسطنبول):

«من الثابت أن بطريركية اسطنبول تقوم - الآن - بالتحرك مع الحكومة اليونانية التي تعمل - منذ فترة طويلة - على تأسيس حكومة رومية يونانية على ساحل البحر الأسود، تكون عاصمتها «سامسون». وهناك العديد من الجمعيات السرية تحصر مساعيها - منذ سنوات - في سبيل هذا الغرض، وأهم هذه الجمعيات هي «جمعية بونطوس» التي تأسست عام ١٩٠٤ م ولهذه المنظمة لوائحها الخاصة بنظامها العسكري والعدلي، ولها هياكلها، وتماثيلها، وأسلحتها، وأعلامها، وأوسمتها، وخاتمها الرسمي.

وكل هذا ثابت، بعد مهاجمة قوات الأمن لنوادي الجمعية - في الربيع الماضي - (وتحرزت السلطات على هذه الأشياء).

والواقع، أنّه بعد ثبوت نتيجة قطعية للتحريات التي قمنا بها، تمَّ إبلاغ سيادة الأميرال بريستول ـ مندوب أمريكا السامي ـ بالأمر وترتب على هذا أن أصبحت حكومة مجلس الأمّة التركي ـ البرلمان ـ تمتلك الدليل القاطع من المعلومات حول ما يجري من أحداثٍ وأمور».

وقد كوَّن أروام البحر الأسود في تركيا تنظيمات، وتسلحوا بشكلٍ يخرج عن كل قواعد الإنسانية والعدالة.

إنهم يريدون المساعدة في قيام حركة عسكرية كحركة «إزمير» ودخول القوات الأجنبية فيها. وغرضهم هو وضع المسلمين ـ الأكثرية ـ تحت حكم وإدارة الروم ـ الأقلية ـ ثم العمل للقضاء على هذه الأكثرية المسلمة، ولتتحقق لهم السيطرة على هذه البلاد.

وقبل التحريات المذكورة ـ وبالتحديد عقب معاهدة مندروس ـ كانت مشروعات «محبي الأروام» ـ في الأراضي التركية الواقعة على ساحل البحر الأسود ـ قد تجددت بكل أبعادها واتساعها. كما استفاد أسقف «سامسون» من الموضوع الذي أقلق الحكومة، حيث عمل على تهجير الأروام من روسيا، ومن داخل الأناضول، ليستقروا في الأراضي التركية الواقعة عن ساحل البحر الأسود، وهو يهدف إلى تكثير وزيادة عدد الأقلية الرومية هناك.

وقد شكل لجنة خاصة لهذه المهمة، ليس هذا فقط، بل استطاع أن يدخل مقداراً هاماً وكبيراً من الأسلحة والذخيرة، إلى داخل البلاد، ووزِّعت على الروم، بالإضافة إلى استمرار تنظيم العصابات الرومية المعادية للحكومة.

أدى قيام الحركة الوطنية، ومسألة الدفاع المشروع ـ الذي أحدثه الهجوم على إزمير ـ لأن يحشد اليونانيون كل قواتهم هناك؛ ولذلك لم يتحقق المشروع الذي تصوروه، وخططوا له في منطقة البحر الأسود.

العصابات الرومية المنظمة والمسلحة منذ قيامها ـ تسليحاً جيداً ـ ارتكبت من الجرائم والأعمال الإرهابية التعسفية بالمسلمين العزل مما دفع الحكومة التركية إلى الالتفات لهم. فاضطرت الحكومة إلى التدخل العسكري، هذا بجانب أعمال التهجير، التي اتبعتها، وبجانب غيرها من الأمور والتدابير الضرورية.

وصدر أول أمر بالتدخل العسكري إلى قائد الفيلق الثالث ـ المرابط في «سيواس» بالتنكيل بالمتمردين الأروام.

واشتركت الوحدات الأخرى، كذلك، في هذه العمليات ونجحت عملية التنكيل بالتمردين؛ وبذلك تخلصت الأمة من مشروع الدولة الانفصالية في بونطوس ومحنتها.

المقابلة التي أجرتها مجلة الإعلام الإسلامي مع دولة الدكتور محمد معروف الدواليبي يروي فيها قصة دعوة دولة الڤاتيكان للحوار الإسلامي ــ المسيحي، وذلك في عام ١٩٦٥م

الدكتور الدواليبي يروي قصة لقاءات الحوار بين الإسلام والمسيحية، كيف بدأ وعلامَ انتهى؟

الدكتور محمد معروف الدواليبي، الداعية الإسلامي الكبير، رئيس وفد المملكة العربية السعودية في لقاءات «الحوار بين الإسلام والمسيحية» التي عقدت في عاصمة الكثلكة «الفاتكيان» قبل ١٧ سنة، يكشف عن حقائق مذهلة لم تكشف بعد عن تلك اللقاءات(١).

● من الذي طلع بفكرة هذه اللقاءات؟

● من كان البادىء بها، وكيف تمّت؟

● ما هي قصة «سفر أشعي» الصحيح الذي اكتشف في إحدى مغاور الأردن؟

● ما هو دور اليهود في تعطيل «الحوار الإسلامي - المسيحي»؟.

● وكيف مات فجأة «البابا بولس السادس» و«بيمونوللي» وزير الدولة الفاتيكاني للشؤون الإسلامية - المسيحية؟

□ اكتشاف سفر أشعي:

يقول د. محمد معروف الدواليبي:

بدأت قصة «الحوار الإسلامي - المسيحي»، عام ١٩٥٨ م،

---

(١) نشر هذا الحوار في مجلة العالم الإسلامي السنة السابعة والعشرون العدد / ١٢٢٩ - ٧/ ربيع الأول/ ١٤١٢هـ الموافق ١٥/ سبتمبر/ ١٩٩١م، أجرى الحوار فيصل السماك.

عندما اكتُشف مخطوطات ـ في إحدى المغاور في جبال الأردن التي تبلغ نحو ٦٠٠ مغارة، وكان يختفي بها المؤمنون قبل آلاف السنين، ومن هذه المخطوطات التي تم اكتشافها «سفر أشعي» الصحيح بكامله، بينما المنشور في التوراة هو جزء منه.

وبعد دراسته، اجتمع الڤاتيكان لمدة أربع سنوات ـ من ١٩٦١ إلى ١٩٦٥ وأكد أن لهذا السفر تأثيراً جديداً على قواعد ومفاهيم المسيحية بالنسبة للإسلام. فأصدروا كتيباً دعوا فيه إلى الحوار ما بين المسيحية والإسلام. ويثنون على الإسلام كدين، ويأسفون لما سبق من خلاف بين الديانتين، ويطلبون نسيان الماضي، وأن يدخل المسيحي في حوار مع المسلم، لا ليُعلِّمه ويتظاهر بالعلو، وإنما ليتعلم كيف يُنقي عقيدته المسيحية من عقيدة التثليث.

□ **وثيقة هامة:**

بعد ذلك صدرت عن الڤاتيكان وثيقة هامة، كانت بمثابة اعتراف رسمي مسيحي بالدين الإسلامي، ولأول مرة، جاء فيها:

«إن كل من آمن بعد اليوم بالله خالق السموات والأرض، ورب إبراهيم وموسى، فهو ناج عند الله وداخل في سلامه، وفي مقدمتهم المسلمون».

وبعد صدور هذه الوثيقة، صدف أن كنا في موسم الحج مع المرحوم الملك فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٦٥، عندما وجه «الڤاتيكان» ـ عن طريق إذاعته ـ نداء بالتهنئة بالحج وقضاء مناسكه إلى الفيصل طيّب الله ثراه وإلى الحجاج؛ فردَّ الفيصل بالإذاعة على الإذاعة، مُحيّياً هذه الروح الجديدة. ولم يلبث «الڤاتيكان» أن سعى إلى الدخول في حوار، والناس بين مُصدّق ومكذّب، حتى وصلت الدعوة إلينا للدخول في حوار معهم وزيارتهم، وذلك للتعاون «فيما

يتعلق بحقوق الإنسان» وكنّا أيضاً، في كل مكان مُستغربين هذه الروح الجديدة. ولما دعاني المرحوم الملك فيصل ليسألني رأيي في الدعوة التي وجهها «الڤاتيكان» إلى علماء المملكة ليزوروه من «أجل حوار وتعاون لا يُقصد منه البحث في أصول الدين، وإنما التعاون على ما يأمر به الدين بحقوق الإنسان». ألححت على قبول الدعوة فذهبت بالفعل إلى الڤاتيكان وكان معي سفير المملكة في روما، واجتمعنا بالكاردينال «بيمونوللي»، وزير الدولة في حكومة الڤاتيكان فيما يتعلق بالعلاقات ما بين الإسلام والمسيحية، فعرفت أن الدعوة صحيحة وطيبة وأنهم يريدون التعاون ونسيان الماضي.

وكانت إذاعة الفاتيكان تركّز في نشراتها على الاجتماعات التي كنا نعقدها على أنني «مندوب» الملك فيصل رحمه الله، وعلى أننا اتفقنا على مبدأ الحوار.

□ السفير الإسرائيلي يتدخل:

وبعد ٤٨ ساعة من مغادرتي «الڤاتكيان»، طلب السفير الإسرائيلي في روما مقابلة الكاردينال «بيمونوللي» مع أنه لم يكن بين إسرائيل و «الڤاتكيان» تمثيل دبلوماسي، وإنما كان طلبه الزيارة باسم «حكومة إسرائيل».

ماذا قال السفير الإسرائيلي للكاردينال؟:

«نطلب منكم وقف أي حوار بين «الڤاتكيان» وبين «المملكة العربية السعودية». فرفض الكاردينال طلب السفير.

وفي اليوم التالي، عاد السفير وكرّر الطلب.

ورُفض طلبه.

.. وهكذا على مدى خمسة أيام متوالية..!!

أكثر من ذلك، فقد بعث «البابا بولس السادس»، برسالة إجلال واحترام للملك فيصل رحمه الله وراوياً له فيها ماذا جرى بين السفير الإسرائيلي في روما والكاردينال «بيمونوللي» من إصرار على عدم تحقيق لقاء الحوار بين الإسلام والمسيحية.

□ ثورة داخل الفاتيكان:

يومها أعلنوا: «أننا قمنا بثورة داخل الفاتكيان»!. لماذا؟

لأنه ليس من التقاليد البابوية أن يبدأ «البابا» الكتابة لأي رئيس دولة فقد جرت العادة، منذ القديم أن يتولى «البابا» الإجابة عن رسائل رؤساء الدول، لا أن يكون هو البادىء بكتابة الرسائل.

□ بدء الحوار:

وقبل أن يبدأ الحوار بين علماء المملكة وبين «الفاتكيان» صدر عن مُجمَّع الفاتكيان الثاني كُتيّب يقع في نحو /١٥٠/ صفحة تحت عنوان «توجيهات للمسيحيين من أجل الحوار بينهم وبين المسلمين».

فقد أمروا بنسيان الماضي، وذكروا بأن المسلمين ناجون عند الله، عملاً بما اتخذته أعلى سلطة في «الفاتكيان».

في هذه الأجواء بدأت اجتماعات الحوار الإسلامي المسيحي في الفاتكيان، ثم ما لبث أن دعانا «مجلس الوحدة الأوروبية» ـ بناء على قرار مجمع الفاتكيان الثاني ـ في «نسترابورغ»، ولبّينا الدعوة أيضاً التي وجهها إلينا «مجلس الكنائس العالمي» في جنيف، وأيضاً إلى وزارة العدل الفرنسية، ثم إلى «جمعية الصداقة السعودية ـ الفرنسية».

وكانت كل تلك اللقاءات تتم وفقاً لتلك الروح التي أعلنها «الفاتكيان»، والتي كان لها الدّوي والتأثير العظيمين. فقد كان المرة الأولى في التاريخ التي يخرج فيها وفد من المملكة العربية السعودية،

بناء على دعوة الغرب المسيحي، للقاء «البابا» و«مجلس الكنائس العالمي البروتستانتي» الذي يُقابل «الكنيسة الكاثوليكية».

□ وقف التنصير:

بعد إنهاء اللقاءات المتعددة التي حصلت بين علماء المملكة وبين كبار مسؤولي الڤاتكيان، وفي يوم مغادرتنا عاصمة «الكثلكة»، وقف الكاردينال «بيمونوللي» مخاطباً العلماء المسلمين بقوله: «لقد قررنا في هذا اليوم وقف التنصير الكاثوليكي في العالم الإسلامي ونحن نطلب منكم أن تعودوا إلينا بالبشارة، ذلك أن السيد المسيح عندما ودّع نبأهم أنه ستأتي من بعده «بشارة» أي نبي يخبرهم بالحقائق، وقد جاء في سفر أشعيا ما يلي:

«بعد المسيح يأتي نبي عربي من بلاد «فاران» ـ بلاد إسماعيل ـ و «فاران» باللغة الآرامية هي بلاد الحجاز، وعلى اليهود أن يتبعوه، وعلامته أنه إن نجا من القتل فإنه النبي المنتظر، لأنه يفلت من السيف المسلول على رقبته، ويعود إليها بعد ذلك بعشرة آلاف قديس».

□ انطباق على الواقع:

وهذه تنطبق تماماً على الواقع فقد جاء في القرآن الكريم (يعرفونه: ـ أي اليهود ـ كما يعرفون أبناءهم).

- فأعطىٰ مكانه: «بلاد إسماعيل» ـ أي مكة المكرمة ـ.

- وأعطى صفته: «يهرب من السيف المسلول على رقبته» وذلك عندما هرب ليلة المؤامرة التي حيكت لقتله ﷺ.

- «ويعود بعشرة آلاف قديس»: وقد عاد ﷺ إلى مكة المكرمة بعشرة آلاف مؤمن.

فهذه النصوص واضحة كالشمس في رابعة النهار، ولذلك نعتبر

أن ما صدر عن «مجمع الفاتيكان الثاني» في عهد «البابا بولس السادس» كان خطوة طيبة وجديدة.

□ وفاة البابا. . والكاردينال:

«ولكن مع الأسف» ـ يضيف د. محمد معروف الدواليبي ـ فإن هذا البابا لم يلبث أن توفي في ظروف لا ندريها. كما توفي من بعده بقليل الكاردينال «بيمونوللي» الذي كان صلة الوصل بيننا وبين الفاتيكان.

وبوفاتهما، توقف الحوار بين الإسلام ـ والمسيحية.

□ اليهود. . اليهود:

سألت الدكتور الدواليبي: ـ ألا تعتقدون بأن موت «البابا بولس السادس» الفجائي، ومن بعده بقليل «الكاردينال بيمونوللي» الذي كان صاحب فكرة الحوار بين المسيحية والإسلام كان من تدبير اليهود؟

أجاب:

● عندما انفصلنا، تواعدنا على أن تكون الندوة الثانية في الرياض، وفي هذه الفترة ذهب «البابا» وذهب «الكاردينال». . . ولا أريد أن أزيد على ذلك!!

وقلت للدكتور الدواليبي: ـ يتحدثون عن مواجهة حتمية ستحصل بين الإسلام والغرب يكون وراءها اليهود؟

د. الدواليبي:

● الأب «مبارك» اللبناني الأصل، والمعروف بمشاعره الطيبة، وهو من كبار رجال الكنيسة والأستاذ في «الجامعة الكاثوليكية» في باريس، نشر مقالاً في إحدى المجلّات اللبنانية ـ وأنا أحتفظ بنسخة منها ـ في ذات السنة التي لبّينا فيها دعوة «الفاتكيان» إلى الحوار،

يحذّر فيها من تأثير الصهيونية على الفاتكيان، ويؤكد بأن «عناصر» داخل الفاتكيان ترده عن سياسته الجديدة ـ يومذاك ـ.

□ لا يقال على لساني:

ويضيف الدكتور محمد معروف الدواليبي:

لا أريد أن يُقال على لساني، وإنما على لسان «أب» مسيحي كاثوليكي، وأستاذ في الجامعة الكاثوليكية في باريس، وأعتقد أنه ما زال على قيد الحياة، على ما أعلم.

وسألته: ـ كيف تفسّرون الحملة الإعلامية الغربية المركّزة على الإسلام التي يقوم بها مسؤولون حكوميون؟

أجاب: ● لقد قلت إن الأب «مبارك» هو الذي أعلن أن هناك تأثيراً صهيونياً على الفاتكيان، وهو يتحمّل مسؤولية ما قال ونشر علناً سنة ١٩٧٤. فالصهيونية إذن هي وراء هذا الإعلام.

□ لماذا لا يبشّرون بين اليهود:

ويستطرد الدكتور الدواليبي قائلاً:

لقد قلت صراحة للكاردينال «بيمونوللي» في جلسة خاصة أثناء الحوار: إنني أحمل شهادة دبلوم في الحقوق الكنسية، فدُهش وقال: إن شهادة الحقوق الكنسية لا تُعطى إلا لمسيحي، فكيف حصلت عليها؟!.

فأجبته: بأنني نلتها من جامعة باريس كدبلوم اختصاص، لا من الجامعة الكاثوليكية؛ وأنني في أثناء قراءتي للإنجيل، والتوراة، و «الكتاب المقدّس» بشكل متعمّق لم أستطع أن أفهم بعض النصوص التي جاءت في الإنجيل وهي عميقة الإشكال عندي، ولم أجد حتى الآن من أطرح عليه هذا السؤال، لأنه سؤال عميق، ويجب أن يكون

المسؤول الذي سيتولى الإجابة عنه يتمتع بأعلى سلطة في الكنيسة، وهذه هي المرة الأولى التي اجتمع فيها مع الرجل الثاني في الفاتكيان، فهل تسمح لي أن أطرح سؤالي؟

قال: تفضل.

قلت: لمن أُرسل المسيح؟

قال: يا دكتور، تقول إنك تحمل شهادة في «الحقوق الكنسية»، وأول شروط الحصول على هذه الشهادة أن يكون حاملها متعمقاً بدراسة الإنجيل، فكيف تسأل مثل هذا السؤال، وفي الإنجيل الجواب الصريح والواضح الذي يقفز في العيون؟

قلت: «قول المسيح إنما أُرسلت لخراف بني إسرائيل الضَّالة»، إشكالي هو هذا، وهي تعني أن مهمة المسيح كانت محصورة بالتبشير بين اليهود، فما معنى أنكم ترسلون المنصِّرين إلى المسلمين ولا تُرسلون مُنصِّراً واحداً إلى اليهود؟

وأضفتُ ـ والكلام لا يزال للدكتور الدواليبي ـ: «إن اليهود يتهمون السيد المسيح بأنه ابن زنى، وأن السيدة العذراء زانية، ويؤكِّدون ذلك. وإنهم بالنسبة للمعتقد: يؤكّدون بأن ولادة من غير زواج: إلاّ الإسلام طهَّرها ودافع عن المسيح، وأنها عذراء، وبمعجزة ولدت، وأن المسيح ابن صحيح وليس ابن زنى، فكيف يقول المسيح إنما أُرسلت لخراف بني إسرائيل الضالة» ـ أي اليهود ـ فكان يجب أن يُرسل المُنصِّرون إلى اليهود وليس إلى المسلمين.

ـ وماذا كان جوابه؟

د. الدواليبي: قال غداً سوف أجيبك.

وفي اليوم التالي، أُعلن قرار مجمع الفاتكيان الثاني، أن «الفاتكيان» قرر وقف التنصير المسيحي الكاثوليكي في العالم.

.. وكان ذلك في يوم وداعنا لهم، وعودتنا إلى الرياض...!!!